وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

قانون التجنيد الإجباري الفرنسي 1912 م وانعكاساته على الجزائريـــــــن

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

– آمنة سدايرية

– مروة بن قيراط

إشراف الدكتور:

الحواس غربي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد المالك سلاطنية	أستاذ التعليم العالي	رئيســـا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
الحواس غربي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 1442 هـ– 1443 هـ/2021 م – 2022 م

﴿ بســـم اللّٰه الرّحمـان الرّحيم ﴾

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا

يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

﴿ سورة الزمر الآية 09 ﴾

* شكـــــر وعرفـــــان *

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وعلى آله وأصحابه أهل الوفاء والتابعين ومن يهداهم اقتفى أما بعد:

نحمد الله تعالى أولا وقبل كل شيء الذي وهبنا السداد والتوفيق وأعاننا على إتمام هذا العمل كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا المشرف غربي الحواس الذي لم يبخل علينا بإسداء النصائح و الإرشادات والوقوف على سير إنجاز هذه المذكرة بكل تفاصيلها، راجين من المولى عزوجل أن يبارك له في صحته وعلمه ويوفقه في عمله.

الأستاذ الدكتور قرين عبد الكريم خاصة وكل أساتذة قسم التاريخ عامة، إلى كل من درسونا منذ بداية مشوارنا الدراسي، إلى كل العاملين بمكتبتي كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ومكتبة دائرة لخزارة، نتقدم إلى كل هؤلاء بأسمى عبارات التقدير.

* إهـــــداء *

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أغلى ما لديّ في الحياة والديا العزيزين أطال الله في عمرهما، إلى إخوتي هبة الله التي أنعم بها عليّ: فيصل، وسام، دليلة سندي وملاذي في زحام الحياة،

إلى الكتاكيت: رضوان، زيد، علاء الدين، سيرين، إلى كل أقاربي،

إلى الجوهرة مروة بن قيراط التي قاسمتني عناء إنجاز هذا العمل،

إلى صديقاتي وزملاء الدراسة وكل طلبة العلم قاطبة، إلى كل من أحبهم قلبي ولم يسعهم قلمي، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

" آمنـــــة "

* إهـــــداء *

إلهي لا يطيب اللّيل إلّا بشكرك ولا يطيب النّهار إلاّ بطاعتك ولا تطيب اللّحظات إلاّ بذكرك ولا تطيب الآخرة إلاّ بعفوك... ولا تطيب الجنة إلاّ برؤيتك الله جلّ جلاله الذي بنعمته وفضله قمت بهذا العمل البسيط والمتواضع أحمده الحمد الكثير وأرجوا ثوابه في الدين والدنيا وأن يكون هذا العمل دليلي ومرشدي لقول الرسول عليه الصلاة والسلام:

" من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل له الله طريقاً إلى الجنة"،

تحية عطرة أهدي بها ثمار قطافي وحصاد جهدي وصنيع عملي الدراسي في الجامعة إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نوراً لدربي. إلى الذين ظهرت بهم هدية الخالق بأجمل قدر والذين قاسموني أحضان المحبة وطعم الحياة حلوها ومرها إخوتي مريم ورميساء، ولا أنسى الكتكوتة الصغيرة أميرة.

إلى التي قاسمتني مشقة وعناء البحث إلى صديقتي آمنة سدايرية.

وإلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة قسم التاريخ دفعة 2022 م. وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم ورقتي.

وإلى كل طالب علم يسعى للمعرفة ونرجوا من الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل مفتاح للمزيد من الأطروحات العلمية. وفي الأخير أسأل الله تعالى أن يبارك في صالح أعمالنا وأن يجعلنا تحت ظلال جنته، وما يطيب له قولنا دائماً وأبداً الحمد لله رب العالمين.

"مـــــــــروة"

قائمـــــة المختصـــــرات

أ- باللغة العربية:

الرمـــــوز	دلالتـــــها
ح.ع.I	الحرب العالمية الأولى
ح.ع.II	الحرب العالمية الثانية
ح.ع.م.ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
ح.إ.ح.د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية

ب- باللغة الفرنسية:

liste des abbreviations

Les codes	Les indication
M.T.L.D	Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques
U.D.M.A	Union démocratique du manifeste Algérien.

المقدمـــــة

المقدمـــــة:

عاشت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 م إلى غاية 1962 م أحلك فتراتها في تاريخها المعاصر فتضاربت الأحداث وتداخلت المتغيرات والإيديولوجيات والسيكولوجيات لتؤسس جملة من الأحداث التاريخية المتباينة والمترابطة في آن واحد فرضها الواقع المعاش في ظل سياسة استعمارية فرنسية، ولعل من أبرز تلك الوقائع التي سجلها التاريخ وطبعت تاريخ الجزائر على وجه الخصوص صدور ما يعرف بقانون التجنيد الإجباري الفرنسي الذي سلطته السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشباب من الأهالي الجزائريين آنذاك، وهذا بالضبط ما سوف نركز عليه في دراستنا هذه باعتباره موضوعنا الأساس إلى جانب الانعكاسات التي طرأت على إثره بالنسبة للجزائريين.

دوافع اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الاعتبارات أبرزها:

* القيمة العلمية لهذا الموضوع كونه يحتل حيزا مهما في التاريخ الوطني المعاصر بصفة خاصة والتاريخ العالمي بصفة عامة.

* لا طالما صادفنا موضوع قانون تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال مسارنا الدراسي، أثارت هذه النقطة غموض كبير بالنسبة لنا لكونها تحمل في طياتها الكثير من التساؤلات: ما السبب الذي دفع فرنسا إلى تجنيد الجزائريين ؟ وما هي المبررات التي استندت إليها فرنسا لتبرير هذا العمل ؟ لذا ارتأيت أنا وزميلتي على دراسة هذا الموضوع بالذات وإزالة الإبهام والغموض الذي اكتنفنا حوله.

* التعايش مع ظروف المجتمع الجزائري خلال مرحلة من مراحل عمره والتعرف على ما حملته تلك الحقبة من آلام وآمال في أعين من أطلقت عليهم فرنسا تسمية الأهالي الجزائريين.

* الأبعاد المتشبعة لهذا القانون في حال تداخل كل ما هو قانوني واجتماعي وتاريخي وسياسي وديني مما أكسبنا رصيدا علميا ومعرفيا.

* نظرا للأحداث التاريخية المعلمية المرتبطة بهذا القانون وما تشكله من بؤر أثرت بتجلياتها وحقائقها على السلام والأمن المحليين والعالميين.

الإطار الزماني والمكاني:

صدر هذا القانون مطلع القرن العشرين بالتحديد يوم 03 فيفري 1912 م فيما يخص مكان صدوره أصدرته السلطات الاستعمارية الفرنسية المخولة وأمرت بتطبيقه في الجزائر من خلال رجالاتها المختصين في هذا الشأن لذلك تعتبر الجزائر الأرض الذي طبق فيها هذا القانون باعتبار أن فرنسا موطن اتخاذ القرارات والجزائر موطن التنفيذ على أرض الواقع.

الإشكالية:

تمحورت إشكالية موضوعنا حول بحث الإشكال الذي ترجم وطرح فيمايلي: **هل كان لهذا القانون دور في كشف السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر؟وهل يا ترى خلف تداعيات ألقت بضلالها على واقع الجزائريين آنذاك وساهمت في تغيير مصير الجزائر إبان النصف الثاني من القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا** ؟ هذه الإشكالية تندرج ضمنها مجموعة من الأسئلة الفرعية نجملها فيمايلي:

– فيما تتمثل أبرز الإرهاصات والخلفيات التي أسست بما يعرف بقانون التجنيد الإجباري الفرنسي ؟

– ما هي الآليات التي اعتمدت عليها السلطات الاستعمارية لغلغلة وإنجاح هذا المشروع ؟

– ما هي أبرز المواقف التي رصدها الجزائريون والفرنسيون على اختلاف أقطابهم حول التنصيص عليه من خلال هذا القانون ؟

– فيما تتجسد أهم المحاور التاريخية التي استهدفت المسار النضالي للمجندين الجزائريين ؟

– كيف أثر قانون 1912/02/03 م على مختلف جوانب ومناحي حياة المجتمع الجزائري ؟

المنهج المعتمد:

يعتبر المنهج ضرورة وأسلوب يعتمد ضمنيا في دراسة أي مؤرخ أو باحث، وباعتبار أن طبيعة الموضوع تاريخي بالدرجة الأولى منطقيا المنهج التاريخي يكون حاضر عن طريق التعرض إلى حوادث معلمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع دراستنا على سبيل المثال: تجنيد الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى والثانية. ضف إلى ذلك المنهج السردي والتحليلي: السردي عن طريق سرد الوقائع التاريخية مثل: دراسة تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، التحليلي

عن طريق فحص وتدقيق المعلومات المتحصل عليها في ظل التضارب الكبير والجدل الحاصل في أبجديات المؤلفات التاريخية سواء العربية أو الأجنبية والتعقيب على هذه التيارات التي تم الاعتماد عليها.

خطة البحث:

فرضت علينا خطة عمل موضوع قانون التجنيد الإجباري الفرنسي علاوة على المقدمة، مدخل تاريخي وأربع فصول أخرى متسلسلة ومترابطة فيما بينها، إضافة إلى الخاتمة التي عارضنا فيها مجموعة من النتائج التي توصلنا عليها، ولا ننسى الملاحق لما تكتسبه هذه الأخيرة من صيغة توضيحية.

عالجنا في **المدخل التاريخي** جذور تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي منذ 1830 م ضم هذا المدخل في طياته أربعة مباحث عرجنا فيها على الموالين الجزائريين لفرنسا، بالإضافة إلى الفرق النظامية التي شكلتها السلطات الاستعمارية من الجزائريين والقوانين التي تحكمها إضافة إلى مشاركة المجندين الجزائريين في الحروب التي خاضتها فرنسا خارج أراضيها.

الفصل الأول خصصناه لتقديم قراءة شاملة لقانون 1912/02/03 م عن طريق التعرض لأساسياته التي ترجمت في التعرف على مفهومه والمشاريع التي سبقت صدوره في المجال العسكري. إضافة إلى معالجة دوافع وأسباب صدوره، محتواه وبدايات تفعيله وغاياته والأساليب والإستراتيجيات التي عمدتها فرنسا لإنجاح هذا المشروع التجنيدي في الجزائر،هي كلها نقاط مهمة تمت دراستها ستة مباحث أساسية اندرجت تحت غطاء هذا الفصل.

تطرقنا في **الفصل الثاني** إلى أبرز المواقف التي سجلتها الساحة الجزائرية الفرنسية إثر إصدار هذا القانون حيث عالجنا موقف الجزائريين والمستوطنين على حد سواء، بالإضافة إلى الوقوف على رد فعل العسكريين والسياسيين الفرنسيين. كما ركزنا على الأسس التي استند إليها الجزائريون في رفضهم، أما المبحث الخامس خصصناه لدراسة موقف السلطة الاستعمارية من معارضي هذا الشق من سياستها الاستعمارية.

حمل **الفصل الثالث** عنوان المحطات البارزة للمجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي ضم ستة مباحث رئيسية، أين كشفنا فيه تفعيل دور الدعاية الألمانية- العثمانية والدعاية الفرنسية المضادة لها في تجنيد الشباب الجزائري إبان الحرب الكونية الأولى والثانية ضف إلى ذلك مشاركتهم في إطار ما عرف بالهند الصينية، هي مشاركة حافلة سجلها التاريخ للمجندين الجزائريين على اختلاف أنماطهم أين واجهوا مشكلات وصعوبات جمة وهو ما جاء عرضه في المبحث الأخير.

درسنا في **فصلنا الرابع** والأخير انعكاسات هذا القانون على المجتمع الجزائري في شتى الميادين وعلاقة ذلك بالإصلاحات الفرنسية الصادرة إبانة تلك الفترة، اذ جاء موزعا على خمسة مباحث درست تبعا بدرجة تأثيرها وتأثر الجزائريين بها فجاءت متسلسلة كالتالي: سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، عسكريا، نفسيا.

دراسة لأهم المادة العلمية:

أهم المصادر والمراجع التي خدمت موضوعنا هذا قبل التطرق إليها لابد أن نشير في بادئ الأمر أن كل الأوعية العلمية المستعملة زودتنا بمعلومات جد قيمة إلا أننا رأينا في عدد منها الأهمية البالغة نظرا لمحتواها وارتباطها الوثيق بموضوع دراستنا وهي كالآتي: **الجريدة الرسمية الفرنسية La République Française** التي ساعدتنا كثيرا في التعرف على محتوى هذا القانون، بالإضافة إلى **كتاب الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920 م– 1936 م الجزء الأول** كتاب ممتاز تناول جل المحاور الأساسية المرتبطة بهذه الدراسة، كما لا يسعنا إلا أن نذكر هذين الكتابين المصدرين: **مذكرات مصالي الحاج 1898 م –1938 م والجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الجزائر 1930 م متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان.** اللذان تناولا حياة كفاح أبرز قطبين في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية فجاء سردهما للوقائع التي عايشوها خلال مسيرة حياتهم مسترسلا ودقيقا وبالتالي استقينا منهم ما يخدمنا.

المراجع نذكر من بينها: كتاب **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 م–1912 م** نشير إلى أن هذا الكتاب كان أول مؤلف اطلعنا عليه لفهم الخطوط العريضة لموضوع دراستنا وبالفعل هو دليل جيد لكل الطلبة الذين سيتناولون مواضيع تمس التجنيد، ولا ننسى مؤلف **الجزائريون والمسلمون وفرنسا (1871 م–1919 م) جزئه الثاني** يسلط الضوء هو الآخر على مجريات الأحداث اذ قدم اسقاطا أوضح فيه العديد من النقاط الغامضة، وأخيرا نكتفي بذكر كتاب **الحركة الوطنية الجزائرية بجزئيها الثاني والثالث** لصاحبه أبو القاسم سعد الله نظرا للتطورات التي أبرزها هذا الكتاب وفق نسق كرونولوجي ترتبط بالميدان السياسي خصوصا.

الصعوبات:

الصعوبات التي واجهتنا نجملها في ما يلي: تضارب المعطيات والحقائق التاريخية في كثير من الأوعية الفكرية التي استندنا عليها بالإضافة إلى انعدام الكثير من النسخ الورقية فيما يخص المصادر أو المراجع المهمة مما أدى بنا إلى تحميلها إلكترونيا وبالتالي صعوبة التنسيق بين المعلومات.

مدخل تاريخي: الجذور التاريخية للمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي

المبحث الأول: الموالين الجزائريين للغزاة مطلع 1830 م

المبحث الثاني: الفرق العسكرية المشكلة "النظامية – الملحقة" 1830 م–1841 م

المبحث الثالث: القوانين التنظيمية للمجندين الجزائريين 1830 م– 1900 م

المبحث الرابع: إقحام الجزائريين في الحروب الخارجية لفرنسا 1854 م– 1898 م

تطرقنا في هذا المدخل إلى البدايات الأولى للمجندين في صفوف الجيش الفرنسي وذلك عن طرق التعرض للبوادر والإرهاصات المجتمعة والمشكلة لذلك مبلورة في جملة مباحث التي يشتمل عليها هذا المدخل التاريخي:

المبحث الأول: الموالين الجزائريين للغزاة مطلع 1830 م

يمكن تصنيف أولئك الموالين والمتحالفين مع الغزاة الفرنسيين إلى أصناف وهي:

أولا: رؤساء القبائل والشيوخ الطامعين في الحكم

سعى هؤلاء إلى توسيع النفوذ من أجل السيطرة على المناطق القريبة منهم فذهبوا إلى التعاون مع الغزاة لتحقيق ذلك، وأبرز القبائل التي انضمت إلى الفرنسيين منذ 1835 م التي عقدت معهم تحالف وثيق نجد **قبائل الدوير والسميلة** التي تقع في مليطة القريبة من مدينة وهران[1].

قبل سقوط حكومة الداي كان يعمل **فرسان قبائل الدوير والسميلة**[2] مع رجال المخزن في العهد التركي ثم انقلبوا وذهبوا للعمل مع الفرنسيين، وعرفت هذه القبائل بالشرطة المسلحة للأقاليم المعترفة بسلطة الفرنسيين عليها بموجب اتفاقية 16 جوان 1835 م وكانوا يساعدون الجيش الفرنسي بالمحاربين " **عملوا في إطار التجنيد العسكري التطوعي انتقاما من الأمير عبد القادر ومساندة لزعيمهم مصطفى بن إسماعيل**"[3].

*** السلطان عبد الرحمان شيخ تقرت:**

يعتبر أحد أولئك الذين يجرون وراء الحكم، فبعث للجنرال **فورال** بتاريخ 24 فيفري 1834 م، رسالة يطلب مساعدته للقضاء على الحاج أحمد باي قسنطينة[4]. لكن الفرنسيين رفضوا هذا العرض بسبب الظروف التي كانوا

---

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830م-1912م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009 م، ص 111.

[2] **فرسان قبائل الدوير والسميلة:** هم فرسان عوضوا فرق اللفيف الأجنبي التي تخلت عنها فرنسا لإسبانيا، والذي تم تعويضهم ب 500 جندي من قومية القبائل المتحالفة مع جيش الإحتلال. **أنظر:** محمد الصالح بجاوي، **المجندون في الجيش الفرنسي 1830م-1900م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، اشراف: حباسي شاوش، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بوزريعة-الجزائر-، 2005م-2006م، ص 62.

[3] محمد صالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 111.

[4] نفسه، ص 122.

يمرون بها، وكذلك المعاملة السيئة والسلوك المشين الذي كان يتعامل به بعض الحكام الأتراك هو الذي جعل رؤساء القبائل يعتبرونهم أعداء ومتجبرين يسعون للقضاء عليهم[1].

*** شيخ العرب فرحات بن سعيد:**

كان في الصحراء شيخ العرب **فرحات بن سعيد**[2]، الذي تم عزله من طرف أحمد باي عن قيادة القبائل سنة 1826 م الأمر الذي جعل منه العدو اللدود للباي خاصة وللأتراك عامة[3]، مهاجمة الفرنسيين لقسنطينة سنة 1837 م بقيادة الجنرال **دامريمون**[4] يسارع شيخ العرب لإخبارهم بأنّه مزال على عهده من حيث كرهه وحقده للباي، وبعد وفاة الجنرال دامريمون خلفه **الماريشال فالي**[5]، الذي طلب منه الحضور والاتفاق معه وذلك بعد قراءته للرسائل التي كانت تصل من طرفه للقيادة العامة[6].

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 122.

[2] **فرحات بن سعيد**: ولد سنة 1786 م هو ابن أحمد بن محمد الصخري وجراحة بنت بن محمد الحداد شيخ الزاوية الرحمانية في بيلاد القبائل الصغرى وهو آخر شيوخ العرب، تقلدها في مدينة سيدي خالد 1821 م، قتل سنة 1843 م، ودفن في مقبرة الدواودة بسيدي خالد. **أنظر**: كمال بيرم، " توسع الاحتلال والمقاومة الشعبية بالصحراء الشرقية من خلال مصادر الأرشيف العسكرية تقرير الضابطان بورال وهيربيون 1849"، **مجلة البحوث التاريخية**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف–مسيلة– السنة العاشرة، مج4، ع1، مارس 2020 م، ص 91.

[3] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 127.

[4] **دامريمون** هو شارل كونت دونيس دامريمون ولد بمنطقة ومون بمارن العليا في 1783 م، وفي 1803 م التحق بالمدرسة العسكرية في فونتان بلو وذلك منذ 1827 م عين ضابطا في صفوف اللفيف الأجنبي ثم ارتقى إلى منصب الأشراف 1835 م. **أنظر**: بوعزة بوضرساية، **الحاج أحمد باي الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم (1826م–1848م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، اشراف: جمال قنان، منشورة، جامعة الجزائر، 1990م–1991م، ص 197.

[5] **فالي**: ولد سيلفيان شارل فالي سنة 1773 م ببريان شاتو أوب بفرنسا، في سنة 1792 م يعتبر من أجدر قادة المدفعية في أوروبا، شارك في أكثر من أربعين عملية حصار ناجحة وهو في صفوف الجيوش النابليونية. **أنظر**: محمد قويسم، " مجازر الاحتلال الاستدمار الفرنسي بمدينة قسنطينة عام 1837 م"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة– مج4، ع3، ديسمبر 2020م، ص 84.

[6] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 124–125.

*** ابن قانة شيخ العرب العسكري:**

بدافع الأنانية وحب الذات والسعي وراء السلطة تعاون **ابن قانة**[1] مع الفرنسيين. لتحقيق ذلك[2]، يظهر ضعفه وأنانيته عند استسلامه للفرنسيين بعد توالي الهجمات على الحاج أحمد باي خاصة بعد الحملة العسكرية التي قادها الجنرال نيغري في ماي 1838 م، حيث كان وسيطا بين الحاج أحمد باي والفرنسيين لكن الحاج أحمد باي رفض ذلك[3].

كلفت السلطات العسكرية في 07 اكتوبر 1849 م هذا الشيخ المتسلط بمحاصرة واحة الزعاطشة لمساعدة **الجنرال هيربيون**[4] للقضاء على ثورة بوزيان وأتباعه[5].

ثانيا– القياد والباشاغوات

أغلب القياد والباشاغوات ورؤساء القبائل سارعوا في التعاون مع الفرنسيين إما خوفا أو مدفوعين دفعا[6].

المقاومون الرافضون للاحتلال اغتالوا معظم الرؤساء والقياد الذين نصبهم الفرنسيين وبالرغم من تعسف الفرنسيين في معاقبة كل من يشمون فيه ريحة العداء والمشاركة من بعيد أو قريب في اغتيال القياد، فقال **الجنرال سانت**

---

[1] **بوعزيز ابن قانة:** تولى منصب شيخ العرب سنة 1826 لقرابته من الحاج أحمد باي وتخلى عنه بعد سقوط قسنطينة، انضم للفرنسيين في نهاية أكتوبر 1838م، وساعد الفرنسيين من احتلال الزيبان وساعدهم في الأوراس ووادي ريغ والصحراء، توفي في 1861/08/09م. **أنظر:** رامي سيدي أحمد، **المقومات الشعبية في الجزائر وتونس–دراسة تاريخية مقارنة–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، اشراف: جيلالي بلوفة عبد القادر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2016م–2017م، ص 115.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 127.

[3] محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م، ص 85–86.

[4] **هيربيون:** من مواليد 1794م شارك كجندي متطوع في الجيش الفرنسي سنة 1813 م خلال معركة واترلو، ثم أصبح ملازم بعد عودة الملكية سنة 1820م ثم نقيبا سنة 1825 م، وشارك سنة 1828م في حرب اسبانيا، ثم استقدمه الجنرال بيجو ليتقلد رتبة مقدم سنة 1841 م ثم رتبة عقيد، ثم أصبح قائد مقاطعة قسنطينة، ساهم في احتلال القبائل والأوراس ثم قاد حملته ضد الزعاطشة، وقاد معركة القرم مع العثمانيين 1856م–1836م، رقي إلى جنرال إثر عودته لفرنسا. **أنظر:** رابح لونيسي، "انتفاضة سكان واحة الزعاطشة عام 1849 م من خلال مذكرات هيربيون "، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي، ع30–31، جويلية–ديسمبر 2016م، ص96.

[5] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 128.

[6] نفسه، ص 129.

أرنو:" لا أستطيع أن أحصي عدد القياد والشيوخ الذين لقوا حتفهم لتعاونهم مع الفرنسيين فلقد كانوا مرفوضين والجميع كان يتبرأ منهم حتى أفراد عائلاتهم"[1]. لذلك لم يكن فرض الاحتلال والسيطرة على البلاد ممكننا إلا بالقوة مما جعل الضباط الفرنسيين يعيشون تحت هاجس خيانة الموالين والمتحالفين معهم من الجزائريين كالقياد والباشاغوات حيث أضحت أقل شبهة من هذا أو ذلك تؤدي بالضرورة إلى قطع عنقه[2].

[1] Charles ANDRE Julien, **Histoire De l'Algérie contemporaine la conquête et les Débuts de la colonisation** (**1827–1871**), Casbah Edition, Alger, 2005, P279.

[2] Ibidem.

المبحث الثاني: الفرق العسكرية المشكلة "النظامية – الملحقة" 1830 م–1841 م

هناك مجموعة من الفرق العسكرية التي شكلتها الإدارة الفرنسية من الأهالي الجزائريين وتتمثل فيما يلي:

أولا: الفرق الزواوية (الزوافا) les zouauez

انتهجت فرنسا في الجزائر سياسة فرق تسد، وذلك عن طريق كسب موالين لها لخدمة مصالحها الاستعمارية نظرا لمعرفتهم بتضاريس المنطقة التي يعملون بها، وبموجب قانون 10 أكتوبر 1830م أنشأ الجنرال كلوزال[1] كتيبة الزواف التي يتكون أغلبها من الزواوة[2]، وهي عبارة عن قوات عسكرية تقوم بقطع الأشجار وحرق المحاصيل والمنازل[3].

كما تداولته الكتابات الفرنسية أنه لم يفشل الزواف أبدا في أداء واجبهم، وخير دليل على ذلك وقول أحدهم: " وهم يستحق أن يقال عنهم أنهم أول جنود العالم "[4]. (أنظر الملحق رقم 01).

---

[1] الجنرال كلوزال: ولد في 12 ديسمبر 1722م في ميروبواأريج، القائد العام لجيش المشاة الإفريقي من 12 أوت 1830م إلى 21 فيفري 1831م، مريشال فرنسا في 27 جويلية 1831م، الحاكم العام للممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا في 08 جويلية 1835م إلى 12 جانفي 1837م توفي في 21 أفريل 1842م، **أنظر**: PauLAzan, **les grands soldats de l'algérie**, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, orléans, p15. حيث قتل في غابة مولاي إسماعيل. **أنظر**:

Général du Barail, **mes souvenirs**, Tome1, libraire plon, Paris, 1894, p 13.

[2] **الزواوة:** تقع بلاد الزواوة المعروفة أيضا باسم القبائل شرق العاصمة الجزائرية، تضم الجزء الشرقي من ولاية بومرداس والأجزاء الشمالية لولايات البويرة وسطيف وبرج بوعريريج، ومجمل أراضي ولايتي بجاية وتيزي وزو، ولإعتبارات جغرافية وسياسية وإجتماعية شكلت بلاد الزواوة إحدى منارات العلم والمعرفة في الجزائر. **أنظر**: محمد أرزقي فراد، **إضاءات في التاريخ الجزائر معالم وأعلام**، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص 5- 60، لقد اختلف المؤرخون في نسبهم، وهم قبائل عشيرة مشهورة وعلى رأسها صنهاجة. **أنظر**: أبو يعلي الزواوة، **تاريخ الزواوة**، مروتع : سهيل الخالدي، وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2005م، ص 82-90.

[3] عبد القادر سلاماني، **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832م–1847م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: منور رحيم، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران –السانية–، 2018م–2019م، ص 89.

[4] Aumale Henri Eugene, **les zouaves les chasseurs Apied**, stanford university libraries, paris, deuxième Edition, 1855, p.2

ثانيا: الفرق القومية les goumiers

تعتبر أولى فضائل القومية تلك التي أسسها المعلوك التونسي يوسف، واستمر هذا الصنف من الحركى[1] القومية[2] في مساندته ودعمه للقوات الاستعمارية في مختلف مناطق القطر الجزائري إلى غاية نهاية حرب التحرير 1962م[3]. وفيما يخص وظائفهم، يمكن تحديدها في قول الضابط الفرنسي: "إن هؤلاء المتطوعين المسلمين (الحركى)، يساعدوننا كثيرا في تمديد العمليات العسكرية عبر آلاف المحطات سيما وأن روابط القرابة و النسب كانت تمتد إلى ما وراء الجبال و الوديان"[4]. نظرا لمعرفة هؤلاء الحركى القومية بالتركيبة الإجتماعية وتشابك الأنساب والقبائل بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية للمناطق، كل ذلك ساعد الضباط الفرنسيين على تمديد العمليات العسكرية في مختلف مناطق الوطن[5].

وبالرغم من مجهوداتهم في سبيل خدمة المستدمر الفرنسي إلا أنهم لم ينج من نظرة الإحتقار ومثال ذلك ما وصفهم به الكولونيل مان " Menne " في قوله " حلفائنا الحقيرين "[6].

---

[1] **الحركي " HARKI** " عرفها عبد الكريم بوصفها في مؤلفه حرب الجزائر أنها: " ... هو تنظيم عسكري يتكون من عناصر جزائرية ربطت بينهم وبين الإدارة الإستعمارية مصالح إقتصادية وإجتماعية وثقافية كانت لهم أسبقية في خدمة العلم الفرنسي على امتداد الوجود الإستعماري في الجزائر. **أنظر:** عبد الكريم بوصفصاف، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع و العذيب في ولاية سطيف1954م– 1962م**، دار البعث، قسنطينة– الجزائر، 1998م ، ص 38.

[2] **القومية:** هي كلمة عربية استعملت منذ التواجد الاستعماري الفرنسي بالجزائر، ويقصد بها السرية أو الفرقة التي كانت تمثل تنظيم عسكري تتكون عناصره من شباب جزائريين توفرهم بعض القبائل المحلية للقوات الفرنسية أثناء عمليات المحنة والتوسع يشرف عليهم " القائد "، وبعد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر تمت هيكلية القومية في جناح عسكري، وانتشروا عبر التراب الوطني لخدمة مصالح فرنسا ضد جيش التحرير الوطني. أنظر: صباح البار ، لمياء بوقيوة، " تجنيد فرق الحركى والقومية ضمن الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية الجزائرية"، **مجلة أفاق علمية**، مخبر الجزائر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة 01 – الجزائر ، مج 13، ع5، 2021م، ص 18.

[3] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 160 – 161.

[4] جمال يحياوي، " **الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية** "، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقدة بولاية البليدة يومي: 24-25 أفريل 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2007م، ص 166.

[5] صباح البار ، لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 25.

[6] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 92.

ثالثا: القناصة الجزائريون les chasseurs Algériens

بموجب قانون 9 مارس 1831م المدعم بالأمرية الملكية في 1831/03/21م والذي نص على تأسيس السلك العسكري الزواوي رسميا، وإلى جانب ذلك تم إنشاء سريتين من فرسان الفرق الزواوية أطلق عليهم: القناصة الجزائريين الذي تم إدراجهم ضمن ما يسمى بـ : قناصة إفريقيا في السلك العسكري الفرنسي[1].

وكان الفرض من إنشاء هذه الفرقة هو التقليل من المصاريف العسكرية الملقاة على عاتق الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى الاستيلاء على مدن أخرى جزائرية ، وفي نفس السياق منع الجنرال كلوزيل الجزائريين من حمل السلاح، وكل من يحاول نقله يقتل[2]. (أنظر الملحق رقم 02).

رابعا: فرقة المخزن Makhzen

تأسست هذه الفرقة منذ العهد العثماني من فرسان لبعض القبائل وهران و الجزائر، وفي عهد البايات حضيو بمجموعة من الإمتيازات كما أوكلت لهم مهمة جمع الضرائب ومعاقبة الثائرين وإقرار الأمن، إلا أن الأمير عبد القادر[3] وسياسة الرامية إلى تجنيد كل القبائل أثار حفيظة فرسان المخزن لأنه لم يأخذ بعين الإعتبار مكانتهم الخاصة[4]. ولقد بذل زعماء قبائل الدوابر والزمالة قصارى جهدهم لكي يحظوا بقبول السلطات الفرنسية من أجل

---

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق ، ص 165.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1900م**، 4 أجزاء، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1992م، ج1، ص 37-38.

[3] الأمير عبد القادر(1807م- 1883م): هو عبد القادر بن محي الدين بن المصطفى بن مجاهد بن المختار بن عبد القادر ابن أحمد المختار بن عبد القادر بن أحمد، ولد الأمير عبد القادر يوم الجمعة 23 رجب سنة 1222هـ ببلدية القيطنة من أعمال ولاية معسكر، أقام الأمير عبد القادر إمارته على العدل والنظام، وضرب النقود من النحاس والفضة، وجعل من مدينة معسكر حاضرة لإماته، كان للأمير جيش يضاهي الجيوش الحديثة أنذاك، زار العديد من بقاع العالم منها: دمشق التي عزم سكنها سنة 1271هـ ، توفي منتصف ليلة السبت في 24 ماي 1883م بقرية دمر في قصره غرب دمشق عن 76 عاما. **أنظر**: نزار اباظة، **الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994م، ص9-10، 12، 15، 34.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة**، جزئين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ج2، ص238.

إعلان خضوعهم للسلطات الفرنسية حيث أرسلوا وفد للجنرال تريزل[1] وبالفعل تم إمضاء الإتفاقية بوهران.

خامسا: الفرق الصبايحية les Spahis

اعتمدت السلطات الفرنسية في الجزائر على مجموعة من الفرق المحلية التي كانت تابعة أساسا للنظام العسكري في ايالة الجزائر، وكانت فرق الصبايحية من ضمنها[2]، عرفها وليم سيتسر على أنها: " مجموعة الفرسان غير النظامية المتكونة من القبائل البربرية أو العربية ويحتفظ لهم برواتب منتظمة كتكملة إضافية لرجال الثكنات التركية "[3].

وكما جاء في كتاب "**نصوص الجزائر في فلسفة الإحتلال و الاستيطان**" لمؤلفه ألكسي دو طوكفيل في حديثه عن فوائد تشكيلات الصبايحية في الجزائر في العهد الإستعماري مايلي: "مالذي نريده بإنشاء فرق من الأهالي ؟ الحصول على قوة عسكرية من دون شك، لكن هذا الموضوع ثانوي ما نريده خصوصا هو إلحاق رجال من البلد بجيشنا، بخدمتنا، رجال يعرفون البلد، ويؤثرون فيه ينبغي الأتراك أنفسنا نبتعد عن الهدف الثاني هذا، الذي هو الهدف الاساسي، برغبتنا في الإقتراب من الأول"[4].

---

[1] الجنيرال تريزل 1780م-1860م: ولد بباريس، التحق برتبة ملازم في الجيش الفرنسي عين قائدا عسكريا بمقاطعة وهران سنة 1835م، وفي شهر جوان 1835م سجل عودته إلى باريس كوزير للحربية خلال الفترة الممتدة من 1837م إلى 1848م. **أنظر**:

T. changargnier, **Mémoire du générale changargnier**, Dester, Paris, 1930, p 10.

[2] كريم ولد البنية، عائشة ناقل، "فرق الصبايحية واستغلالها داخل الإستراتيجية الإستعمارية في الجزائر 1830م-1845م "، **المنصة الجزائرية للمجلات العلمية**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – مج 12، ع1، 2019م، ص 143.

[3] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زيادية، دار القصبة، الجزائر، 2006م، ص82.

[4] ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في الفلسفة الإحتلال والإستيطان**، تروتق: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 182.

سادسا: سلك الرماة الجزائريين Tirailleurs Algériens

بموجب الأمرية الملكية الصادرة وبتاريخ 07 ديسمبر 1841م تم تأسيس سلك الرماة الجزائريين بصفة رسمية إبان حكم الملك الفرنسي لويس الثامن عشر[1]، حيث تم تشكيل فيلقين من جنود وضباط الفيالق التابعة للمقاطعات الثلاث " قسنطينة، وهران، الجزائر" ووصل التعداد الذي تم جمعه يتجاوز 2000 جندي تم وضعهم مباشرة تحت قيادة العقيد دي واميفن[2].

[1] Razik Menidjel, **les Tirailleurs Algeriens**, edition publibook, Paris, p16

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 180.

المبحث الثالث: القوانين التنظيمية للمجندين الجزائريين 1830 م– 1900 م

خضعت الفرق النظامية التي أنشأها الغزاة في الجزائر لجملة من القوانين التنظيمية التي هيكلت طريقة عملها نذكر منها[1]:

– عندما وصل الجنرال كلوزيل في بداية شهر سبتمبر 1830م، أنشأ فيلقين عسكريين من المجندين الزواويين في صفوف الجيش الفرنسي بتاريخ: 01 أكتوبر 1830م كما أن الأمرية الملكية المؤرخة في 21 مارس 1831م أقرت ذلك وفي كل فيلق 8 كتائب.

– عمدت السلطات العسكرية الفرنسية إلى إنشاء الفيلق الثالث بتاريخ 20 مارس 1873م ليضاف إلى الفيلقين الأولين حيث تم الإعلان بصفة رسمية عن تأسيس السلك الزواوي.

– أنشأ المحتل الفرنسي سريين غير منتظمين سيما أسراب قسنطينة، شكلت هذه الأسراب في 01 نوفمبر 1837م[2].

– سعى المارشال " Valee " إلى إلغاء السلك الزواوي، ليجعل من الجزائريين مجندين في صفوف اللفيف الأجنبي[3] لكن شهرة وقوة الزواويين حالت دون تحقق ذلك.

تأسس سلك مختلط من الجزائريين في 10 فيفري 1840م، في ثلاثة مقاطعات: ففي قسنطينة وعنابة ضم هذا السلك في صفوفه الأتراك المجندين للخدمة العسكرية، أما في مقاطعة الجزائر ضم أربعة كتائب من الرماة الجزائريين المجندين من سكان مدينتي البليدة والقليعة بالإضافة إلى سرية من الصبايحية غير الدائمين[4].

---

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 181–182.

[2] P. De ladrière, **coup d'oeil sur l'armée d'Afrique**, Imprimerie militaire, Paris, p63

[3] **اللفيف الأجنبي**: وهم مجموعة من الجنود المرتزقة من مختلف الدول الأوروبية المساندة لفرنسا في حربها بالجزائر بين 1954م –1962م، أو من الدول الصغيرة في أوروبا والذين بحكم أوضاعهم وجد في الجيش الفرنسي ملاذا لهم كجنود مرتزقة وتم منحهم الجنسية المكتسبة. **انظر**: محمد تريكي،**الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1945م – 1962م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران – السانية، 2009م–2010م، ص 19.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 182–183.

– تمكن المريشال فالي في 05 جويلية 1840م من تأسيس فرقة المشاة[1] الجزائرية في مقاطعة الجزائر تحت تسمية: نصف فيلق الرماة بمدينة الجزائر[2].

التعديلات التنظيمية لسلك المجندين 1841م – 1900م :

–كان تطوير فرق السكان الأصليين متزامنا مع الغزو لتقليل تكلفة القوات الاستكشافية ثم السماح بالتجنيد المحلي[3].

– تتكون المشاة الأصلية النظامية من 3 كتائب، يعود تاريخ تشكيل هذه الكتائب الى الوقت الذي لم يعد فيه السكان الأصليون جزءا من فوج الزواف، أي في ديسمبر 1841م.

– جميع الجنود هم من السكان الأصليين ولكن جميع الضباط وضباط الصف ورجال المحاسبة هم فرنسيون ولكل ولاية كتيبة مشاة موزعة على النحو التالي[4]:

1 –كتيبة من 6 سرايا في ولاية الجزائر، في البليدة وملیانة وبوفاريقة.

2 –كتيبة من 8 سرايا في ولاية قسنطينة.

– طبقا للامرية الملكية المؤرخة في 07 ديسمبر 1881م تأسست فيالق الرماة الجزائريين بتاريخ 01 أوت 1842م تمكن الجنرال دوبار " Debar " من تأسيس فيلق الرماة الجزائريين لمقاطعتي الجزائر والتيتري.

– تعتبر الأمرية السابقة الذكر المرجع الأساس لتنظيم سلك الرماة، وهذا فيما يخص التعديلات التي طرأت عليه بعد ذلك التاريخ[5].

---

[1] **المشاة:** تعتبر أهم فرع في الجيش البري، تلقى مستعملوها وقادتها تكوينا واسعا في مختلف الكليات العسكرية الفرنسية، وهي مجهزة بمختلف المعدات من مدفعيات ومدرعات ودبابات بالإضافة الى مختلف الأسلحة الى جانب وسائل العناية الطبية والنقل.**أنظر** : محمد برمكي، المرجع السابق، ص 17.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص184.

[3]Raphaël Granvaud, **De l'armée coloniale a l'armée néocoloniale** (**1930 – 1990**), les éditions agone, Paris, 2009, p 06.

[4]P.Deladriére, op.cit, p.27

[5] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 185.

– يجب الإشارة إلى أنه إذا حدث وأن تساوت الرتب بين الجزائريين والفرنسيين في الكتيبة الواحدة فإن القيادة تكون من نصيب الفرنسيين.

– حدد القرار الوزاري الصادر في 14 فيفري 1853م البذلة العسكرية[1].

– مر التنظيم العسكري للمجندين الجزائريين بثلاث مراحل تمكن حصرها في ما يلي[2]:

– المرحلة الأولى (1841م–1861م):

لم يكن المجندون الجزائريين خلالها مرتبين بأي عقد مع الجيش، حيث كانت السلطات العسكرية الفرنسية خلالها تمدهم بمختلف التجهيزات الضرورية والملابس والسلاح ...إلخ .

– المرحلة الثانية (1861م–1866م):

ارتبط خلال هذه الفترة المجندون الجزائريون مع الجيش بواسطة عقد التجنيد وإعادة التعاقد مع الجيش الفرنسي.

– المرحلة الثالثة (1866م–1900م):

خلال هذه الفترة أصبح للمجندين الحق في منحة التقاعد حسب مدة الخدمة العسكرية، وبعد سنة 1872م، أدرجت مجموعة من التعديلات لصالح المجندين تخص أوضاعهم المادية خلال فترة الخدمة العسكرية.

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 187-189.

[2] نفسه، ص 194-197.

المبحث الرابع: إقحام الجزائريين في الحروب الخارجية لفرنسا 1854 م– 1898 م

سعى الاستعمار الفرنسي إلى تدريب الجزائريين على القتال وحمل السلاح لما شعر بقلة إمكاناته البشرية الأمر الذي جعله يلجأ إلى إنشاء عدّة فرق عسكرية جزائرية عن طريق التجنيد التطوعي أو الإجباري لمساعدته في حروبه بالداخل والخارج.

أولا: حرب القرم 1854 م–1856 م

حرب القرم هي حرب قامت بين روسيا والدولة العثمانية في 04 أكتوبر 1853 م واستمرت حتى 1856 م ودخلت بريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية في 1854 م، التي كان قد أصابها الضعف وكان أسبابها الأطماع الإقليمية لروسيا على حساب الدولة العثمانية وخاصة في شبه جزيرة القرم التي كانت مسرح للمعارك والمواجهات وانتهت هذه الحرب في 30 مارس 1856 م بتوقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس[1]. أما أبناء الجزائر المجندون في الجيش الفرنسي الذين كانوا يظنون أن مشاركتهم في هذه الحرب كانت بهدف الدفاع عن المسلمين إلا أنهم وجدوا أنفسهم يدافعون عن الوجود الفرنسي في بلادهم، حيث قام الاستعمار الفرنسي بإقحام العائدين من الحرب في إخماد ثورات الأهالي الجزائريين[2].

ثانيا: حملة ايطاليا 1859 م

انفجر خلاف كبير بين فرنسا والنمسا وذلك بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء حرب القرم خاصة عندما قررت فرنسا تقديم العون لسردينيا، فراح يعمل نابليون الثالث[3] جاهدا ليضع النمسا في صورة دولة معتدية وفرنسا دولة مدافعة عن حق الشعوب المستضعفة فتمّ توقيع معاهدة بين فرنسا ومملكة سردينيا سنة 1859 م تعهد فيها

---

[1] نجاة سليم محمود محاسيس، **معجم المعارك التاريخية (معارك، غزوات، حروب، ثورات، وقعات، أيام، فتوحات، مذابح) عبر العصور التاريخية منذ فجر التاريخ وحتى عام 2005م**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 409.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي** المرجع السابق، ص 249.

[3] **نابليون الثالث**:ولد سنة 1808 م تقلد سنة 1848 م منصب رئاسة للجمهورية الثانية وهو أول انتخاب عام لفرنسا، وفي 1852 م صدر قانون أعاد الإمبراطورية، وبدأت الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث صاحب مشروع الملكية. **أنظر**: أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838 م–1871 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف: كمال فيلالي، غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013م–2014م، ص 234.

الإمبراطور نابليون الثالث بالدفاع عن ملك سردينيا ضد النمسا[1]. فلجأت فرنسا كعادتها إلى استغلال المجندين الجزائريين فشكلت جيشا من الفرق الأهلية بقيادة **الجنرال ماكماهون**[2] وبموجب المرسوم الملكي الذي تم إصداره في 26 مارس 1859 م تم تشكيل لواء مؤقت من الرماة الجزائريين يتكون من 03 فيالق في كل واحد منهما ست كتائب[3].

بعد انهزام الجيش النمساوي وتمكن الفرنسيين وحلفائهم الإيطاليين من احتلال أراضي لومبارديا أمر الإمبراطور نابليون بوقف القتال وبدأ الرماة الجزائريين في الانسحاب حيث عسكروا في باريس من أجل المشاركة في احتفالات النصر[4].

ثالثا: حملة السنغال 1860 م– 1861 م

كانت سلطة **كايور** (**CAYOR**) لمشيخة الوحيدة التي لا تربطها بالسلطات الفرنسية أي معاهدة سلام وهذا يشكل عائقا في وجه التوسع الفرنسي في السنغال[5] الأمر الذي جعل السلطات العسكرية الفرنسية تطلب المساعدة من وزير الحرب الفرنسي الذي عين لهذه الحملة العسكرية فيلق من سلك الرماة الجزائريين، فانطلق الرماة نحو دولة السنغال في 06 ديسمبر 1860 م ليصلوا في 27 ديسمبر 1860 م إلى **سان–لوي**. وفي 01 جانفي 1861 م انضموا إلى مجموعة كايور، وكانوا يشكلون الرماة الجزائريين فيلقا منفصلا في المجموعة العسكرية الموجودة في السنغال وقيادة الفيلق كان **للنقيب بيشاد**[6]، لقد لاقت هذه الحملة العسكرية مقاومة كبيرة من الأهالي إلا أن

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 250-251.

[2] H.Farre De Navacelles, **Précises Guerres de la France de 1848 à 1885**, libraire Plon, Paris, 1890, P 132-134.

[3] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 252.

[4] H.Farre De Navacelles, Op.cit, P 134.

[5] Victor Duruy, **le 1er Régiment De Tirailler Algériens** (**histoire et campagne**), librarie Hachette. Paris, 1899, P 136.

[6] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 263.

هؤلاء المقاومين عجزوا عن التصدي للغزاة الأمر الذي دفعهم للقبول بكل الشروط التي فرضها عليهم قائد الحملة العسكرية[1].

رابعا: حملة كوشين شين 1861 م – 1865 م

كان الهدف من تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي منذ احتلال الجزائر سنة 1830 م هو العمل على استغلال الطاقات البشرية للاستفادة من قدراتها الحربية بغرض تدعيم الهيمنة الفرنسية في مختلف بقاع العالم[2] ولقد حققت فرنسا عدة انتصارات من خلال مشاركة الرماة الجزائريين في الحروب التي خاضتها. لكن في حرب الهند الصينية **بكوشين شين** كان عدد الضحايا بين الجنود الجزائريين مرتفعا وذلك بسبب انتشار الأوبئة والأمراض[3].

رغم أن عدد المصابين بين صفوف الجزائريين مرتفعا إلا أنهم أحرزوا مجموعة من الانتصارات التي مكنت الاستعمار الفرنسي من استعمار الهند الصينية من 1887 م – 1954 م وهي اليوم تضم: الفيتنام، كومباجيا، اللاووس[4].

خامسا: حملة المكسيك 1862 م – 1867 م

بعد الحملة العسكرية الفرنسية على الصين ارتأت السلطات الفرنسية أن تنقل نشاطها العسكري إلى دولة أخرى بهدف توسيع هيمنتها على دول العالم[5]، فقامت بتكوين فيلق من فرقة الزواف للتوجه للمكسيك فانطلق الفيلق من الجزائر في نوفمبر 1861 م ليصل إلى المكسيك في جانفي 1862 م[6]، وبقي هذا الفيلق هناك لمدة

---

[1] Victor Duruy, Op.cit, P 138.

[2] Ibid, P 141.

[3] الصادق دهاش، " مراقبة وحجز مراسلات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1914م-1930م"، **دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور-الجلفة- مج 10، ع4، السنة العاشرة، ديسمبر 2018م، ص 257.

[4] نفسه.

[5] Victor Duruy, Op.cit, 151.

[6] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 295.

03 سنوات تكبد فيا الجنود الجزائريين خسائر كبيرة جعلتهم ينسحبون من الأراضي المكسيكية التي شهدوا فيها أعنف المعارك وفقدوا مجموعة كبيرة منهم بعد إصابتهم بوباء الحمى الصفراء[1].

سادسا: الحروب البروسية الفرنسية 1870 م-1871 م

خرجت فرنسا من الحرب التي خاضتها مع المكسيك وهي مجهدة ومثقلة بعدد كبير من الضحايا، إلا أنها وجدت نفسها في مواجهة تحرشات بروسيا التي أجبرتها على الدخول في حرب لم تكن جاهزة لها[2]. وبعدها أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا سارعت هذه الأخيرة بتكوين مجموعة من الرماة الجزائريين وإرسالهم للمشاركة في الحرب[3] إلا أن نتائجها كانت كارثية في صفوف الفرنسيين عامة والجزائريين خاصة حيث قتل حوالي 800 جندي من الرماة الجزائريين[4].

سابعا: حملة مدغشقر 1859 م-1898 م

قررت فرنسا القيام بحملة عسكرية على مدغشقر فقامت بتحضير جيشا تعداده 18000 جندي[5]، حيث تم تأسيس الرماة بأمر وزاري المؤرخ في 03 فيفري 1895 م الذي انطلق بموجبه اللواء من الجزائر وكان يضم هذا الأخير 03 فيالق[6] نحو جزيرة مدغشقر لفرض الحماية الفرنسية عليها. وكانت فرنسا تصر في جميع الحروب التي خاضتها على استغلال الجنود الجزائريين لما كانوا يمتازون به من شجاعة وقدرة فائقة على تحمل الصعاب والمشاق[7]

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 295.

[2] نفسه، ص 297.

[3] نفسه، ص 298.

[4] Victor Duruy, Op.cit, 182.

[5] R (capitaine) .Lespes, **les troupes Indigènes de l'Algérie au service de la France**, ed: Minerva, Alger, 1928, P 37.

[6] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 308.

[7] Lespes.R, Op.cit, P 36.

الفصل الأول: أساسيات حول قانون التجنيد الإجباري الفرنسي 03 فيفري 1912 م

المبحث الأول: تعريفـــــه

المبحث الثاني: أهم المشاريع التجنيدية التي سبقت اصداره (1845 م–1911 م)

المبحث الثالث: دوافــع صدوره

المبحث الرابع: مضمونه وبداية تفعيله

المبحث الخامس: أهدافـــــه

المبحث السادس: أساليب فرنسا الإغرائية لتجنيد الجزائريين.

أساسيات حول قانون 03 فيفري 1912 م أو ما يعرف بقانون التجنيد الإجباري هو ما تضمنه الفصل الأول من مذكرتنا، ضم في طياته ست مباحث متباينة ومجتمعة فيما بينها بصورة تكاملية لتوضيح فحوى هذا القانون وهذا ما سيتم عرضه تباعا فيما يلي:

المبحث الأول: مفهومـــــــــــه

أولا: مفهوم القانون Droit

1- المفهوم اللغوي لكلمة قانون:

- تعني كلمة قانون" **مقياس كل شيء وطريقه** "[1].

- تعرف كلمة القانون أنها ليست كلمة عربية وإنما هي مأخوذة من اللغة الإغريقية انتقلت إلى اللغة العربية بأصلها اليوناني "**Kanun** " وهي تعني " **العصا المستقيمة** ". ولكن الكثير من اللغات تفسرها بالاستقامة فقط دون العصا كما هو الحال بالنسبة للغة الإنجليزية التي تعبر عنها بـ: "**Right**" وفي الألمانية "**Recht**"، وفي اللغة اللاتينية "**Directus**" المشتقة من كلمة "**Rectus**" التي معناها " **المستقيم**"، وهو ماسارت عليه اللغة الفرنسية بـ: "**Droit**"2.

تلازم كلمة قانون بوصف استقامة العصا يجعلها أمام نظام ثابت يتمثل في ارتباط حتمي يقوم بين نقطتين، وكأنها توجد إحداهما في طرف عصا مستقيمة وتقابلها الأخرى في نهاية العصا دون أي انحراف[3].

[1] **المنجد في اللغة والإعلام**، جزئين، دار المشرق، بيروت، ط43، 2008 م، ج2، ص 656.

[2] أحمد سي علي، **مدخل للعلوم القانونية النظرية والتطبيق في القوانين الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ص 11.

[3] نفسه.

2- المفهوم الاصطلاحي لكلمة قانون:

ذهب فريق من الفقهاء إلى بناء تعريف القانون على أساس الغاية التي يصبو القانون إلى تحقيقها، فعرفوا القانون بأنه: "**مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأشخاص تنظيما عادلا يكفل حريات الأفراد ويحقق الخير العام**"[1].

قام فريق آخر من الفقهاء تعريف القانون على أساس الجزاء فذهبوا إلى أن: " **القانون هو مجموعة القواعد العامة الجبرية التي تصدر عن إرادة الدولة وتنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخلين في تكوينها**"[2].

يقترح عجة الجيلالي في كتابه "**مدخل للعلوم القانونية نظرية القانون بين التقليد والحداثة**" تعريف القانون على أنه مصطلح له تعريفين تعريف واسع وتعريف ضيق، فالقانون بمعناه الواسع أنه: "**مجموعة القواعد التي تقرها الدولة لتحكم سلوك الأشخاص ويلزمون باحترامها ولو بالقوة العامة عند اللزوم ويشمل القانون بهذا المعنى التشريع، العرف، الدين، الفقه والقضاء**"[3]. أما القانون بمعناه الضيق أنه: " **مجموعة القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظم علاقات الأفراد ببعضهم البعض أو علاقاتهم بالدولة في إحدى مجالات الحياة الإجتماعية**"[4].

[1] محمد سعيد جعفور، **مدخل إلى العلوم القانونية الوجيز في نظرية القانون**، دار هومة، الجزائر، 2004 م، ص 17.

[2] نفسه، ص 18.

[3] عجة الجيلالي، **مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة**، جزئين، برتي للنشر، الجزائر، 2009 م، ج1، ص 21.

[4] نفسه.

ثانيا: مفهوم التجنيد Recrutement

1- تعريف التجنيد لغة:

- عرف قاموس الطلاب التجنيد بأنه: "**جمع جند، أدخل في سلك الجندية، خصص إمكانياته لتنفيذ أمر**"[1].

- **تجند:** فلان صار جنديا، واتخذ جندا وللأمر تفرع[2].

2- تعريف التجنيد اصطلاحا:

التاريخ العربي يعتقد أن: " **التجنيد الالزامي بدأ في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب عند تدوين الدواوين ولكنه أخذ شكله المتكامل أيام بني أمية وفي الغرب يعتقد أن ما كيا فيلي هو صاحب الجيوش المجندة الدائمة** "[3]. بالإضافة إلى ذلك يعتبر التجنيد عنصرا من عناصر توحيد بناء الشخصية القومية وتجربة هامة مشتركة بين أفراد الشعب الواحد[4].

ثالثا: مفهوم التجنيد الإجباري

تم تعريف التجنيد الإجباري من حيث منظوره السياسي بأنه: " **قانون إلزامي يصدر بتحديد سن معين يتم فيه الزام الشباب على الانخراط في سلك الخدمة العسكرية لمدة زمنية محددة، وفق شروط يجب أن تتوفر فيها** "[5].

---

[1] يوسف محمد البيقاعي، **قاموس الطالب عربي عربي**، مراجعة وتدقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار المعرفة، المغرب، 2006 م، ص 189.

[2] جرجس همام الشويري، **معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية**، المطبعة العثمانية، لبنان، 1907 م، ص 133.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.س]، ج1، ص 691.

[4] نفسه.

[5] عادل عبد الهادي، **قانون التجنيد أو قانون العبيد**، مكتب أول للمحاماة، الكويت، 2004 م، ص 01.

ويعرف أيضا بأنه: " **يعد قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، وذلك بصفتهم رعايا فرنسيين** "[1].

أصدرت الحكومة الفرنسية في الثالث من شهر فيفري 1912 م مرسوم رئاسي[2] إجباري للخدمة العسكرية الذي فرض على الشباب الجزائري للالتحاق بالجيش الفرنسي[3]، والذي تتراوح أعمارهم 18 سنة[4] ليتم رفع السن إلى أولئك الشباب الذين يتراوح سنهم بين 19 و20 سنة[5] بموجب مرسوم 28 نوفمبر 1913 م[6] من أجل الدفاع عن فرنسا[7].

[1] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920 م– 1926 م**، جزئين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 م، ج1، ص 33.

[2] **مرسوم رئاسي**: يعرف على أنه: " تلك الآلية التي يتولى رئيس الجمهورية من خلالها تنظيم المجالات غير المسندة دستوريا للبرلمان". **أنظر**: أمينة قادري، **الأمر والمرسوم الرئاسي كأداة تشريع لرئيس الجمهورية في ظل النظام الدستوري الجزائري–دراسة مقارنة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون عام معمق، قسم التاريخ، إشراف: نصر الدين كازي ثاني، غير منشورة، الملحقة الجامعية –مغنية–، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2015 م –2016 م، ص 63.

[3] عمار عمورة، نبيل داودة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 م الجزائر عامة**، جزئين، دار المعرفة، الجزائر، [د.س]، ج1، ص298.

[4] حياة تابتي، "**موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912 م–1914 م عمالة وهران نموذجا** "، **مجلة الآداب**، جامعة تلمسان–الجزائر–، ع13، ديسمبر 2007م، ص 208.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997 م، ص 210.

[6] حياة تابتي، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912 م–1914 م عمالة وهران نموذجا، المرجع السابق، ص** 208.

[7] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 210.

عرفت الموسوعة السياسية التجنيد الإجباري بأنه: " **الخدمة العسكرية الإلزامية التي تفرضها الدولة على القادرين من المواطنين وحسب مواصفات قانون خدمة العلم ومدتها تتراوح بين سنتين وما يزيد على الثلاث سنوات حسب نظام البلد والتحديات التي يواجهها وحسب طبيعة صنوف الأسلحة على اعتبار أن القطعات التقنية الاختصاصية (دروع، هندسة، صواريخ) تحتاج إلى زمن أكبر للتدريب**"[1].

فكرة بسيطة في الأساس لها جذور بدائية غابرة حيث كانت القبائل تكون جماعات مسلحة فيما بينها تقوم بالقتال كمجهود جماعي مشترك إلا أن التطورات التي اقتضاها العصر على اختلاف الأصعدة كالقطاعات الاقتصادية التقنية مثلا جعل من القتال أمر لابد من التدريب عليه وعلى أساس هذا الاعتبار جند كل المواطنين القادرين رجالا وحتى نساء في بعض الدول[2]. وتجلت بوادر ذلك بصفة جلية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية حينما حشدت الدول المتحاربة العديد من الجنود في ساحات المعارك[3].

عرفت الموسوعة السياسية والعسكرية التجنيد الإجباري بأنه:

"**دعوة المواطنين القادرين أو فئة منهم إلى خدمة العلم (الخدمة العسكرية الإلزامية) وهي تفترق من هذه الناحية عن الخدمة الطوعية في الجيش المحترف حيث ينخرط المواطنون الراغبون في الخدمة العسكرية لقاء بدل معين. وقد أخذ التجنيد الإجباري يختلف أسلوبا باختلاف المجندين من جهة وباختلاف مدة الخدمة من جهة ثانية، فكان يصيب تارة طبقة معينة من الشعب حتى إن بعض الدول سمحت بقبول دافعي البدل عوضا عن الانخراط في الخدمة، كأنه يدفع المطلوب تجنيده مبلغا معينا من المال فيعفى أو كأن يكفل بدلات جندي بديل عنه**"[4].

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 690.

[2] نفسه، ص 691.

[3] فراس بيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، 06 أجزاء، دار أسامة للنشر، الأردن، 2003 م، ج1، ص 38.

[4] نفسه.

شهد عهد **ماكيافيلي**[1] خمس سنوات كمدة اقتضتها الخدمة الإجبارية فثلاث سنوات حتى سنتين فثمانية عشر شهر، أخيرا سنة واحدة في عدد من البلدان، إلا أن مدة التدريب على استخدام الأسلحة ناهيك عن التطور التكنولوجي الملحوظ نتج عنه تزايد فترة التجنيد، فالقطاعات التقنية الإقصادية فرض فيها أكثر من ثلاث سنوات خدمة، أما قطاع المشاة وصلت فيه مدة الخدمة الإجبارية عامين[2].

رابعا: التعريف الإجرائي لقانون التجنيد الإجباري الفرنسي

يمكن القول بأن قانون التجنيد الإجباري هو عبارة عن إجراءات وتدابير صادرة عن الجهات الاستعمارية الفرنسية المخولة لذلك نتيجة خلفيات ومخططات ممنهجة مهدت لصدوره بصفة رسمية ممثلا في مرسوم رئاسي صدر بتاريخ 03 فيفري 1912 م يقضي بتجنيد الشباب الجزائري البالغ 18 سنة مبدئيا بصفة إجبارية لخدمة مصالح فرنسا الاستعمارية وعلى رأسها إقحامهم فيما عرف بالحرب الكونية الأولى والثانية.

[1] **ماكيافيلي (1469 م، 1530 م)**: سياسي ايطالي ولد في فلورنسا في أسرة عملت في مجال السياسة، توجه نحو الدرس والتحصيل في مجال القانون والأدب الإغريقي، تحصل على منصب أمين عام تنظيم العلاقات بين المدن الخاضعة لسلطة فلورنسا بفضل مؤهلاته التي سمحت له بالعمل في المجال السياسي، ومنصب عضوية لجنة العشرة المسؤولة عن الشؤون العسكرية والعلاقات الدبلوماسية ومن أبرز مؤلفاته كتاب الأمير. **أنظر**: اسماعيل نوري الربيعي، "صناعة الزعيم (قراءة في العقل الماكيافلي)"، **الدفاتر السياسية والقانون**، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، ع8، جانفي 2013م، ص156.

[2] فارس بيطار، المرجع السابق، ص 38.

المبحث الثاني: أهم المشاريع التي سبقت إصداره 1845م-1911م

نظرا لكثرة المشاريع التي كانت وراء مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين واستخدامهم من طرف الجيش الفرنسي، يعد مشروع استعماري قديم طالما كان محل نقاشات من طرف الأوساط الرسمية العسكرية والمدنية منذ منتصف القرن 19 م وهي كالآتي:

أولا: مشروع موليير (Molliere) 1845 م

بدأت بصفة إجبارية سنة 1845 م التفكير في تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي[1]. وذلك عندما كتب الجنرال موليير رسالة إلى وزير الحرب جاء في معناها: " **أن الخدمة العسكرية الإجبارية هي أنجع وسيلة للاستفادة من النزعة القتالية للشباب الجزائري وأفضل طريقة لتحقيق اندماجهم في الأمة الفرنسية، ومما تجدر الإشارة اليه أن عددا كبيرا منهم شارك في حروب فرنسية خارج بلاده أهمها حرب القرم** "[2].

ثانيا: مشروع نابليون الثالث

ظهرت لدى فرنسا الحاجة الماسة للعنصر الأهلي وإدخاله بقوة في الجيش افرنسي لتغطية النقص الواضح في تعداده وذلك في عهد الامبراطورية الثانية (1852 م-1870 م) وذلك نتيجة قرار أصدره **نابليون الثالث**. لكن هذا الأخير مشروعه لم ير النور[3].

ثالثا: بعث الجنرال **مارتمبري**[4] بتقرير إلى الحكومة الفرنسية وذلك سنة 1864م حيث نص على تحديد عدد

---

[1] مزيان سعيدي، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871 م-1914 م)**، جزئين، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2012 م، ج1، ص 193.

[2] نفسه، ص 194.

[3] إبراهيم لونيسي، "الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830 م-1845 م بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري"، **مجلة الرؤية**، ع3، السداسي الأول، 1997 م، ص 137.

[4] **مارتمبري:** ولد في مدينة ميرل يوم 16 جوان 1808 م تقلد مرتبة نقيب 1835 م، عين كقائد أعلى للقوات البرية والبحرية في الجزائر يوم 17 أوت 1859 م، **أنظر**: Narcisse Faucon, **le livre d'or l'algérie**, **éditeurs librairie Algérienne et coloniale**, **Paris**, tome1, 1889, p 379.

معين من المجندين وقدره حوالي 5000 رجل كل سنة وتم ادماجهم مع المجندين الأجانب والفرنسيين[1].

رابعا: توالت في عهد **نابليون بونابرت** عدة مشاريع متعلقة بالتجنيد لكنها تلقت الرفض من طرف السلطات الفرنسية، وقد نجم عن ذلك صدور مرسوم 21 أفريل 1866 م الذي يقضي بموجبه السماح للأهالي الجزائريين بالانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي لفترات قابلة للتجديد[2].

خامسا: مشروع القانون العسكري

أثناء المناقشات التي جرت حول هذا المشروع وذلك خلال سنة 1872 م ثم سنة 1874 م حيث اقترح البعض تجنيد غير محدود من الأهالي غير أن الظروف السياسية لم تكن ملائمة[3].

سادسا: كانت الغاية من طرح قضية تجنيد الأهالي من جديد خلال سنتي 1881 م-1882 م هو تأسيس جيش كبير من افريقيا ولقد قاموا بحملة سياسية من أجل دعم هذا المشروع[4]، وقد تم دراسة قضية تجنيد الأهالي دراسة شاملة ومفصلة من قبل المقدم **ران** وهو مدير مصلحة الشؤون الأهلية بالجزائر، وكان رأيه أنه من أجل الحفاظ وضمان ولاء المجندين من الأهالي وتجنب عصيانهم يجب علينا تقييدهم ببعض الأولويات والامتيازات[5].

سابعا: توالت المشاريع المتعلقة بفكرة التجنيد للأهالي الجزائريين التي تم طرحها على الحكومة الفرنسية إلا أن هذه المشاريع كلها قوبلت بالرفض ولم ترى النور لعدة أسباب كصعوبة تطبيقها من جهة وأن فرنسا في هذه المرحلة لم تكن بحاجة إلى قوات اضافية من جهة أخرى[6].

---

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 م-1919 م)**، جزئين، تر: حاج مسعود وبلعربي، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ج2، ص 723.

[2] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 194.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 724.

[4] نفسه.

[5] نفسه.

[6] نفسه، ص 725-728.

ولكن مع مرور الوقت تغيرت الظروف بوتيرة متسارعة فأصبحت فرنسا مع مطلع القرن العشرين تبحث عن حلول من أجل انماء قوتها العسكرية خاصة أن قانون 21 مارس 1905 م ينص على تقليص الخدمة العسكرية للفرنسيين إلى سنتين[1].

ثامنا: مشروع ميسمي (Messimy)

تعتبر سنة 1907 م منعرجا هاما بالنسبة لتاريخ الجزائر عامة والسياسة الفرنسية خاصة ولذلك تبقى قضية التجنيد الاجباري للأهالي الجزائريين عالقة في أذهان القادة الفرنسيين. ليتم بعد ذلك دراسة هذه القضية وطرحها هذه المرة في قالب جديد من خلال تعيين النائب ميسمي مقرر الميزانية الحربية للسنة الجارية 1908 م[2].

أوضح ميسمي في خطابه الذي بعث به إلى وزير الحرب سنة 1907 م قائلا: " **بإمكان الجزائر أن تقدم لنا أكثر من 16000 جندي في حالة حرب** "، وذلك من أجل تغطية العجز والنقائص التي كانت تعاني منه الإدارة الفرنسية العسكرية في صفوف جيشها، ويرجع سبب ذلك النقص إلى نسبة الولادات[3]. وقد نص مشروعه على فرض التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين البالغين سن 18 سنة لمدة ثلاث سنوات[4]، ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي قام بإرسالها إلى وزير الحرب حيث جاء في معناها: " **أن الجزائر لا تزودنا بعدد كاف من الجنود في حين أنها تستطيع تقديم أعداد كثيرة** "[5].

[1] Belkacem Recham, **les musulmans Algériens dans l'armée Française (1919-1945)**, Harmattan, Paris, 1996, p16.

[2] شارل روبيرأجرون، المرجع السابق، ص 728.

[3] A.Missimy, **le statut des Indigènes Algériens**, Imprimerie libraire militaire, Paris, 1913, p12.

[4] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 195.

[5] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 728.

عاشت فرنسا عدة ظروف وكذلك ارتفاع التهديدات الألمانية اضافة لقلة التكاليف بالنسبة للمجندين المدعوين كل هذه تعتبر من بين الأسباب التي دفعت **ميسمي** لطرح هذا المشروع[1]، الذي آثار جدلا كبيرا وسط المعمرين الذين يعتبرون التجنيد الإجباري لا يطبق إلا على الفرنسيين عكس الجزائريين فهم رعايا حسب قانون مجلس الشيوخ سنة 1865 م[2]. تم تعيين لجنة عسكرية مكونة من ضباط من طرف وزارة الحرب والداخلية للإعلان على هذا المشروع[3]، حيث زارت هذه اللجنة عدة مدن جزائرية: بجاية وتيزي وزو، وبناء على هذا وضع **كليمنصو**[4] مشروع التجنيد تحت التنفيذ بالمؤازرة مع الانخراط عن طريق التعهد بالالتزام وذلك بصفته وزير الداخلية ورئيس الحكومة الفرنسية[5]. أمر **ميسمي** بإحصاء عدد الأهالي الجزائريين البالغين سن 18 سنة بموجب مرسوم 17 جويلية 1908 م وذلك بواسطة سجلات الحالة المدنية من جهة وعن طريق التحري الميداني من جهة ثانية[6] فكان نصيب بجاية وتيزي وزو كما هو موضح في الجدول الآتي[7]:

[1] Charles robert Ageron, les Algériens, **musulmans et la France 1871–1919**, Presses Universitaires de France, Paris, 1968, tome2, p1096.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 م– 1930 م**، ط4، ج2، المرجع السابق، ص 176.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 729.

[4] **كليمنصو**: رجل سياسي ولد في 28 سبتمبر 1841م بمنطقة موليرون لقب بالنمر مؤسس الحزب الراديكالي الإشتراكي، أول من وضع وزارة العمل. **أنظر**: حكيم بن شيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912م– 1936م**، دار المدار، الجزائر، 2013 م، ص 160.

[5] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 196.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 203.

[7] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 198.

أسماء البلدان	مجموع عدد سكان الأهالي وفق إحصاء 1907 م	عدد الأهالي البالغين 18سنة محصون سنة 1908 م		مجموع المسجلون سنة 1908 م	عدد الأهالي البالغين سن 18 سنة قد يعفون عن التجنيد	القابلون للتجنيد	المجندون المسجلين في الجزء الثالث من القوائم	مجموع عدد المجندين	المعفون فعليا من التجنيد				مجمـــــــد
		الحاضرون في البلدية	الغائبون عن البلدية						الموتى	أصحاب العاهات	كفالة عائلية	مفقود أو غير معروف	
بلديات كاملة الصلاحيات (Communes De plein Exercise)													
بجاية	11457	60	50	110	50	60	–	60	58	3	–	6	**3**
أقبو	1716	8	5	13	2	11	32	43	1	1	–	–	**–**
الشقفة	1270	8	1	9	–	9	20	29	–	–	–	–	**–**
جيجل	5568	66	13	79	12	67	–	67	11	1	–	–	**–**
دوكنس	3179	30	14	44	10	34	–	34	10	–	–	–	**–**
القصر	979	9	6	15	1	14	4	18	–	–	–	1	**–**
واد أميزو	1731	14	32	46	28	18	1	19	20	–	1	7	**–**
ستراسبورغ	1698	22	18	40	13	27	1	28	8	1	–	4	**–**
مجموع البلديات لـ.مقاطعة بجاية	**27598**	**217**	**139**	**356**	**116**	**240**	**58**	**298**	**88**	**6**	**1**	**18**	**3**

أسماء البلدان	مجموع عدد سكان الأهالي وفق إحصاء 1907 م	عددالأهالي البالغين 18سنة محصون سنة 1908 م		مجموع المسجلين سنة 1908	عدد الأهالي البالغين سن 18 سنة قد يعفون عن التجنيد	القابلون للتجنيد	المجندون المسجلين في الجزء الثالث من القوائم	مجموع عدد المجندين	المعفون فعليا من التجنيد				
		الحاضرون في البلدية	الغائبون عن البلدية						الموتى	أصحاب العاهات	كفالة عائلية	مفقود أو غير معروف	مجنـــــــد
بلديات كاملة الصلاحيات (Communes De plein Exercise)													
تيزي وزو	10	258	17	275	30	245	6	251	–	22	1	–	1
بواساكري	7217	187	36	223	57	168	–	168	27	4	25	1	–
برج منايل	13996	260	123	383	111	272	9	281	56	1	–	54	–
كوندو مارشيل	8105	107	112	219	87	132	–	132	48	6	–	33	–
دلس	12769	264	90	354	67	287	–	287	30	9	–	28	–
ذراع الميزان	4551	47	31	78	30	48	10	58	18	5	1	5	1
فورناسيونال	9297	58	47	105	58	47	–	47	13	13	12	20	–
هوسنفيل	6025	41	21	62	19	43	4	47	14	–	–	5	–
يسرفيل	10603	118	49	167	48	119	5	124	19	3	7	18	1
مقلع	8860	134	28	162	31	131	1	132	17	5	4	4	1
ميرابو	7957	81	35	116	41	75	18	93	28	5	7	–	1
ربفال	4484	41	28	69	34	35	9	44	9	9	1	15	–
تيزي غنيف	5187	50	40	90	34	56	2	58	29	–	1	2	2
مجموع البلديات ك.م لمقاطعة تيزي وزو	**126914**	**1646**	**657**	**2303**	**677**	**1656**	**64**	**1720**	**308**	**82**	**59**	**185**	**13**

تاسعا: قانــون 31 جانفي 1912 م

نشر في 31 جانفي 1912 م قانون من أجل تعديل شروط الإلتحاق ونسبة المنح، حيث أكد Millerand أن تواجد فرنسا في المغرب يجعل مسألة التجنيد الإجباري أمرا لا يمكن الغنى عنه حيث كان متمهلا في تطبيق الإجراءات[1]. حيث جاء في هذا القانون 4 سنوات الموجودة في نظام الالتزام، إضافة إلى 3 سنوات مقابل منحة تقدر بـ: 250 فرنك. أن المتطوعين الذين يقضون 12 سنة في السجن إلى 25 سنة من الخدمة الفعلية تمنح له منحة تقدر بـ: 30 فرنك وذلك بفضل انشاء نظام منح خاص بتجديد التطوع[2].

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 741.

[2] نفسه.

المبحث الثالث: دوافع صدوره

اجتمعت عدة عوامل أدت إلى اصدار قانون 03 فيفري 1912 م من قبل السلطات الاستعمارية نذكر من بينها ما يلي:

أولا: التناقص الملحوظ في تعداد الجيش النظامي الفرنسي:

سعت فرنسا للبحث عن حلول لمشكلة النقص في الزيادة الطبيعية ولم تجد إلا حلا وهو تجنيد أكبر عدد ممكن من المقاتلين الجزائريين[1]. وهذا عكس ألمانيا التي كان عدد سكانها في تزايد مستمر وبفضل ذلك أصبحت تهدد فرنسا والدول الاستعمارية الأخرى، إن هذا الأمر جعل ميسمي مقرر الميزانية لسنة 1908 م يحذر من انخفاض نسبة الولادات المستمر والخطير[2].

اقترحت السلطات الفرنسية ضرورة تجنيد أبناء المستعمرات في شمال افريقيا وذلك بسبب النقص الذي أصاب الجيش[3]. وكان من دعاة هذا الرأي **ميسمي** الذي رأى بحتمية توفير الطاقة البشرية من خلال تصريحه: " **بأن العجز لا يعوض إلا عن طريق تمديد التجنيد بإسهاب** (...) **وبإمكان توفير 150000 جندي** "[4].

كتب **بيار بودين** في جانفي 1908 م: " **إننا ندافع عن افريقيا في حين إفريقيا لا تقدم لنا شيء للدفاع عنا، بإمكان إفريقيا أن تزودنا بـ 150000 أو 2000000 رجل** "[5].

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، لبنان، 2014 م، ص 410.

[2] حميد آيت حبوش، " قانون التجنيد الاجباري 1912 م دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه "، **الحوار المتوسطي**، مخبر البحوث والدراسات الإستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة وهران 2، مج 9، ع 2، سبتمبر 2018 م، ص 278.

[3] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 410.

[4] Mindi karsenty, **conscription des Indigènes Musulmans d'Algérie**, Imprimerie de fragullo, Oran, 1908 p 4.

[5] Ibid, p 5.

ثانيا: تراجع نظام الانضمام الإداري في الجيش الفرنسي

لجأت الحكومة الفرنسية إلى تجنيد الأهالي الجزائريين إجباريا ويعود ذلك إلى النقص الكبير في الانضمام الإداري في الجيش الفرنسي وعزوف الشباب عن الانضمام إلى الفرق العسكرية التي تم تشكيلها في الجزائر، وكان انضمامهم إلى هذه الفرق العسكرية بدافع الاسترزاق[1].

استقطب القطاع الاقتصادي الشباب الجزائري والفرنسي وهو الأمر الذي جعلهم يمتنعون عن الجيش لأنه يعرض حياتهم للخطر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسنت ظروف العمل وارتفاع الأجور، وتوفر فرص عمل خاصة في المصانع والمزارع والأشغال العمومية وهذا بفضل تطور القطاع الاقتصادي في الجزائر وفرنسا[2]. فوجدت فرنسا صعوبة في اقناع الأهالي الجزائريين بالتجنيد الذي تعتبره ضرورة ملحة بالنسبة لها وذلك في سنة 1912 م[3].

ثالثا: الحملة العسكرية الفرنسية على المغرب الأقصى

تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر سنة 1830 م وتونس سنة 1881 م وأرادت احتلال المغرب الأقصى، فهذه الأخيرة كانت فرنسا تتدخل في شؤونها وذلك لتمهد الطريق لمد نفوذها إلى مراكش بحجة المساهمة في بعض الاصلاحات في الجيش[4]. منذ ربيع 1911 م نقل ما يقارب ثلثي من القوات العسكرية المحلية إلى غرب المغرب أو إلى حدود الجزائر المتكونة من الأهالي التونسيين والجزائريين. وكان وضع الوحدات المختلفة على النحو التالي[5]:

[1] محمد غانم، " انتفاضة معسكر أو دينامية النضال الشعبي في القرن 20 " **المجلة التاريخية**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، النصف الأول من 1986 م، 1986 م، ص 12.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، ط1، 2022م، ص 162.

[3] نفسه.

[4] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م، ص 277.

[5] A.Missimy, Op.cit, p 16.

	الكتائب الموجودة في الجزائر وتونس	عدد الكتائب المتواجدة بالمغرب		
		في الجنوب	في الشمال	في الغرب
الفيلق 1	2	/	2	3
الفيلق 2	3	1	3	/
الفيلق 3	3	/	/	4
الفيلق 4	6	/	/	6
المجموع	14	1	5	13
		19		

قررت السلطات الفرنسية إرسال حملة عسكرية إلى فاس وذلك في شهر أفريل 1911 م بقيادة الجنرال **موانييه،** وذلك بعد توتر الأوضاع في المغرب[1]. تم انشاء الاقامة الفرنسية في المغرب الأقصى بعد اصدار الحكومة مرسوما يوم 18 أفريل 1912 م[2].ووقعت فرنسا معاهدة الحماية مع سلطان المغرب في 20 مارس 1912 م[3]. ولكي تنفذ فرنسا مشروعها في المغرب جعلت من تلمسان ثكنة للجيش الفرنسي[4]. إن تواجد فرنسا في المغرب الأقصى يجعل من قضية التجنيد الإجباري أمرا لا غنى عنه دون الإدلاء به علنيا إلا أنه كان متأنيا في تطبيق تلك الإجراءات وهذا حسب رأي وزير الحرب ميليران (Millerand)[5].

[1] فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، **أوروبا من عام 1789 م حتى أيامنا، موسوعة تاريخ أوروبا العام**، 3 أجزاء، تر: حسين حيدر، مر: أنطوان أ. الهاشم، منشورات عويدات، لبنان، ط1، 1995 م، ج3، ص 346.

[2] جلال يحي، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، 4 أجزاء، دار النهضة العربية، لبنان، 1966 م، ج3، ص 97.

[3] شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المرجع السابق، ص 229.

[4] مصالي الحاج ، **مذكرات مصالي الحاج 1898 م–1938 م**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2، 2007م، ص 62.

[5] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 278.

رابعا: خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى

كانت أوروبا مضطربة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى وبإمكانها حل تلك الأوضاع دون اللجوء إلى القوة العسكرية[1]. وانطلاقا من مشكلة قلة الولادات التي تعتبر عنصرا مهما لزيادة القوة البشرية بالإضافة إلى تفاقم الاضطرابات في المغرب الأقصى واشتداد التنافس الاستعماري عليه،كل هذا يكلف فرنسا جيشا احتياطيا حيث هذا الأخير جعلها بالضرورة تقوم بتجنيد أكبر عدد من الأهالي الجزائريين. لقد حدث عزوف عن الخدمة في الجيش لأنه يعتبر متعب وخطر على حياتهم هذا كله أدى إلى التطور الحاصل في المجال الاقتصادي[2].

ذكر **بشير بلاح** في كتابه " **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 م– 1989 م** " أن لخدمة مجهود فرنسا الحربي المصانع والمناجم تم التسخير لذلك 758000 عامل[3]، حيث تم تجنيد الشباب الجزائري في المعامل الحربية الفرنسية وأيضا المدنية ما نسبته 80 ألف[4]. ولقد أصبح لها عدد وافر من المحاربين ويعود الفضل في ذلك لتجنيد الجزائريين[5].

[1] شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المرجع السابق، ص 227.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر من 1830 م–1989 م**، جزئين، دار المعرفة، الجزائر، ط1، 2006 م، ج1، ص 353.

[3] نفسه، ص 354.

[4] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001 م، ص 161.

[5] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 م–1936 م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، ص 27.

المبحث الرابع: مضمون وبداية تفعيله

أولا: مضمونـــــه

أوكلت إلى وزيرة الحربية الفرنسي حملة من المهام وعلى رأسها تحديد عدد المجندين في إطار الجيش الفرنسي، ثم تقسيمهم وتصنيفهم إلى أقسام متساوية حيث حددة مدة الخدمة العسكرية الإجبارية بثلاث سنوات[1]، مقابل منحة تقدر ب 250 فرنك[2]، وفي إطار هذا الصدد لابد أن نشير إلى تصريح الحاكم العام **جونار**[3]، حينما أعلن أمام لجنة الحرب في مجلس الشيوخ: **" أنه يوجد على الشاطئ الأخر للبحر الابيض المتوسط احتياطي جيد من الرجال، ونحن مخطئون إذ لم نعمل على استغلاله بعمق، فأنتم تسجلون في الأوساط الشعبية للأهالي آلاف المتطوعين من الجزائريين كلما اردتم ذلك "**[4].

صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية المبشر " le Mobacher "[5] (أنظر الملحق 03) يوم السبت 2 مارس 1912م[6]، يضم هذا القانون أربعة أبواب في طياته (أنظر الملحق 04) وهي كالتالي[7]:

* **الباب الأول:** أحكام عامة

---

[1] حياة تابتي، المرجع السابق، ص 206.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 741.

[3] **جونار:** تولى منصب الحاكم العام للجزائر خلال الفترات التالية: الأولى من 1900 م إلى غاية 1901 م أما الثانية تمتد من 1903 م وتنتهي سنة 1911 م. **أنظر:** محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 م و1914 م القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: إبراهيم مهديد، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران –السانيا–، 2006 م-2007 م، ص 36.

[4] Charles Robert Agéron, op.cit, p 1060.

[5] **المبشر:** صدرت جريدة المبشر بتاريخ 15 سبتمبر 1848 م في الجزائر، من أبرز المشرفين عليها الجنرال دوما وهي صحيفة نصف شهرية، فيما يخص اتجاهها السياسي فهي ذات طابع حكومي، أما عن اللغة التي كانت تكتب بها هي مزدوجة (فرنسية – عربية). **أنظر:** زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 م، ص 74.

[6] Le mobacher, N^{0}5436, Samedi 2 Mars 1912.

[7] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 279.

المادة الأولى: يتم تجنيد الأهالي الجزائريين المسلمين غير المتجنسين[1]:

1– من خلال الالتزام الطوعي.

2– عن طريق إعادة المشاركة.

3– من خلال مكالمات خاصة مع مكافأة بالإضافة إلى الوضعيتين السابقتين.

* **الباب الثاني**: جاء للتأكيد على الأحكام الواردة في الباب الأول، وهذا ما يظهر جليا من خلال ما نصت عليه المادة الثانية[2].

* **الباب الثاني**: التجنيد عن طريق التجنيد الطوعي وإعادة المشاركة.

الماده الثانية: عالم الخدمة الحالي لأهالي الجزائر الذين تم تجنيدهم عن طريق التجنيد الطوعي وإعادة التجنيد لا يزال يتحدى، دون تعديلات، المراسيم واللوائح[3] المعمول بها[4].

* **الباب الثالث**: يضم ثمانية فصول التي تحتوي أساسا على ثلاثة وعشرون مادة، معنى ذلك أنها تبدأ من المادة الثالثة لتنتهي بالمادة السادسة والعشرون.

---

[1] A.Missimy, op.cit, p 60.

[2] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 279.

[3] **لوائح**: عرفها لفروف على أنها : " تمثل تشريعا حكوميا محضا، حيث أنها تشكل عملا إداريا طبقا للمعيار العضوي وفي نفس الوقت تشكل عملا تشريعيا طبقا للمعيار الموضوعي، ومن ثم فهي تشكل أحد مصادر البناء القانوني في الدولة ". **أنظر**: دراجي لحول، **مكانة اللائحة في النظام القانوني الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في القانون، تخصص: القانون الوضعي، قسم الحقوق، إشراف: رحمة شكلاط زيوش، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–، 217 م–2018 م، ص 20.

[4] La République Française, **par le president de la République**: **le minister de la guerre**, **le ministre de l'intérieur**, **le ministre de finances**, **décret présidentiel**, **le 03/02/1912**, A 'propos le service Militaire obligatoire des indigènes en Algérie, journal officiel, quarante-quatrième année, N^{0}37 ? DANS Mercredi 7 février 1912, Arte 2, p 1209.

– **الفصل الأول**: متعلق بالاستدعاء، يحتوي على أربعة مواد، تستهل بالمادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة[1]، على سبيل المثال ورد في **المادة الرابعة**: سيتم تعيين المجندين عن طريق القرعة[2].

– **الفصل الثاني**: متعلق بإحصاء الجزائريين، يشتمل على خمسة مواد، تبدأ بالمادة السابعة لتنتهي بالمادة الحادية عشر[3]، حيث جاء في هذه الأخيرة ما يلي: يتم وضع الجدول المصادق عليها من قبل المحافظين ونواب المحافظين في شحنتين، لا يزال أحدها في يد رئيس البلدية أو المسؤول، والأخر موجه إلى مكتب التوظيف الفرعي حيث يجب أن يكون قد وصل بحلول 15 جانفي على أبعد تقدير[4].

– **الفصل الثالث**: يضم ثلاث مواد تبدأ من المادة الثانية عشر وتنتهي بالمادة الرابعة عشر تبين بأن الأشخاص المجندين لهم الحق في الإعفاء والتأجيل والإعذار[5]، حيث ورد في المادة الرابعة عشر ما يلي:

ويحصل على شهادة إعفاء جميع الشباب الذين أعلن عدم أهليتهم للخدمة العسكرية[6].

– **الفصل الرابع**: يحتوي على سبعة مواد، مواده إبتداءا من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحد والعشرين[7]، جاء في المادة العشرين ما يلي: تفصل الهيئة في قضايا الإعفاء والتأجيل والإعفاء وفق الأسس المنصوص عليها في المواد 12، 13 و 14[8].

[1] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 279.

[2] A.Missimy, op.cit, p 61.

[3] علجية مقيدش، " قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 م الظروف– المحتوى–رد فعل الجزائريين "، **دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، السنة الثانية عشر، مج 12، ع1، جانفي2020 م، ص 170.

[4] La République Française, op.cit, Art13, p 1209.

[5] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 279.

[6] A.Missimy, op.cit, p 62.

[7] علجية مقيدش، المرجع السابقن ص 170.

[8] La République Française, op.cit, Art20, p 1210.

– **الفصل الخامس**: لحض في المادة الثانية والعشرين، يتمحور حول البديل أو إيجاد العوض[1]، جاء فيها بصريح العبارة ما يلي: سيكون لدى المجندين المعنيين بالقرعة خيار الاستبدال بشرط موافقة السلطة العسكرية على الاستبدال[2].

– **الفصل السادس**: خاص بجميع العسكريين، يشتمل على المادتين المتتاليتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين[3]، وهذا بالضبط ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرين: يتم التأسيس كل عام في تاريخ يحدده وزير الحرب[4].

– **الفصل السابع**: متعلق بالراتب اليومي والجوائز، ملحض في المادة الخامسة والعشرين.

– **الفصل الثامن**: تمحور حول الأحكام الجزائية، اشتملت عليه المادة السادسة والعشرين[5] التي نصت على ما يلي: ستخضع الأحكام الجزائية المتعلقة بالعصيان والاحتيال والمناورات التي تهدف إلى إخراج الأهالي الذين يحتمل استدعائهم من الخدمة العسكرية لأحكام خاصة[6].

* **الباب الرابع**: مرتبط بالأحكام الجزائية حيث اشتملت مواد على الامتيازات التي يحظى بها العسكريين القدامى، بالإضافة إلى تنظيم الجنود، لحضت مواده في الثلاثة مواد الأخيرة، ابتداء من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين[7].

فمثلا المادة الثامنة والعشرين نصت على مايلي: يتم تحديد عملية وتنظيم الخدمة العسكرية للمواطنين في

---

[1] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 279.

[2] A.Missimy, op.cit, p 64.

[3] علجية مقيدش، المرجع السابقن ص 170.

[4] La République Française, op.cit, Art23, p 1210

[5] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 280.

[6] A.Missimy, op.cit, p 65

[7] علجية مقيدش، المرجع السابق، ص 170.

الاحتياط من خلال تعليمات لاحقة[1].

وللإشارة فان هذا القانون ساري المفعول في المناطق المدنية فقط وبذلك تستثنى منه المناطق العسكرية[2].

ثانيا: بدايـة تفعيلــه

تلقى الحاكم العام بتاريخ 24 فيفري 1912م أوامر التطبيق الفوري لمنشور 1912/2/3م، كما عمد الحاكم العام ليتو " lutoud "[3] إلى إعداد النصوص الإجرائية للتطبيق ما تم التخصيص عليه في بنود قانون التجنيد الإجباري، حيث قام المفتشون العامون للبلديات والأمناء العامون للولايات بجهود حديثة ومتباينة لشرح فحوى هذا المنشور[4].

شرعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات عن طريق العمليات التالية: الإحصاء ثم القرعة والتجنيد عقبه صدور قانون ثلاثة 1912/2/3 م بصفة رسمية وفيما يخص عمليات القرعة كلفت فرقه متخصصة في ذلك تم إرفاقها بوحدات من الرماة والمشاة والعتابجية تحسبا لأي طارئ، باشرت عملها في حدود شهر جوان سنه 1912 م وقد حددت الجهات الاستعمارية المتخصصة 2550 شابا لتجنيدهم سنه 1912 م[5].

---

[1] La République Française, op.cit, Art28, p 1210.

[2] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 280.

[3] **الحاكم العام ليتو**: هو شارل إتيان ليتو "Charles Étienne lutaud"(1855 م-1921 م) مسؤول فرنسي رفيع المستوى، ورد بأنه تولى منصب محافظ الاتصالات (الهاتف) خلال الفترة الممتدة من 1907 م إلى غاية 1911 م، كما تم تعيينه حاكما عاما للجزائر من 1911 م إلى 1918 م. **أنظر**:

Archives du département du phone et de la métropole de Lyon, Lyon (paris), 5Fi27, Charles Étienne lutaud.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 741-742.

[5] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 280.

بلغ عدد المسجلين من الشباب الجزائريين البالغ سن الثامنة عشر في العديد من أرجاء القطر الجزائري في قوائم الإحصاء كالآتي:

– يجب أن ننويها في بادي الأمر إلى ان عدد المجندين من الشباب الجزائريين بموجب قانون 3/2/ 1912 م لم يتجاوز نسبه 5% من المجموع[1].

– عمالة الجزائر سجلت ثمانية آلاف وأربعة مائة وثلاثة وثمانين 8483، وكان العدد المطلوب من المجندين سبعمائة وثلاثة وخمسون 753[2].

– شهدت كل من بلدية دلس بولاية تيزي وزو و بلدية البرواقية بولاية المدية تجنيد ستمائة وستة وسبعين 676، في حين انضم سبعمائة وسبعين 770 شابا إراديا.

– عمالة وهران هي الأخرى كان العدد المطلوب من المجندين فيها أربعمائة وستة وستون 466، في حين بلغ عدد المسجلين فيها من الشباب الجزائري أربعة آلاف وسبعمائة وسبعة 4707[3].

– بلغ عدد المسجلين في عماله قسنطينة ثلاثة عشر آلف وخمسمائة واثنان وثلاثين 13,532، في حين كان العدد المطلوب من المجندين ألف وثلاثمائة وواحد وثلاثين 1331، وللإشارة فإن لجان الإحصاء أوجدت متاعب كبيرة بهذه العمالة في أداء مهمتها[4] وخير دليل على ذلك ما أورده المؤرخ ناهد إبراهيم دسوقي: " **كانت الخدمة العسكرية Service Militaire تمثل حربا ضارية وتعد أصعب مشكلة واجهتها فرنسا في الجزائر** "[5].

[1] وليد بوشو، " التجنيد الإجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى"، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، ع1، جانفي 2019 م، ص 80.

[2] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 280.

[3] نفسه.

[4] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 280.

[5] ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011 م، ص 41.

– سجلت أم البواقي والقرى المجاورة لها، استجابة بعض الشبان للتجنيد في حين حاول الكثير منهم الفرار من المنطقة وامتنعوا للتقدم نحو اللجنة المخولة لإجراء القرعة[1].

– أقاليم الجنود التي تجند فرق المخزن والقوم لم يسري عليها قانون التجنيد الإجباري فور صدوره[2] إلا بعد صدور قرار 5 مارس 1921 م[3].

– أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية تعليمات تنص على اعتماد التجنيد الاجباري باعتباره مكملة للتجنيد التطوعي، لذلك عملت على دفع التطوع إلى حد الأقصى[4] وهذا ما نصت عليه مقدمة نص المرسوم: " يشكل التجنيد الإجباري أسلوبا مكملا لا يمكن تعميمه إذ أنه سوف لا يطبق إلا على نسبة قليلة من الدفعات السنوية المتكونة من الشباب القابلين للتجنيد "[5].

[1] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 280-281.

[2] وليد بوشو، المرجع السابق، ص 80.

[3] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المطبعة العمرية، [د.م.ن]، [د.س]، ص 354.

[4] وليد بوشو، المرجع السابق، ص 80-81.

[5] حياة تابتي، المرجع السابق، ص 206.

المبحث الخامس: أهدافــه

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تحقيق جملة من الأهداف المسطرة من وراء إصدار قانون 3 فيفري 1912 م نذكر من بينها:

– أرادت فرنسا توفير الدعم الفرنسي، وخوض حربها بمقاتلين محليين يعرفون بني جلدتهم وطبيعة إقليمهم جيدا (المجندين في إطار الفرق العسكرية النظامية الملحقة)[1].

– إفساد العلاقة بين المجندين في الفرق بين بنو قومهم من السكان المحليين، غير ان هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية أخفقت مرات عديدة بدليل ان 200 من الشباب الذين انخرطوا في الجيش الفرنسي عام 1837 م بقسنطينة انسحبوا واجتمعوا تحت راية جيش الأمير عبد القادر[2].

– الاستفادة من الانتصارات التي يحققها المجندين الجزائريين لدعم نظرية تفوق الرجل الأوروبي وترويج أكاذيب التقدم الحضاري للغرب، وابرز مكانة الديانة المسيحية لما لها من دور في ذلك.

– التخفيف من عبء النفقات على الإدارة الاستعمارية الفرنسية من جهة[3]، كما ورد في الكتابات الفرنسية بأنهم سيكون لهم ما لا يقل عن 60.000 رجل تحت الأعلام (أي تحت تصرف فرنسا) بدلا عن 20.000 دون أن تكلف المتروبول (الوطن الأم – فرنسا) فلسا واحدا[4]، ومن جهة أخرى العمل على توفير الإمدادات البشرية للقوات الاستعمارية.

– إدارة البلاد (الجزائر) مع إبقاء الفئات الموالية للإدارة الاستعمارية تحت المراقبة المشددة.

---

[1] بسام العسلي، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830 م–1838 م)**، دار النفائس، الجزائر، ط1، 1980 م، ص 147.

[2] مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص 94، 136-137.

[3] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 163-164.

[4] A. Raspail, **Etude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie**, librairie, militaire, paris, 1910 ; p 18.

– محاولة اقتلاع القوات المجندة الجزائرية من بيئتها وعزلها لتنفيذ إرادة الإدارة الأجنبية وتصبح أكثر طواعية[1]، ويجب الإشارة إلى نقطة أساسية مفادها أن المسلمون بمجرد توقفهم على التجنيد في نظام القيادة العسكري أو المدني، سيجدون المزيد من المزايا في أخذ مكانهم على حساب بعض الجهود التعليمية، ونخص هذه الطبقة المثقفة من المجتمع الإسلامي[2].

– تطلعت فرنسا إلى إضعاف الوازع الديني للمجندين الجزائريين وإبعادهم عن عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية[3].

– هدفت فرنسا إلى منع الشباب الجزائريين من دعم المقاومات الشعبية[4] الرافضة للغزو الاستعماري وإفراغ البلاد من موادها البشرية، لأن هذه الأخيرة تستطيع استغلال وضعية انشغال فرنسا بحروبها الخارجية لتحرير وطنها من ذيل الاستعمار[5].

– استصلاح الكثير من الهكتارات والعمل على بناء مجموعة من الحصون في نقاط إستراتيجية، وكانت مكافأة المجندين الجزائريين منحت لهم السلطات العسكرية الفرنسية نفس التجهيزات من السلاح وغيرها التي كانت تمتلكها فرق المشاة الفرنسية[6].

---

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 163.

[2] **La mission scientifique du Maroc**, **Revue du Monde Musulman**, quatrième, Ernest Leroux, paris, 1908, p 133.

[3] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 147.

[4] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 م– 1954 م**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة خاصة، [د.س]، ص 23.

[5] علجية مقيدش، المرجع السابق، ص 171.

[6] نفسه.

المبحث السادس : أساليب فرنسا الإغرائية لتجنيد الجزائريين

انتهجت فرنسا مجموعة من الطرق لاستقطاب الشباب الجزائري قصد تجنيدهم في إطار الجيش الفرنسي نذكر من بينها[1]:

– اعتمدت التطوع مقابل أجره زهيدة، بالإضافة إلى تقديم الوعود الكاذبة، التي ظلت حبر على ورق ولم تطبقها.

– لجأت إلى مجموعة من الأساليب خلال فتره التجنيد نذكر منها الملاطفة أحيانا والملاحقة أحيانا أخرى ناهيك على الإجبار في مرات عديدة.

– شن الجيش الفرنسي حملات دعائية في الأوساط الشعبية لتظليل السكان، حيث خاطبوا الأوراسيين بقولهم:

"لم نأتي إلى هنا للإساءة إلى دينكم أو إلى المساس بعادتكم، إن الحرب التي تخوضونها ليست جهادا والذين يسقطون في ساحة القتال ليس شهداء، نريد إخضاعكم من أجل حماية القبائل الموالية لنا، لا نخوض الحرب إلا ملاحقة المجرمين"[2].

– استمالة الإدارة الاستعمارية بعض زعماء الدرقاوية[3]، حيث أعلنوا هؤلاء الآخرين وجوب الولاء لفرنسا إبان اندلاع الحرب الكونية الأولى، ومثال ذلك النداء الذي وجهه أحمد بن المبخوت مقدم الدرقاوية في المشرية أواخر سنه 1914م إلى إتباع طريقة فحواها:

---

[1] علجية مقيدش، المرجع السابق، ص 170-171.

[2] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبانة فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الإقتصادية والإجتماعية 1837 م– 1939 م**، جزئين، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ج1، ص 130.

[3] **الطريقة الدرقاوية**: " طريقة صوفية سنية شاذلية، ظهرت في المغرب الأقصى وأول من دعا إلى مذهبها شريف إدريس وهو المؤسس الحقيقي لهذه الطريقة، وقبيل وفاته نقل التعاليم الروحية لتلميذه محمد العربي الدرقاوي (1737 م-1823 م)، وتعتبر الزوايا الدرقاوية منتشرة في الجزائر فروعا للزاوية الأم بـ: بوبريح. **أنظر**: علجية مقيدش، "الطريقة الدرقاوية في الجزائر: مفهومها ومواقفها من الاحتلال الأجنبي 1786 م-1914 م"، **مجلة التراث** ، جامعة الجلفة، ع25، [د.س]، ص 129.

" ... وصف الألمان بالوحشية ووقوع الأتراك في براثن ألمانيا، وأخبرهم أن فرنسا كانت تنصر الحق، وأنها فعلت الخير مع الجزائريين ومن واجبهم نحوها مقابلة الإحسان بالإحسان "[1].

– نظمت الإدارة الاستعمارية الفرنسية نزهات عسكرية بواسطة الموسيقى الأهلية وبالراقصات والموسيقيين والدف والناي، كما قامت بإعداد الولائم[2].

– ورد في كتاب الحركة الوطنية لصاحبه أبو القاسم سعد الله ان الفرنسيين اعتمدوا أسلوب الترغيب والترهيب على حد سواء لتجنيد الجزائريين ويتبلور ذلك من خلال الطرق الآتية:

1 – إرهاب فعال إلى أقصى حد.

2– بث فكرة القدرية بين الأوساط الشعبية الجزائرية، وان كل ما حدث لهم هو بقضاء الله وقدره وهم لا يستطيعون تغيير أي شيء[3]، حيث أصدرت فتوى سنة 1842 م تحرم الجهاد ضد قوات الاحتلال الفرنسي[4].

3– نشر دعاية نشيطة ومكثفة في ميدان المعارك وساحات الحرب بين الجنود الجزائريين[5].

– عملت القوات الفرنسية على بناء المساجد وإرسال الأئمة للإشراف على أداء الصلوات بالإضافة إلى القيام ببناء مستشفيات خاصة بالجرحى[6].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، 10 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998 م، ج4، ص 121.

[2] علجية مقيدش، المرجع السابق، ص 170.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 م–1930 م)**، ج2، المرجع السابق، ص 200–201.

[4] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 79.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 م–1930 م)**، ج2، المرجع السابق، ص 201.

[6] علجية مقيدش، المرجع السابق، ص 171.

– أوجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية سلاحا نفسيا قويا لكي تظهر أمام الجزائريين في صورة القوة القادرة على دحر أعدائها من خلال القيام بمظاهرات استعراضية جلبت من خلالها فرنسا حوالي 3000 سجين ألماني إلى الجزائر لإثارة الرعب في قلوب الجزائريين[1].

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 م–1930 م)**، المرجع السابق، ج2، ص 251.

الفصل الثاني: ردود الفعل حول صدور قانون التجنيد الإجباري الفرنسي

المبحث الأول: موقف الجزائريين.

المبحث الثاني: موقف المستوطنين (المعمرين).

المبحث الثالث: موقف الساسة والعسكريين الفرنسيين.

المبحث الرابع: أسس رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري.

المبحث الخامس: موقف السلطة الفرنسية من معارضي التجنيد الإجباري

تضاربت الآراء والمواقف حول قانون 1912/2/3م فتباينت بذلك بين مختلف الكيانات على مختلف الأقطاب سواء الجزائرية أو المستوطنين أو الساسة والعسكريين الفرنسيين وكان للسلطة الفرنسية هي الأخرى قول في ذلك، وهذا ما سوف نعالجه من خلال مباحث هذا الفصل تبعا كما هو موضح كالأتي:

المبحث الأول: موقف الجزائريين

ابرز المواقف على الإطلاق باعتبارهم أصحاب الأرض لذلك تجسدت ردود فعلهم في أشكال عدة وهي كالأتي:

– فرار الشباب الجزائري نحو المناطق الوعرة المهجورة والجبال[1]، حيث ورد في تقويم المسؤول الإداري لولاية خنشلة ما يلي: " إن هؤلاء الشاوية عازمون على اللجوء إلى الجبال والثورة على السلطات المحلية إذا طبقت التجنيد الإجباري...."[2].

– عدم الاستجابة من طرف الشبان الجزائريين للإستدعاءات الموجهة لهم لتجنيدهم إجباريا من طرف الإدارة الاستعمارية العسكرية والسياسية[3]، فمثلا في سنه 1914م فر كل المستدعين من قبيلة أولاد عوف من أجل عدم إجراء فحوصات التجنيد، حيث صرح بن طافة وهو أحد شيوخ منطقة خنزارية للضابط الفرنسي المكلف بعملية التجنيد: " إنكم تستطيعون زيادة الضرائب ومصادره ممتلكاتنا لكن لن نعطيكم أبنائنا "[4].

– رفض شيوخ القبائل تسليم للإستدعاءات للشباب المعنيين الذين قررت الجهات الاستعمارية تجنيدهم إجباريا.

---

[1] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 204.

[2] حميد آيت حبوش، المرجع السابق، ص 281.

[3] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 204.

[4] فتيحة معمري، **مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس ابان الفترة الكولونيالية 1900 م–1930 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، اشراف: الجمعي لحمري، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، 2011 م–2012 م، ص 72.

– القيام بمظاهرات في مختلف أقطار البلاد[1]، حيث كانت مظاهرات صاخبة[2]، على غرار ما حدث في سوق أهراس وخنشلة وبني بو يعقوب (Médéa)[3]، وخير دليل على ذلك مشاركة أحد الشخصيات الجزائرية المعروفة وهو محمد بن رحال[4] في مظاهرة بتاريخ 23 ماي 1912م رفقة سكان المدينة من بني جلدته في بلديه ندرومة[5].

– أثارت قضية البديل كما سبق الإشارة في الفصل الأول هلعا في الأوساط الشعبية الجزائرية، حيث نجد أن الأمهات والأخوات لم يترددن في بيع ما يمتلكونه مثل: المجوهرات، وقطع من الأرض من أجل تحرير أقاربهم من الذهاب إلى الثكنات العسكرية بنية تجنيدهم لأنهم كانوا عارفين بأنهم سيهلكون لا محالة في ساحات القتال، لذلك يمكننا القول بأنه قلة من أبناء الجزائريين المحظوظين فقط من استطاع أوليائهم دفع مبالغ مالية للفقراء من أجل تجنيد أبنائهم بدلا عنهم"[6]. من أجل ثار الجزائريون فقد أصبحوا لا يطيقون هذا الوضع الرجيم "[7]، حيث

[1] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 203-204.

[2] عبد الرحمان ابن إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 33.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 742.

[4] **محمد بن رحال**: ولد يوم 16 ماي 1857 م في مدينة ندرومة، يعتبر من أبرز الشخصيات الثقافية والسياسية الجزائرية التي سبقت ظهور الحركة الوطنية الجزائرية، وهو سليل أسرة عتيقة من الأعيان تعلم بالمدرسة القرآنية ثم تابع دراسته بالمدرسة الابتدائية العربية الفرنسية التي أنشأت عام 1865 م، ويعتبر ابن الرحال من أحسن معاصريه الجزائريين مزدوجي الثقافة آنذاك، من بين مطالبه نذكر: إلغاء مرسوم التجنيد الإجباري الصادر بتاريخ 1912/02/03 من تقديم تعويضات للمجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي. **أنظر**: عبد النور غرينة، "محمد بن رحال وإسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة خنشلة، الجزائر، ج2، ع8، ديسمبر 2017 م، ص 42-43، 45. توفي بندرومة يوم 1928/10/06 م عن عمر يناهز 71 سنة. **أنظر**: زينب قومي، العربي مباركي، **النخب الجزائرية المثقفة ودورها في مواجهة الاستعمار الفرنسي-الشيخ بن رحال نموذجا 1858 م-1929 م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، إشراف: عبد السلام كمون، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد درايا –أدرار–، 2018 م-2019 م، ص 41.

[5] حليمة مولاي، "مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الإجباري أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 م-1918 م)"، **دورية كان التاريخية**، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، الجزائر، السنة الثانية عشر، ع43، مارس 2019 م، ص68.

[6] حياة تابتي، المرجع السابق، ص 207.

[7] جان بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، الدار القومية، [د.م.ن]، [د.س]، ص 3.

أورده لنا شارل روبير اجيرون بأن الجزائريين استعملوا وسائل وطرق ملتوية لتخليص أبنائهم من التجنيد كالتزوير، والجاه، والرشوة...إلخ[1]

– الامتناع عن التسجيل في الإحصاء العام[2]، كما هو الأمر في Courbert و Oumel و Bouagli و Nedraouma و Ain touta ، فنلاحظ على سبيل المثال لا الحصر أن إقليم قسنطينة كانت الردود فيه جد عنيفة فيما يخص منطقة الأكثر تحفظا (Ferme)[3]، وكذلك الهجوم على الفرق العسكرية المكلفة بالتجنيد[4].

– العمل على توزيع المنشورات بالا ضافة إلى الكتابة في الجرائد، زيادة على مراسلة الصحافة الأجنبية نذكر على سبيل المثال المثال إرسال عمر بن قدور[5] مقال للجريدة التركية " الحضارة " الذي نقلته عنها "المثير" الجريدة التونسية[6]، علما بأن الصحافة الجزائرية التزمت الصمت الصمت حيال هذا القانون في بادئ الأمر ولم تقبل على أي انتقاد ولعل السبب في ذلك يعود إلى قله المتطوعين المخرطين لكن بعد ذلك تحركت إذ عملت على تضخيم الحوادث بالإضافة إلى التركيز على مسألة التقويضات السياسية[7].

---

[1] Charle Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie Contemporaine du l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954**, T2, pars, 1979, p 266.

[2] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 203.

[3] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 203.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 162.

[5] **عمر بن قدور**: من مواليد عام 1886 م بضواحي الجزائر العاصمة بمدينة الأربعاء، فمنذ أن كان عمره خمس أو ست سنوات دخل المدرسة القرآنية بعد ذلك تلقى تربية مزدوجة دينية وعصرية علاوة على التربية الأسرية على يد والدته، برز عمر بن قدور في المجال الصحفي خاصة في تونس ومصر واسطنبول، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تكوين شخصيته: هجرته، زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر بالإضافة إلى ظهور الجمعيات الثقافية والنوادي توفي بالجزائر العاصمة سنة 1932 م. **أنظر**: سامية عيدين مريم بوزيان، **عمر بن قدور والقضايا المغاربية من خلال كتاباته الصحفية (1906 م– 1927 م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: محمد ياعيش، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– 2016 م–2017 م، ص 7–9، 13، 15، 20.

[6] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 33.

[7] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 742.

– توجيه مجموعة من الوفود والعرائض للحكومة الفرنسية والحاكم العام في الجزائر، فقد ناقشت **لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين**[1] قضية التجنيد أمام الرأي العام الفرنسي والجزائري على حد سواء، حيث بينت أن هذا القانون فرض حملا جديدا على عاتق الجزائريين خاصة فئة الشباب دون حصولهم على حقوق مدنية وسياسية تذكر[2]، كما ورد في عريضة أعضاء بلديه الجزائر العاصمة التي بعثوا بها إلى حكومة الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 27 ماي 1912 م إضافة إلى هذا القانون مهين و غير عادل باعتبار أن الفرنسيين يعملون سنتين في الخدمة العسكرية على عكس الجزائريين الذين فرض على شبابها ثلاث سنوات في الجندية[3]، كما أنه معاديا للديمقراطية[4].

طلب أصحاب هذه العريضة تحت لواء لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين بإقرار المساواة في كل شيء لا سيما في ما يخص التمثيل البياني الكافي والجاد للجزائريين، إضافة إلى المساواة في توزيع المسؤوليات وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا...إلخ[5]، وأنه من حق كل مجند أن يحمل صفة المواطن الفرنسي، كما أنه لابد من الاعتراف

[1] **لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين**: هي أول حزب سياسي بالجزائر. **أنظر**: غانم بودن،" قضايا الجزائريين في فكر النخبة الاندماجية: التجنيد الإجباري أنموذجا (1908م- 1914م)"، **مجلة عصور جديدة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن خلدون- تيارت-، مج8، ع1، 2018/5/10 م، ص 183. تأسست عام 1908 م إذ يذكر أن أبو القاسم بن التهامي وأعضاء بلدية مدينة الجزائر هم الذين قاموا بإنشائها لتتوسع بعد ذلك وتضم كل مناطق الجزائر، أنشأت كرد فعل على قانون التجنيد الإجباري خاصة بعد صدور مرسوم 1908/7/17 م الذي يتعلق بإحصاء الشبان الجزائريين وبالتالي عملة على الدفاع عن مصالح الجزائريين وتمثيلهم. **أنظر**: علجية مقيدش، **قانون التجنيد الإجباري**، المرجع السابق، ص 179.

[2] نفسه، ص 183.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 181.

[4] علجية مقيدش، "قانون التجنيد الإجباري" المرجع السابق، ص 183.

[5] عبد الرحمان ابن إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 37.

بجملة من المبادئ أبرزها المساواة المدنية من خلال الأعباء[1]، وبالتالي يكون الجزائريين مستعدين لدفع ما يسمى بضريبة الدم[2] إذا ما تحققت شروطهم[3].

نسلط الضوء فيما يخص الوفود على الوفد الجزائري الذي توجه إلى باريس يوم 26 جوان 1912 م تحت اسم **لجنة الدفاع عن المسلمين الجزائريين** أين التقوا بوزير الحرب ووزير الداخلية ورئيس الوزراء[4]. (أنظر الملحق رقم 05)

– سجلت حركة الشباب الجزائريين[5] تباين وجهة النظر داخل الحركة نفسها من خلال ما تبناه أعضائها ففئة كانت ترى أن التجنيد يتعارض والأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين، أما الفئة الأخرى كانت ترى في التجنيد فرصتهم (النخبة المثقفة خصوصا) للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية[6]، وهم الذين أصابوا بخيبة كبيرة في نهاية المطاف باعتبار أنه حدثت جملة من التباينات في تطبيق الإجراءات المنصوص عليها من قبل الحكومة

[1] علجية مقيدش، "قانون التجنيد الإجباري" المرجع السابق، ص 184.

[2] **ضريبة الدم**: يطلق عليها عدة تسميات مثل: ضريبة الغلمان، نظام الدوشرمة، الدويشرمة، الدفشرمة، وهي عبارة عن ضريبة آدمية تم فرضها من قبل الدولة العثمانية على رعاياها النصارى، حيث كانت تجمع مجموعة من الأطفال النصارى وتقوم بتربيتهم تربية إسلامية وذلك من أجل التمهيد لاستخدامهم في المناصب العسكرية والإدارية. **أنظر**: آدم داغ، **المجتمع المدني والعناصر الرئيسية للخدمات الاجتماعية في الدولة العثمانية**، تر: غادة وافي، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، [د.م.ن]، 2020 م، ص 6.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 67.

[4] حليمة مولاي ، المرجع السابق، ص 67.

[5] **الشبان الجزائريين**: هي تسمية أطلقت من طرف المؤرخين الفرنسيين على بعض المثقفين الجزائريين الذين تلقوا تكوينا فرنسيا وهم ينتمون غالبا إلى عائلات متوسطة الحال من أصحاب المهن الحرة، حيث رفعوا بداية القرن 20 م مطالب الجزائريين لأن هؤلاء هم المتحدثين باسم الرأي العام السياسي في الجزائر آنذاك، ولم تكن عبارة عن حزب منظم وإنما هي نتاج لمبادرات فردية أو صادرة عن مجموعات تألفت حول حلقات صحفية أو ثقافية للإشارة فإنه كان هناك الشبان الأتراك والمصريين والتونسيين لتطلق هذه التسمية بعد ذلك على شبابنا. **أنظر**: محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830 م–1962 م**، تر: خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 م، ص 21–22.

[6] أحمد سعودي، "النخبة الاندماجية في الجزائر ومسألة التجنيد الإجباري (1912 م– 1918 م) وهم الفرنسة وفشل التحديث"،**مجلة العلوم الإنسانية**، المركز الجامعي علي كافي، تندوف– الجزائر، ع4ن مارس 2018 م، ص 103.

الفرنسية والمتعلقة أساسا بقانون 1912/2/3م بين المجندين الجزائريين والفرنسيين[1]، وتمكنا إبراز رأي الفئتين من خلال هذين التصريحين[2]:

الفئة الأولى: صرح عبد الرحمن محمد (نائب مالي وبلدي بمستغانم) بأن: " **الوقت لم يحن بعد لتطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين، ذلك أنهم خاضعون لوضع خاص تضبطه القوانين الاستثنائية** (...) **ثم إن الخدمة العسكرية الإجبارية تتطلب أولا الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية التي تتعارض مع الأحوال الشخصية الإسلامية ولذلك فان تطبيق التجنيد الإجباري أمر مستحيل في ظل الوضع الراهن** ".

الفئة الثانية: قال محمد بن صيام (نائب مالي وبلدي بحسين داي): " **إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين، توسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة إليهم وبالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب ولاسيما الجنسية الفرنسية، وإنما تمنح للذين تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة** ".

– اللجنة المالية[3] العربية بقيادة آيت مهدي Ait Mahdi في الجزائر صرحت بأنها تنحني لطلب اللجان المالية، ولكن بالموازاة مع ذلك عملت على تأييد المطالب التي تقدم بها الشباب الجزائريين والمتعلقة أساسا بإعفاء الطلاب، وتجنيد الشباب في سن الواحدة والعشرين بالإضافة إلى الخدمة دون منح لمدة عامين[4].

– لقي قانون التجنيد الإجباري الفرنسي معارضة من طرف جماعة بنو وي–وي ففي 13 ماي 1912م تم التصويت على لائحة من طرف الأعضاء الجزائريين في الوفود المالية طالبوا من خلالها الحكومة الفرنسية بإلغاء كل مشاريع التجنيد الإجباري ولو بصفة جزئية فيما يخص الأهالي، حيث طالب هؤلاء الجماعة بزيادة

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 742.

[2] أحمد سعودي، المرجع السابق، ص 102–103.

[3] **اللجنة المالية:** تأسست بموجب مرسوم 23 أوت 1898 م، وهي عبارة عن هيئة منتخبة بمثابة برلمان ممثلة في السكان الذين يدفعون الضرائب، تقوم بإعطاء رأيها في جميع المسائل والقضايا المرتبطة بالرسوم والضرائب وكذا الطابع الاقتصادي والمالي، بلغ عدد الممثلين المسلمين فيها 21 (6 قبائل و15 مسلمون)، في مقابل ذلك بلغ عدد المستوطنين وحدهم 24، وممثلي الأوروبيين 24 ممثل كذلك. **أنظر:** عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 م، ص 74.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 743.

الحقوق الانتخابية التي من دونها سيكفون عن دعمهم وتعاونهم مع فرنسا، إضافة إلى مطالبهم بتحسين أوضاع الأهالي الذين دخلوا إلى الجيش الفرنسي بمنتهى إرادتهم[1].

– كان للأدب الشعبي هو الأخر رأي في مسألة التجنيد من خلال الأفلام التي تناولت هذه المسألة حيث انتقد هذه السياسة من خلال الأغاني الشعبية التي عكست شعور الجزائريين الحقيقي تجاه فرنسا[2]، فقد أثار هذا القانون استنكار كل الجزائريين وسخطهم وخير دليل على ذلك ما صرح به أحد العامة من الجزائريين آنذاك: " **بأن فرنسا إذا كانت قد أخذت من أموالنا فلن تستطيع أن تأخذ من أبنائنا**"[3].

نظرا لخطورة هذا القانون، أثير جدل كبير في البرلمان الفرنسي خلال السنوات الآتية 1912م، 1913م وبداية عام 1914م، ولقد اختصرت لنا **جريدة الحق الوهراني**[4] الواقع العام للجزائريين آنذاك من خلال ما ورد فيها: " **أننا نتحسس وقوع حوادث خطيرة، وأن تغيرات قد تحصل... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة ولا شيء، وما هو التحسن الذي أدخل بالنسبة لوضعهم السياسي والاقتصادي لا شيء**"[5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 181.

[2] علجية مقيدش، "قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 172.

[3] يوسف مناصرية، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919 م– 1939 م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 م، ص 10.

[4] **جريدة الحق الوهراني**: اعتبرها المؤرخ أحمد توفيق المدني أنها صدرت عام 1911 م في أن محمد علي دبوز يرى بأنها صدرت عام 1912 م، أصدرها مسلم فرنسي يدعى تابي " Tapie".**أنظر**: عبد الله مرتاض، **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر(1830 م–1962 م)–رصد لصور المقاومة في النثر الفني–**، جزئين، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ج1، ص 72–73. وهي جريدة أسبوعية فيما يخص اتجاهها السياسي فهي أهلية أما للغة التي كانت تصدرها فهي مزدوجة عربية –فرنسية. **أنظر**: زهير أحدادن، المرجع السابق، ص 48. صدر من هذه الجريدة 46 عددا، حيث نصحت الشباب الجزائري بالفرار خارج البلاد حتى لا يقع في فخ التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي فاستجاب بذلك غالبية الفتيان الجزائريين، توقفت عن الصدور سنة 1914 م. **أنظر**: عبد الله مرتاض، المرجع السابق، ص 73.

[5] حياة تابتي، المرجع السابق، ص 214.

للتنويه فإن هذا القانون أي قانون 1912/2/3 م دخل حيز الخدمة دون مراعاة لمطالب طبقة المثقفين الجزائريين والنواب والشعب الجزائري برمته معا جعلهم يتأكدون بأن الإدارة الاستعمارية تسعى لخدمه مصالحها لا غير وهذا ما تعكسه قراراتها الإجبارية الإلزامية المسلطة على الشعب الجزائري آنذاك[1].

[1] حليمة مولاي، المرجع السابق، ص 68.

المبحث الثاني: موقف المستوطنين (المعمرين)

كانت هناك ردود فعل متباينة حول مشروع التجنيد بين الأهالي أو الكولون، لكن الأمر المفاجئ هو وقوف المعمرين أنفسهم إلى جانب الأهالي الجزائريين ومعارضتهم لهذا المشروع غير أن أسباب رفضهم تختلف كما هي عليه عند المسلمين الجزائريين[1].

اعتبر المعمرون التجنيد الإجباري فرصة ستمكن الجزائريين من الحصول على حقوقهم السياسية والمدنية، حيث عبر **رئيس بلدية الشلف** أحد المعمرين القدامى عن رفضه التام لمشروع التجنيد الإجباري للجزائريين بقوله: " اذا طبقت الحكومة هذا المشروع فإننا سنضطر إلى مغادرة البلاد، إن هذا المشروع كارثة حقيقية، إنه أمر خاطئ من أساسه لأنه صادر ممن لا يعرفون الأهالي الجزائريين جيدا "[2].

أعلن **المستشار دي يريتي** صراحة موقفه من قانون التجنيد الإجباري للأهالي بقوله: " إن فوق الجزائر هناك الدولة الفرنسية "[3].

رفض **الوفود المالية** بشكل قاطع لقانون التجنيد للأهالي لأنه لا توجد في أذهان هؤلاء الأهالي إلا أمنية وهي الحصول على الاستقلال[4].

الحجج التي قدمها المعمرين الرافضين لقانون التجنيد الإجباري جاءت نتيجة للأسباب التالية[5]:

* تخوف المعمرين المزارعين من نقص الأيادي العاملة مما يؤثر على اقتصادهم.

* خشية المعمرين من حصول الأهالي الجزائريين على حقوقهم السياسية والمدنية وذلك بعد تأديتهم للخدمة العسكرية.

---

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 381.

[2] Le service Militaire Des Indigènes in la Dépêche Algériennes, N°8193, Samedi 4 Janvier 1908.

[3] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 385.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 729.

[5] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 388.

المبحث الثالث: مواقف الساسة والعسكريين الفرنسيين

تطرقنا فيما سبق إلى معارضة الجزائريين والمعمرين لقانون التجنيد وانطلاقا من هذا سنتحدث عن موقف الرأي العام الفرنسي من هذا المشروع:

أولا: موقف الساسة الفرنسيين

جاءت فكرة التجنيد الإجباري لتغطية النقص في تعداد الجيش الفرنسي لأن انضمام الأهالي إلى الجيش بإرادتهم لم يعد كافيا في ظل التطور الملحوظ الذي عرفته القوات العسكرية الألمانية وسعيهم للسيطرة على أوروبا[1].

يرى الساسة الفرنسيون المؤيدون للتجنيد الإجباري أنه لا يوجد ما يمنع منح المواطنة[2] الفرنسية للأهالي الجزائريين باعتبارها اجراء ضروريا لقبولهم في الجيش الفرنسي[3] وأن التجنيد الإجباري وسيلة لإدماج الأهالي في الكيان الفرنسي[4]. في حين توجد فئة من الفرنسيين لا تؤيد فكرة منح الأهالي حقوق المواطنة مقابل تجنيدهم وإنما على الدولة الفرنسية أن تقوم بتحسين وصفهم وإعفائهم من بعض الضرائب[5]. وفي مايلي عرض لموقف أبرز الساسة الفرنسيين:

1- النائب الاشتراكي رواني:

أوضح النائب الاشتراكي **رواني** موقفه من التجنيد الإجباري من خلال مقاله الذي ورد صحيفة l'humanité، حيث جاء فيها ما يلي: " إ ن التجنيد الإجباري على الأهالي يتناقض مع قانون 1905 م

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 388.

[2] **المواطنة:** هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة. **أنظر:** عمر بن دحمان، **حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص الفقه وأصوله، قسم العلوم الإسلامية، إشراف: محمد دباغ، غير منشورة، كلية العوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012 م-2013 م، ص 29.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 388.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 389.

[5] نفسه، ص 390.

الخاص بصيغة التجنيد التطوعي والانضمام الإداري... ولكي يتم تجنيدهم في صفوف الجيش الفرنسي يجب أن لا يكون ذلك بالتعدي على هذا القانون، وإن حدث ذلك فعلا فإنه قد يتسبب في كارثة وطنية، تنجر عنها انعكاسات سلبية..."[1].

2- كميل برونيل:

صرح بمايلي: " إنني أعارض التجنيد بشك جذري أي اجراء يهدف إلى ادخال التجنيد بين السكان الأصليين في الجزائر، إلا أنه لا يزعجني أن أدرك فكرة تسميتهم تحت علمنا عن طرق التجنيد الإجباري تظهر مشاعر طيبة "[2].

3- النائب البرلماني فريبال:

عارض النائب البرلماني **فريبال** التجنيد الإجباري الذي يمنح الجنسية الفرنسية للأهالي في حين أيد فكرة التجنيد التي لا تحقق المساواة بين الأهالي والفرنسيين[3].

ثانيا: موقف العسكريين الفرنسيين

كان منظور العسكريين الفرنسيين حول مسألة التجنيد الإجباري يسوده نوعا من التضارب والاختلاف فنجد منهم مؤيدين من جهة وهناك معارضين من جهة ثانية[4].

1- المعارضيـن:

أصدرت فرنسا قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912 م حيث أن هذا الأخير له خصوم وأبرزهم:

[1] **La conscription Des Indigènes in la Dépêche** Algérienne, 5 Novembre 1908.

[2] Adolphe Jourdan, Revue Africaine, **Journal Des travaux de la société historique Algérienne**, cinquante Deuxième Année, N^{0}268, Imprimeur libraire de l'académie Alger, 1ertrimestre 1908.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 388.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 392.

أ- الحاكم العام السابق جونار Jinnar :

يعتبر من أبرز المعارضين لتجنيد الأهالي حيث صرح: "**بأن فرنسا تسرعت في إقرار مرسوم تجنيد الأهالي**"، زيادة على ذلك لم تكن الإدارة الفرنسية تمنح الجزائريين التعويضات اللازمة[1].

ب- ليروي بوليو Leroy Beaulieu:

يرى أن الحكومة الفرنسية ارتكبت خطأ في اعتبار الأهالي الجزائريين مواطنين ومعاملتهم على هذا الأساس[2].

ج- الجنرال ميريبيل (Miribel):

يعتبر هذا الجنرال من بين المعارضين لفكرة تجنيد الأهالي الجزائريين حيث يظن أن الجزائريين يمكن لهم الحصول على الجنسية عند تجنيدهم[3].

د-كان موقف مجموعة من العسكريين هو تحذير السلطات الفرنسية من تجنيد الأهالي الجزائريين لأنهم سوف يستغلون هذا الأمر لصالحهم باكتساب خبرة قتالية للثورة[4] ضد الحكومة الفرنسية[5].

2- المؤيـــــدون:

كان للتجنيد الإجباري مجموعة من المؤيدين المتفقين على حتمية تجنيد الأهالي الجزائريين رغم اختلافهم في منح الحقوق السياسية والاقتصادية، ومن أبرز هؤلاء المؤيدين العسكريين نجد:

---

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 744.

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص 724.

[4] **الثورة:** رد فعل شعبي من أجل إحداث تغيير شامل في المجتمع، وإحداث قيادات سياسية وطنية محل القيادات التي فشلت في تحقيق آمال شعوبها في الثورة يكون الوصول إلى السلطة ليس غاية بل وسيلة لتحقيق الأسباب التي قامت من أجلها الثورة. **أنظر:** إبراهيم محمد محمد صادق عامر، **التأصيل العلمي لطبيعة الثورة وأنواعها**، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، إشراف: شريفة فاضل محمد جمال علي زهران، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، [د.س.ن]، ص 254.

[5] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 393.

أ- الجنرال دولا روك:

كان موقفه ينص على موافقة تجنيد فرنسا للأهالي الجزائريين بحيث يكون أولئك المجندين تحت ظل المواطنة الفرنسية[1].

ب- الجنرال فيليبير:

يعد من أبرز المؤيدين لتجنيد الأهالي الجزائريين حيث يعتبره شرفا في حد ذاته بالنسبة لهم[2].

ج- يرى بعض القادة العسكريين أن التجنيد الإجباري لا يحدث إلا عن طريق إدماج العرقين العربي والفرنسي[3].

لم ينل التجنيد الإجباري للجزائريين رضا جميع الفرنسيين السياسيين والعسكريين لأن منح الجنسية الفرنسية لهؤلاء المجندين لا يتفق مع روح التعصب والتعالي عند أولئك الرافضين لفكرة التجنيد، في حين نجد تأييدهم لفكرة استغلال الطاقات البشرية الهائلة دون تحقيق المساواة بين الأهالي والمعمرين[4].

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 392.

[2] نفسه.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 388.

[4] La conscription Des Indigènes la Dépêche Algérienne, Op.cit.

المبحث الرابع: أسس رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري

رفض الجزائريين قانون التجنيد الإجباري لمجموعة من الاعتبارات والأسس نجملها في ما يلي:

أولا: الأساس السياسي والقانوني

1- جاء قانون 1912/2/3م متناقضا لما نصت عليه معاهدة 5 جويلية 1830م المبرمة بين الكويت دي بورمون[1] والداي حسين[2]، والملاحظ أن معاهدة الاستسلام تضمنت في طياتها حرية ممارسة الدين الإسلامي[3] واحترام الملكيات والتجارة للجزائريين[4]، وهذا بالضبط ما تم التنصيص عليه في الشرط الخامس من الاتفاق: " **الدين المحمدي يعبد كما سبق ويبقى على ما هو عليه، وحرية أهل البلاد لاختلاف درجاتهم لدينهم أملاكهم ومتاجرهم وصناعاتهم لا أحد يتعدى عليهم وحريمهم يحترم**"[5]، فعند التمعن في فحواها نرى بأنه لا يوجد بصفة صريحة وضمنية ما ينص على ضرورة إلحاق الجزائريين بالجيش الفرنسي، لذلك عندما ثارت النخبة الجزائرية على هذا القانون باعتباره يتناقض مع تصريح القائد دي بورمون رد الحاكم العام آنذاك: " **هذا التصريح عد السكان المسلمين باحترام حرية الدين، الملكية والتجارة والصناعة فحسب، لكنه لم ينص**

---

[1] **دي بورمون:** ولد سنة 1773 م بمدينة ماين، التحق بالمدرسة العسكرية في سواراز شارك سنة 1830 م في حروب نابليون على الجزائر، عزل من منصبه في أوت 1830 م ليعود بذلك إلى فرنسا، توفي سنة 1846 م. **أنظر:** عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 2.

[2] **الداي حسين:** هناك إختلاف في تاريخ ميلاده فهناك من يورد بأنه ولد سنة 1764 م بأدرنة أما الرأي الثاني يقر بعام 1773 م بأزمير، وهو يعتبر آخر دايات الجزائر التي حكمت الجزائر في العهد العثماني، حكم الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1818 م إلى غاية 1830 م خلفا للداي علي خوجة ليكون تاريخ 5 جويلية 1830 م هو يوم استسلام الداي حسين أمام القوات الفرنسية، إذ غادر يوم 10 جويلية بصحبة 110 من أفراد أسرته وحاشته بواسطة السفينة الفرنسية جان دارك توفي عام 1837 م.**أنظر:** فطيمة شيخ،" الداي حسين باشا آخر شخصية عثمانية تحكم الجزائر"، **الحوار المتوسط**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس- الجزائر-، ع9-10، ص 459-469،460.

[3] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 203.

[4] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2015 م، ص 132.

[5] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 م-1900 م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009 م، ص 68

على إعفاء السكان من الخدمة العسكرية، لأن مثل هذا الوعد يعني ببساطة التنازل عن حق السيادة المتأتي من الاحتلال "[1].

2- إصدار القانون المشيخي سيناتيس كونسيلت بتاريخ 1865/07/14 م من طرف لويس نابليون الثالث[2]، فبناءا على هذا القانون لم يكن الجزائريين لا مواطنين فرنسيين ولا وطنيين جزائريين[3]، السؤال المطروح هنا هو: ما مدى شرعية فرض هذا القانون على الأهالي الجزائريين لأنهم في نهاية المطاف ليسوا إلا مجموعة من الرعايا خاضعين لسلطة الاحتلال، باعتبار أن الانخراط في المؤسسة العسكرية الفرنسية يقوم بالدرجة الأولى على تأهيل الأشخاص للمواطنة ومنه ارتفاع الحس والوعي بمدى أهمية وقيمة الخدمة العامة؟[4].

استنتجت من خلال ما سبق ذكره بصورة مبسطة أن فرض هذا القانون على الشباب الجزائريين بصيغة الواجب هو أمر مناقض تماما لهذا التشريع الصادر بتاريخ 1865 م فكما نعلم جميعا أن خانة الحقوق تقابلها خانة الواجبات، لكن كيف يمكن أن تسلط فرنسا على شباب جزائري وضعوا في مصاف الرعايا مجردين من حقوقهم السياسية والمدنية باعتبار أن أغلبيتهم أعربوا عن ارتباطهم الوثيق بأحوالهم الشخصية قانون إلزامي إجباري كهذا.

3- ورد في المادة الثامنة من القانون الدستوري الصادر بتاريخ 24 فيفري 1875 م ما يلي: " فأي إلزامية قانونية تتطلب مصاريف مالية يجب أن يصادق عليها أولا من طرف السلطات التشريعية "، من هذا المنطلق لابد أن نشير إلى نقطة أساسية وهي أن قانون 1912/2/3 م قوبل بمعارضة شديدة من طرف أساتذة القانون

---

[1] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 133.

[2] **لويس نابليون الثالث**: ولد عام 1808 م، من أم تدعى هور تنس بوهارينه، أما أبوه فكان يدعى لويس بونابرت وهو ملك هولندا، عرض على البلاد دستور في 1852/01/14 م، أعلن عن خطة الحكومة التي يتزعمها بقوله: "إن اسم نابليون وحده ينطوي على خطة كاملة فالإمبراطورية تعمل للسلم في الخارج كما أنها تعمل للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والخلقي في الداخل..."، توفي بإنجلترا عام 1873 م. **أنظر**: محمد قاسم، حسن حسين، تاريخ القرن 19 م في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط6، 1929 م، ص149، 152، 157.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 28.

[4] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 133-134.

أنفسهم لأنه يتعارض مع القانون الفرنسي لكون رئيس الجمهورية لا يمكنه أن يصدر ما من شأنه أن يؤثر على الدولة ويجبرها على أعباء ونفقات مالية دون مصادقة مجلس الشيوخ والبرلمان على ذلك[1].

4- يعتبر قانون التجنيد الإجباري الفرنسي انتهاكا صارخا لما جاء في اتفاقية لاهاي 1907 م[2] هذه الأخيرة عبارة عن معاهدتان دوليتان تمت مناقشتهما خلال مؤتمرين منفصلين للسلام تم عقدهما بلاهاي في هولندا الأول يصطلح عليه مؤتمر لاهاي الأول عقد عام 1899 م، والثاني سنة 1907 م، هذه الاتفاقية تم بموجبها منع تجنيد سكان المستعمرات لأغراض تتلخص في الأغراض العسكرية والأعمال الشاقة، وما يمكن الإشارة إليه هو ان هاتان الاتفاقيتان إلى جانب اتفاقية جنيف[3] هم من أول النصوص الرسمية التي عملت على تنظيم جرائم وقوانين الحرب في القانون الدولي[4].

[1] حورية جيلالي، " التداعيات الاجتماعية لقانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 م على الأسرة الجزائرية"، **مجلة روافد**، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران-الجزائر، مج5، 01 جوان 2021 م، ص 433.

[2] **اتفاقية لهاي 1907 م:** تعد من أبرز معاهدات لهاي التي يبلغ عددها 15 إعلانا أو معاهدة من حيث مرجعيتها والمكانة القانونية التي تحظى بها حتى اليوم هذه المعاهدة خاصة بقواعد القتال البرية من أهم النقاط الواردة فيها بمبدأ التزام التبادلية Siomnes، بمعنى أن هذه المعاهدة سارية المفعول فقط اذا كان طرفي النزاع من بين الأعضاء الموقعين عليها غير أنها أصبحت ملزمة لجميع الدول باعتبار أنها صارت بمثابة عرفا حسب ما أقرته محكمة ينزيرغ. **أنظر:** تامر مصالحة، **المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني**، تح: خليل حداد، عبود شربل، مركز مساواة، حيفا-فلسطين، ط1، 2009 م، ص 28-29.

[3] **اتفاقية جنيف:** عقدت اتفاقية جنيف الأولى عام 1864 م تمحورت حول تحسين أحوال العسكريين الجرحى في الميدان البري تحتوي على 10 مواد من بين ما تضمنته هذه المواد: وسائل النقل الصحي، حياد الأجهزة الصحية...الخ. **أنظر:** نفسه، ص 25.

[4] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 429.

حيث استغلت فرنسا احتلالها[1] للجزائر وأصدرت جمله من القوانين على غرار قانون التجنيد الإجباري الذي يعتبر منافي للقانون الدولي الإنساني[2]، لأن هذا السلوك يجعل من المجندين الجزائريين مرغمين على طاعة سلطة أجنبية بالإضافة إلى تعرضهم لضغط تعسفي[3].

ثانيا: الأساس الاجتماعي والاقتصادي

1- خضع الجزائريين أو كما كان يصطلح عليهم الأهالي بجملة من القوانين الاستثنائية التي لم تراع القانون العام في مجملها وعلى رأسها قانون الأهالي 1881 م[4]، إضافة إلى المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية 1903 م التي لم تكن تضمن التحقيقات العادية ناهيك عن عقوبة الاحتجاز السري أو كما يسمى " ليتريدي كاشي " والذي لم ينص عليه أي قانون شرعي ولم يكن تطبيقه متبوعا بأي طريقة قضائية هاته العقوبة كانت تطبق على الأهالي

[1] **حددت موسوعة القانون الدولي للحرب في مادتها الثانية عشر مفهوم الاحتلال** كما يلي: "تعتبر أرض الدولة محتلة حيث تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها". **أنظر**: وائل أنور بندق، **موسوعة القانون الدولي للحرب**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004 م، ص 150.

[2] **القانون الدولي الإنساني**: عرفه جعفر عبد السلام على أنه: مجموعة القواعد والمبادئ التي تضع قيودا على استخدام القوة في النزاع المسلح وذلك من أجل: 1- الحد من الآثار التي يحدثها العنف والحرب على المحاربين بما يتجاوز القدر اللازم الذي تقتضيه الضرورات الحربية. 2- تجنيب الأشخاص الذين لا يشتركون بشكل مباشر في الأعمال الحربية. **أنظر**: غنيم قناص المطيري، **آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون العام، اشراف: نزار العنبكي، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2009 م-2010 م، ص 15. وهناك مجموعة من المصادر التي يعتمد عليها القانون الدولي والانساني تتمثل في: العرف وقانون المعاهدات بالاضافة إلى مبادئ القانون العامة وأخيرا الدور الذي تلعبه المذاهب القانونية والسوابق القضائية والقانون غير الملزم. **أنظر**: نيلس ميلزر، **القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة**، تنسيق:إتيان كوشر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف-سويسرا، أوت 2016 م، ص 21، 25.

[3] عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007 م، ص 175.

[4] **قانون الأهالي "الأنديجينا"**: بدأ عام 1871 م وأصبح مقننا بصيغة رسمية عام 1881 م يحتوي على مجموعة من القوانين السحرية التعسفية ضد الشعب الجزائري، حيث كانت تفرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية. **أنظر**: ياسر فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 م-قالمة-، 2018 م-2019 م، ص 54. ومن بين المخالفات التي تؤدي إلى مصادرة أملاك مرتكبوها وسجنهم نذكر: السكن بدون إذن خاص خرج القرية أو الدوار، الخروج من منطقة لمنطقة أخرى دون إذن إضافة إلى فتح أي مدرسة للتعليم أو مركز ديني دون اذن كذلك....الخ. **أنظر**: أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ج1، ص 32.

فقط، فأمر من الحاكم العام كفيل باعتقال أي إنسان مهما كانت مكانته الاجتماعية حتى وإن كان من أكابر الأعيان دون السماح له بالدفاع عن نفسه، حيث يبعد عن مقر سكناه وتسلط عليه (الإقامة الجبرية[1]، لذلك لا يسعنا إلا اعتبار قانون 1912/2/3 م حملا جديدا يفرض على كاهل الجزائريين[2].

2- يعتبر قانون التجنيد الإجباري الفرنسي إهانة الجزائريين، لأنه وعدهم بتعويض يقدر بـ: 250 فرنك وهو تعويض خلق لديهم شعور بأنهم مرتزقة وليس جنود عاديين معا يكسبهم الفخر والاحترام[3]، ومن بين الأسئلة التي استعصى حلها والإجابة عنها من طرف الإدارة الاستعمارية: " **مدى أحقية شرعية استدعاء العناصر الأهلية للانخراط في الجيش للدفاع عن حياض الوطن خارج فرنسا ذاتها؟ ألا يعد ذلك إقرار بنظام المرتزقة الذي يجب ان يتم طوعية، وليس كراهية من العناصر الأجنبية عن فرنسا؟**[4].

3- تميز المجتمع الجزائري بظاهرة الزواج المبكر، حيث أوضحت العديد من عرائض الجزائريين إضافة إلى التقارير الفرنسية أن العديد من الشبان الجزائريين البالغين سن التجنيد هم أرباب عائلات وبالتالي ستحرم هذه الأسر من عائلها هذا ما يعرضها للفاقة وانعدام الاستقرار في ظل الواقع الاقتصادي الصعب، وللاستدلال على هذا الوضع أشير إلى إحصائيات الدراسة الميدانية التي قامت بها le tevue indigène التي نشرت مطلع 1908 م والتي عالجت نسبة الشباب الجزائريين أصحاب العائلات الذين تم تجنيدهم والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و20 سنة[5]:

- تقدر نسبة الشباب المتزوجين في عمر الثامنة عشر : 26.9 %.
- تقدر نسبة الشباب المتزوجين في عمر التاسعة عشر : 34.9 %.

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 427.

[2] عبد الرحمان ابن إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 37.

[3] نفسه، ص 36.

[4] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 134.

[5] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 435-436.

– تقدر نسبة الشباب المتزوجين في عمر العشرين : 43.9 %.

4– عاش الجزائريين شبه مجاعة سنة 1912 م، ففي فصل الربيع وقع جفافا حيث قدر محصول الشعير بـ : 2.686.344 قنطار عام 1912 م بعد أن كان 4.726.809 قنطار خلال 1911 م وبالنسبة لمحصول القمح هو الأخر وصل إلى 2.197.567 سنة 1912 م، بينما قدرت عام 1911 م بـ: 3.674.733 قنطار، معا يعني انخفاض محصول الغذائي لمادة الشعير ما قدره 44% والقمح ما نسبه 41% [1]، هذا الذي أدى إلى استفحال ظاهرة الفقر ناهيك عن انتشار الأوبئة والإمراض بالإضافة إلى ارتفاع الوفيات بسبب انعدام الغذاء الذي انحصر في الخبز اليابس هذا إن وجد وبعض الخضر الموسمية والأعشاب الطبيعية في ظل الارتفاع الرهيب للأسعار وانتشار البطالة، ما سببته هذه الاضطرابات الخطيرة من بؤس[2]، حيث شهدت الضرائب العربية هي الأخرى ارتفاع خلال الفترة الممتدة من 1900 م إلى غاية 1914 م فضريبة الزكاة قدرت نسبتها 11% وضريبة اللزمة 15%[3].

5– ندرة المواد الزراعية بسبب فقدانها لمن يخدمها (الأرض) وهم الشباب الجزائريين الذين جندتهم فرنسا في صفوفها[4].

ثالثا: الأساس الديني

مس قانون التجنيد الإجباري الفرنسي عقبة الجزائريين لأنه أجبرهم على محاربة إخوانهم في الدين والقتال تحت راية الكفار (علم غير إسلامي)[5].

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 208-209.

[2] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 435.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 209.

[4] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 435.

[5] مزيان سعيدي، المرجع السابق، ص 203.

يجب أن نشير في هذا الصدد إلى موقف **عبد الحليم بن سماية**[1] الذي كان من أشد المعارضين لهذا القانون حيث أوضح بأن الجزائريين يجب عليهم رفض الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي حتى ولو قبلت فرنسا تعويضهم بالحقوق السياسية مقابل ذلك، لأن ذلك فيه مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية لأن المسلم قتاله وجهاده في الحرب يكون في سبيل الله والوطن أو الشرف لا غير (خدمة العلم الفرنسي)[2] و يمكننا الاستشهاد بالآيات القرآنية التالية في معرض حديثنا حول هذه النقطة المعلمية:

قال الله عز وجل: " **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا** "[3]، قال الله تعالى: " **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**" [4].

[1] **عبد الحليم بن سماية:** عبد الحميد بن علي بن عبد الرحمان بن حسن خوجة من آل بن سماية، ولد بالجزائر العاصمة في 15 جويلية 1866 م من عائلة معروفة بالعلم يعود أصلها إلى مدينة أزمير التركية، اعتمد في تحصيل علمه على أسس الطريقة التقليدية ينتمي إلى كتلة المحافظين التي كانت تضم مختلف الفئات الإجتماعية: المحاربين، العلماء، القدماء، زعماء الدين...الخ. **أنظر:** مراد بن حمودة، "المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ عبد الحليم بن سماية 1866 م-1933 م"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة سيدي بلعباس-الجزائر-، مج3، ع6، ديسمبر 2017 م، ص 101-102، 109، 121.

[2] إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 م-1962 م**، دار هومة، الجزائر، 2007 م، ص 236.

[3] سورة النساء، الآية 93.

[4] سورة البقرة، الآية 190.

المبحث الخامس: موقف السلطة الفرنسية من معارضي التجنيد الإجباري

قبل التطرق إلى موقف السلطة الفرنسية من معارضي التجنيد الإجباري يجب أن نتعرض لدراسة موقف الإدارة والحكومة الفرنسية من هذا التجنيد.

أولا: موقف الإدارة والحكومة الفرنسية من قضية التجنيد

عانت فرنسا من نقص عدد المجندين في صفوف جيشها لذلك سعت الإدارة الفرنسية جاهدة لملأ ذلك النقص عن طريق التجنيد الإجباري وكان غرضها منه هو دعم قواتها العسكرية استعدادا لخوض الحروب[1].

يختلف موقف الحكومة الفرنسية عن بقية المواقف لأنها تعتبر سلطة عسكرية، ونجد تفكيرهم يتمحور حول قوة الخصم وما هي الإمكانيات التي تسمح لها لمواجهته في الحرب[2].

ثانيا: موقفها من معارضة الأهالي الجزائريين للتجنيد الإجباري

كانت بداية القرن 20 م مليئة بالأحداث التي فرضتها الدول الأوروبية حيث كانت كل دولة تسعى لإيجاد مناطق نفوذ لها ومن بين هذه الدول نجد فرنسا التي سعت جاهدة للاستفادة من مشروع التجنيد الإجباري بتجنيد الأهالي الجزائريين دون أن تنتظر منهم الرفض أو القبول[3].

اتخذت الإدارة الاستعمارية عدت إجراءات من أجل ضرب المعارضين من الأهالي الجزائريين منها:

1- استعمال العنف من أجل فرض التجنيد الإجباري على الشباب الجزائري كوضعهم تحت الرقابة بالإضافة إلى الحجز الإداري[4].

---

[1] **Le petit Oranais**, N^{0}5930, 10 Septembre 1912.

[2] **L'echo D'oran**, N^{0}15.043, 15 Mars 1913.

[3] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 397.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 743

2– قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بمهاجمة البيوت الجزائرية على غفلة للقبض على الشباب الجزائري وذلك باستخدام الفرق العسكرية المحلية الملحقة بالجيش الفرنسي وعلى رأسها الزواف والصباحية[1]

بمقتضى مرسوم 19 سبتمبر 1912 م والذي ينص على معاملة جيدة للأهالي الجزائريين ولذلك اتخذت الإدارة الفرنسية عدة إجراءات منها:

1– تقديم طلب المشاركة في الانتخابات البلدية بعد موافقة السلطات المعنية بالنسبة للمسرحين من الخدمة العسكرية[2].

2– عدم اللجوء إلى المحاكم الردعية[3] في حالة ارتكاب جريمة من طرف أحد المسرحين من الخدمة العسكرية بل اللجوء إلى محاكم القانون العام.

3– تقديم فرصة للوظيفة بعد انقضاء 03 سنوات من الخدمة العسكرية[4].

لقد اهتمت الإدارة الفرنسية بالدور الذي تلعبه روابط جماعة بني وي – وي، وذلك من خلال دفع نواب الوفود المالية إلى التصويت على اللائحة المقدمة في جوان 1912 م وذلك بهدف رفع الستار عن لعبة العامل

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 398.

[2] نفسه.

[3] **المحاكم الردعية**: تعرف بسلطة المحاكم الزجرية المختصة بالسكان الجزائريين فقط استجابة لمطالب الكولون، ظهرت هذه المحاكم حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29 مارس 1902 م وتم تعديلها بمرسوم آخر بتاريخ 09 أوت 1903 م. **أنظر**: عبد القادر ولد أحمد، "التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية نموذجا"، **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ع6، جوان 2019 م، ص 109.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 398-399.

الماهر المتحدث باسم أسماك القرش **السيد أحمد آيت مهدي** مندوب قبائل المالي[1]. هذا الأخير الذي وصفته جريدة الإسلام[2] بما يلي:

لطالما كان قرائننا الدؤوبون على دراية بروح هذا الممثل المخول الزائف الذي حصل على وسام جوقة الشرف سنة 1910 م بعد الرغبة التي قدمها بشأن الحفاظ الكامل على القانون الخاص بالسكان الأصليين[3].

بموجب مرسوم 19 ديسمبر 1912 م الذي يقتضي بإصدار إجراءات عقابية في حق معارضي التجنيد الإجباري خاصة الجزائريين[4]. وأهم ما تضمن هذا المرسوم:

1- دعمت الإدارة الفرنسية في قراراتها عدم وجود رغبة في منح الجزائريين حقوقهم السياسية كل من المحاكم الرادعة وقانون الأهالي إلى جانب الإجراءات الاضطهادية[5].

2- أصدرت الإدارة الفرنسية الأحكام الجزئية التي ينبغي تطبيقها على مختلف حالات العصيان والاحتيال والمناورات التي تهدف إلى الانسحاب من الخدمة العسكرية للمواطنين المعارضين[6].

---

[1] L'islam, N^{0}136, Mardi 5 Novembre 1912.

[2] **جريدة الإسلام:** هي جريدة أسبوعية صدرت عام 1908 م بعنابة أشرف عليها صادق دندن، ذات اتجاه أهلي أما اللغة التي كانت تصدر بها هذه الجريدة فهي اللغة الفرنسية. **أنظر:** زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 48. هدفت إلى الدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين والمطالبة بحقوقهم خاصة السياسية على وجه الخصوص. **أنظر:** حنان بن حاج الطاهر، سارة رواف، **الصحافة الوطنية الجزائرية (1946 م-1956 م)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، اشراف: حبيب قدومة، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015 م، ص 23. توقفت عن التصدير بتاريخ 12 ديسمبر 1919 م. **أنظر:** زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 48.

[3] L'islam, Op.cit.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 399.

[5] حياة تابتي، **الحرب العالمية الأولى (1914 م- 1918 م) وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف مهديد إبراهيم غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران –السانيا- 2006 م، ص 34.

[6] Le Mobacher, N^{0}5.498, Samdi 5 Octobre 1912.

شكلت الإدارة الفرنسية لجنة وضعتها لدراسة العرائض التي قدمها الأهالي الجزائريين سنة 1912 م[1].

اتخذت الحكومة الفرنسية من معارضي التجنيد الإجباري خاصة الجزائريين موقفا قاسيا اتجاههم، وذلك من خلال ما قامت به في 12 فيفري 1916 م حيث أصدرت عقوبات شديدة كالحكم عليهم بالسجن الذي فرض على أكثر من 825 معارض بعد أن تمت محاكمتهم وأيضا 165 شخص الذين تم محاكمتهم في المحاكم العسكرية بقسنطينة وباتنة كل هذا وتم أيضا فرض عليهم غرامات مالية لا تقل عن 705.656 فرنك[2].

يجب الإشارة إلى نقطة أساسية وهي أنه هناك العديد من الصحف الفرنسية التي كانت معارضة لهذا القانون نذكر على سبيل المثال جريدة Temps وجريدة la Dépêche de Toulouse اللتان طلبتا الحكومة الفرنسية بإدخال إصلاحات على هذا القانون لاستفادة الفئة المستنيرة منه إلى جانب صحافة Indigenophile بلسان l'akhabar التي عبرت عن مدى استيائها للطريقة التي قدمت بها قضية التجنيد[3].

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجدون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 401.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 214.

[3] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 744.

الفصل الثالث: المحطات البارزة للمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي

المبحث الأول: دور الدعاية الألمانية والدعاية الفرنسية المضادة في تجنيد الجزائريين

المبحث الثاني: مشاركة المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى

المبحث الثالث: مشاركة المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الثانية

المبحث الرابع: مشاركة المجندين الجزائريين في الهند الصينية

المبحث الخامس: علاقة المجندين الجزائريين بالثورة التحريرية

المبحث السادس: أنماط المجندين الجزائريين في الجبهات القتالية والصعوبات التي واجهتهم.

الفصل الثالث من عمر هذه المذكرة هو فصل اشتملت فيه مجموعة من النقاط الأساسية التي كونت الخطوط العريضة التي تبرز حياة كفاح المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي وهذا بالضبط ما سنوضحه من خلال المباحث التالية التي تندرج ضمن عنوان رئيسي يتمحور فحواه حول المحطات البارزة التي تبرز المتغيرات التي طبعت حياة مجندينا إبان حوادث معلمية.

المبحث الأول: دور الدعاية الألمانية-العثمانية والدعاية الفرنسية المضادة في تجنيد الجزائريين

أولا: دور الدعاية الألمانية – العثمانية في تجنيد الشباب الجزائري

كان الهدف من الدعاية[1] الألمانية – العثمانية التي كانت تسعى إلى جعل مستعمرات فرنسا عامة والجزائر خاصة على أحداث ثورة ضد الاستعمار، وكان للإدارة الفرنسية قول في ذلك من خلال ما تجسد في الحرب العالمية الأولى[2] عرفت الدعاية الألمانية – العثمانية خلال ح.ع.I هدفين الأول باطني يرى فيه الجزائريين في حالة انتصار الألمان والعثمانيين ينالون استقلالهم هذا من جهة ومن جهة ثانية كانت الدعاية الألمانية – العثمانية

تساهم في خلق مشاكل وصعوبات في المستعمرات الفرنسية وكان غرضها من ذلك و اضعافا في الحرب[3]، أما الهدف المعلن هو مساعدة بلدان إفريقيا على التحرر والاستقلال من الاستعمار الفرنسي[4].

[1] **الدعاية:** يقصد بها الجهود المبذولة من طرف صاحب الدعاية بتوجيه أو تطويع أفعال الناس وأفكارهم، وذلك باستخدام الرموز والإيماءات والإعلام والصور والتماثيل وغيرها. **أنظر:** رزيقة بن قلة، **تجليل مضمون الحملات الإعلامية الدعائية لتنظيم داعش دراسة وصفية تحليلية لعينة من الفيديوهات الدعائية "يوتيوب نموذجا"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، قسم علوم الاتصال، إشراف: أمال صفاح، غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، 2016 م-2017 م، ص 16.

[2] ناصر بلحاج، " دور الدعاية العثمانية-الألمانية في رفض التجنيد الإجباري والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914 م-1918 م)، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية –الجزائر–، ع3، 2008 م، ص 1-2.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

كان للدعاية الألمانية دور فعال وذلك من خلال المنشورات التي قامت بتوزيعها على الجزائريين بهدف تحريضهم للقيام بثورة ضد فرنسا، وكانت تدعوا المجندين الجزائريين للفرار من جبهة القتال الفرنسية والذهاب إلى الضفة الأخرى والالتحاق بالقوات الألمانية التي كانت تساند الشعوب العربية المظلومة[1].

وضعت ألمانيا منذ 1914 م مجموعة من الخطط في كل من عنابة وسكيكدة، وكان غرضها من ذلك هو تحذير وإثارة سخط الجزائريين ضد فرنسا، وهدفا من كل هذا هو بث فكرة للجزائريين مفادها أنه في حالة قيامهم بثورة ضد الاحتلال الفرنسي من أجل استقلال وطنهم فإن ألمانيا سوف تساندهم في ثورتهم[2].

لقد كان سبب هجرة المغاربة إلى المشرق ما بين 1908 م-1911 م هو تطبيق قانون التجنيد الإجباري[3]،

لذلك كان لهم دور فعال في تنشيط وتفعيل الدعاية الألمانية- العثمانية على مستوى أوروبا[4] ومن أبرز هؤلاء المهاجرين: **علي باش حامبه**[5] و**المكي بن عزوز**[6] الذين كانوا يعملون مع شخصيات عثمانية أهمها:

---

[1] علي العبيدي، **صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط /الحديث/المعاصر) دراسات تاريخية**، جزئين، النشر الجامعي الحديث، الجزائر، 2020 م، ج2، ص 144.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 م-1930 م**، ط4، ج2، المرجع السابق، ص 252-253.

[3] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 19.

[4] نفسه، ص 4.

[5] **علي باش حامبه:** هو ابن مصطفى بن علي الشريف يعود إلى أصل تركي، ولد في تونس سنة 1876 م درس بجامع الزيتونة ودرس الحقوق بباريس وعند رجوعه إلى تونس عمل بالمحاماة، عين مستشار لوزارة خارجية اسطنبول وبقي على صلة بالحركة الإسلامية بتونس، وتوفي سنة 1918 م باسطنبول. **أنظر:** محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي-التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، 18 جزء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1996 م، ج14، ص 130-131.

[6] **المكي بن عزوز:** من مواليد سنة 1854 م في مدينة نفطة بالجنوب التونسي فهو ذا أصول جزائرية، يعود نسبه إلى بيت الرسول صلى الله عليه وسلم، نشأ نشأة سامية في طبيعة البلدة وشرف العائلة، تتلمذ على يد شيوخ وعلماء كالشيخ قاسم الخيراني والعلامة عمر بن شيخ. **أنظر:** هشام ذياب، **محمد المكي بن عزوز " حياته -مواقفه وأثاره" (1854 م-1916 م)**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف صالح لميش، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-، 2014 م، ص 51-56، ومن مؤلفاته: الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية وأصول الحديث والأربعون المكية والرحلة الجزائرية، توفي المكي بن عزوز سنة 1915 ودفن بمقبرة يحي أفندي باسطنبول. **انظر:** كمال مجيدي، "محمد المكي بن عزوز بن مصطفى وأثاره"، **مجلة الذاكرة**، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، ع9، جوان 2017 م، ص 11-13.

شكيب أرسلان[1] وكان غرضها من ذلك هو الدفاع عن شعوب المغرب العربي ضد الاستعمار،

والعمل على خدمة العالم الاسلامي أيضا[2]، إن النداء الذي قام به السلطان العثماني لم يكن له تأثير كبير في المناطق وأيضا نادى مجموعة من المشايخ المسلمين للجهاد، فكانت الدعاية العثمانية – الألمانية ضد التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي أثر محدود حيث أيد الجزائريين العثماميين في الحرب[3] وتمنوا أن تنتصر هذه الأخيرة على دول الحلفاء[4].

فرضت الإدارة الفرنسية خلال ح.ع.I حالة الطوارئ على الجزائريين الذين أظهروا تأييدهم للألمان خاصة القيصر **غيوم** من خلال الأدب الشعبي الجزائري[5]، وقد قال المفكر الجزائري **مالك بن نبي**[6] عن هذا الأدب:

---

[1] **شكيب أرسلان:** من مواليد سنة 1869 م في حارة الأمراء بقرية الشويفات احدى مقاطعات لبنان، درس بمدرسة الحكمة ببيروت. **أنظر:** أحمد الشرباسي، **شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام**، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، القاهرة، 1963 م، ص 13-24. يعتبر من سلالة التنوخيين ملوك الحيرة وهو عالم بالأدب والسياسة ويعد من أكابر الكتاب، يلقب بأمير البيان ومن مؤلفاته: الحلل السندوسية في الأخبار والآثار الأندلوسية، وتوفي سنة 1946 م ودفن ببيروت. **أنظر:** خير الدين الزركلي، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، 8 أجزاء، دار العلم للملايين، لبنان، ط7، 1986 م، ج3، ص 173-174.

[2] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص4.

[3] **الحرب:** نظام قانون يخلق سلسلة من الحقوق والواجبات فمن جهة بين المتحاربين ومن جهة أخرى بين كل المتحاربين والدول المحايدة. **أنظر: محمد** حسن جاسم المعماري، **أثر الحرب على نفاذ المعاهدات الدولية وما يجري عليه العمل في الدول العربية دراسة مقارنة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2013 م، ص 19.

[4] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 6.

[5] نفسه، ص 7.

[6] **مالك بن نبي:** هو مالك بن عمر بن خيضر بن مصطفى بن نبي، من مواليد 1905 م، بقسنطينة، اشتهر باسم مالك بن نبي، وهو من أسرة متدينة، درس بالمدرسة الفرنسية الوحيدة بتبسة، تأثر بالحركة الإصلاحية والصوفية، عمل كاتب عدل بأفلو، عينه أنور السادات الأمين العام للمؤتمر الإسلامي (مستشار له)، في سنة 1963 م عاد للجزائر فعين مستشارا للتعليم العالي ثم مديرا لجامعة الجزائر، ثم مدير التعليم العالي، ومن مؤلفاته: الظاهرة القرآنية، شروط النهضة، أفاق جزائرية، مذكرات شاهد القرن، توفي سنة 1973 م. **أنظر:** حسن موسى محمد العقبي، مالك **بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**، رسالة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، إشراف: صالح حسين الرقب، غير منشورة، كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، غزة، 2005 م، ص 28-39.

" وثمة أسطورة الحاج غيوم بدأت تحاك في القوم، فقد شرع الشعراء يكشفون النقاب عن أدب شعبي راقد أو ينظمون منه للإشادة بذكره"[1].

كانت الدعاية الألمانية – العثمانية لها أثر محدود في الجزائر فقد قام الجزائريين بثورات محلية لم تكن هناك استجابة نحوها من طرف الدعاية الألمانية وفي الأخير فشلت هذه الدعاية وقد نجم عن كل هذا ظهور دعاية فرنسية مضادة طبقتها الإدارة الفرنسية بالجزائر[2].

ثانيا: الدعاية الفرنسية المضادة في تجنيد الجزائريين

إن الدعاية الألمانية – العثمانية سعت جاهدة لجعل الجزائريين يقومون بثورة ضد الاستعمار الفرنسي وقد جاءها الرد على ذلك فقد عملت الإدارة الفرنسية على نشر دعايتها المضادة، وكان هدفها من ذلك تجنيد الجزائريين في صفوفها، وحدث ذلك في فترة اندلاع الحرب العالمية الأولى[3]. لقد أصدر الحاكم العام الفرنسي بيان خاص بالأهالي الجزائريين المسلمين ينص على دعوة الجزائريين للدفاع عن فرنسا "الوطن الأم"، وقد قدم لهم نصيحة تنص على عدم الاستجابة لدعاية **"الألمان المخادعين"**[4].

أنشأت الإدارة الفرنسية جريدة دعائية تدعى **أخبار الحرب** والتي كان رئيسها الحاكم العام **لوتو** في أوت 1914 م وكان غرضها تصدي الأخبار الكاذبة التي يطلقها العدو بحيث كان لها فضل كبير في دعم فرنسا وحلفائها خلال الحرب[5].

[1] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن (الطفل)، جزئين، تر: مروان القنواتي، دار الفكر، لبنان، ط1، 1969 م، ص 36.

[2] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 8.

[3] نفسه، ص 9.

[4] نفسه.

[5] مولود قرين، "الدعاية الألمانية–العثمانية والإجراءات الفرنسية في الجزائر سنوات الحرب الأولى (1914 م– 1918 م)، **مجلة المعيار**، كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر –، مج 25، ع 20، 2021 م، ص 938.

استغلت الإدارة الفرنسية الجريدة الرسمية **المبشر** التي كان لها دور فعال وهام في نشر الدعاية الفرنسية بين صفوف المسلمين[1] وذلك من خلال نشر السياسيين والعسكريين خطاباتهم طوال سنوات الحرب، إذ صرحت السلطات الاستعمارية الفرنسية بأن الألمان تغار من فرنسا وذلك بسبب ولاء الجزائريين للوطن الأم مما جعلها تهاجم ميناء عنابة وسكيكدة من طرف الباخرتين الألمانيتين وهذا ما صرح به الحاكم العام الفرنسي في بيانه، وقد قال أن الأجداد الجزائريين وأبناء فرنسا جمعوا أيديهم مع بعض وسقوا فرنسا بدمائهم، ثم ختم بيانه بقوله: "... فأنتم أيها الجزائريون ستحصلون على خير ونعيم وفوائد جمة بعد أن يتم النصر الأكيد لفرنسا الحرة على ألمانيا البربرية"[2].

كانت نشريات وصحف الدعاية الفرنسية تنص على الانتصارات التي حققتها الجيوش الفرنسية على القوات الألمانية، لذلك سمحت الإدارة الفرنسية بدخول بعض الصحف المصرية التي تنص مقالاتها على تعاليق معادية للأتراك، وقد صرح **لوتو** في خطابه الذي يقتضي على اهتمام فرنسا بالمجندين المسلمون الذين بقوا أوفياء لها رغم اغراءات الألمان والأتراك حيث قال عن هذا في صحف تلك الفترة:" ... **لن ننسى وفاء 3000 أسير في معسكر ZOSSEM، نعيد لذاكرة ما قاله بعض الأسرى للشيخ صالح شريف وسنبقى فرنسيين والولد لا يقتل أمه"**[3].

[1] مولود قرين، المرجع السابق، ص 939.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 8.

[3] ناصر بالحاج، المرجع السابق، ص 939.

المبحث الثاني: مشاركة المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى

منذ مؤتمر فيينا عرفت أوروبا استقرارا ماعدا بعض النزاعات التي عرفتها القارة الأوروبية سواء كانت نزاعات محلية أو الحرب الفرنسية الألمانية خلال سنتي 1870 م-1871 م لذلك يعد الفاتح من أوت 1914 م نهاية العهد الذي يعرف في أوروبا بأطول عهد سلام، ومن هنا انطلق عصر من عصور الاقتتال الأوروبي[1].

يتفق معظم المؤرخين على أن الحرب الكونية الممتدة من 1914 م-1918 م لم يكن حتميا[2] هو حادثة اغتيال ولي العهد النمسا **فرانز فرديناند** أثناء زيارته إلى سراييفو في البوسنة على يد طالب بوسني يدعى **بريسنت** وهو عضو في جمعية سرية[3].

الأسباب دائما ما تبحث عن فرصة فيمكن الاعتراف بأن الحرب قد نشأت بسبب المصادقة المؤسفة للأسباب الجذرية والحوادث المرتبطة بالرايخ منذ سنة 1870 م والتنافس البحري والاستعماري الأنجلوجرماني[4].

خشت فرنسا أن يغتنم الجزائريون فرصة حدوث حرب بين الدول الأوروبية من أجل أخذ استقلالهم، خاصة بعد أن بدأت ألمانيا بتحرشاتها على الدول المجاورة لها مما جعل الفرنسيين عامة والمعمرين خاصة في خوف وتوتر مستمر ومتزايد، خاصة مع مرور 40 سنة على تلك الأحداث المؤلمة لا يمكن للفرنسيين والجزائريين نسيانها[5].

قصدت فرنسا اصدار مجموعة من القرارات والقوانين مضطهدة جديدة وكان ذلك مع انطلاق الحرب، فكان أبرزها **قانون حالة الحصار** وتجديد **قانون الأهالي** بسبعة أعوام أخرى في صيف 1914 م[6].

---

[1] فرانسوا جورج دريفوس، وآخرون، المرجع السابق، ص 365.

[2] Paul Chock, Jean-Jacques Antier, Histoir Maritime Dela Première Guerre Mendial, Editions France Empire, 1992, p 18.

[3] Serge Berstein, Pierre Milza, Hidtoire du xxe Siècle 1900-1945 la fin du monde européen, Hatier, Paris, 1996, p 69

[4] Paul Chock, Jean-Jacques Antier, op.cit, p 18.

[5] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 411.

[6] جمال بلفردي، صباح البار، : المجندون الجزائريون صمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 م- 1918 م)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ع17، 2017 م، ص 243.

جندت الإدارة الفرنسية كل الجزائريين المطلوبين تقريبا عند اندلاع الحرب الكبرى اضافة شباب دول المغرب العربي الخاضعين لهيمنة الاستعمار الفرنسي[1]، بموجب مرسوم الصادر في 1914/03/23 م الذي أصدرته الإدارة الفرنسية الذي ينص على زيادة تسجيل المجندين الجزائريين في ساحات القتال[2]. كما استغلت السلطات الاستعمارية الفرنسية استغلالا فاحشا منذ اندلاع الحرب دون أن تراعي في ذلك الجانب الإنساني للمجندين وعلى رأسها صحتهم وقدراتهم في تحمل أعباء الحرب[3].

تباينت الإحصائيات المتعلقة بتجنيد الجزائريين ومصيرهم في ح.عI ،فتضاربت نسبها في المرجعيات التاريخية المختلفة كما يلي:

1- عملت السلطات الاستعمارية على تجنيد 173000 شاب جزائري بالقوة حسب ما أدلى به **جمال خرشي**[4]. في حين **ناصر بالحاج** عمل على تلخيص نسبه في الجدول التالي[5]:

عدد المجندين الجزائريين خلال سنوات 1914 م-1915 م-1916 م				
الدفعة	**المجندون إجباريا**		**المنضمون إداريا**	**المجموع**
	العدد المطلوب	**المجندون**		
سنة 1914 م	2500	2500	16604	19104
سنة 1915 م	2500	2500	12502	14554
سنة 1916 م	5200	4800	12608	17408
مجموع عدد الجزائريين المشاركين في الحرب بصيغتي التجنيد الإجباري والانضمام الإداري سنوات 1914 م-1915 م- 1916 م				**51064**

[1] علال الفاسي، **الحركة الإستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، طبعة جديدة، 2003 م، ص 11.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 438.

[3] جمال خرشي، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 م-1962 م**، تر: عبد السلام عزيزي، إشراف ومراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م، ص 356.

[4] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 473.

[5] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 16.

2– ساهمت الجزائر بأكثر من 80.000 جندي و60.000 عامل، وهذا كله حدث قبل بلوغ سنة 1916 م (أنظر الملحق رقم 06)[1].

أما سنة 1917 م شهدت تجنيد 120.000 مجند جزائري[2].

3– جندت فرنسا خلال الحرب ما يزيد عن 400.000 رجل، وقد جلبت من الجزائر 80.000 عامل من أجل استخدامهم من أجل العمل في المعامل الحربية والمدنية، حسب ما صرح به أحمد توفيق المدني[3] وهو ما أجمع عليه ابراهيم طاس في مؤلفه "**السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 م– 1958 م**"[4].

4– صرح **عقيب السعيد** بأن الجزائريين شاركوا بأعداد هائلة وضخمة بلغت 173.000 شخص في صفوف الجنود، و119.000 عامل[5].

5– ناصر بالحاج يرى في الإحصائيات العامة لعدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى بأنها تتوزع على النحو التالي: 75.000 عامل و177800 مجند وبذلك تؤلف مجموعا بنسبته 253600 مجند جزائري[6].

* **مصير المجندين الجزائريين إبانة الحرب العالمية الأولى:** نجملها في ما يلي:

1– انتهت الحرب العالمية الأولى بوفاة ما يزيد عن 2500 شاب جزائري كانوا في الصفوف الأولى ضمن معركة **فيردان**(**Verdun**) و**مارن** (**Marne**)، في حين عرفت عودة الآلاف من المعطوبين والجرحى[7].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 192.

[2] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 438.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 161.

[4] إبراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 م–1958 م**، دار الهدى، الجزائر، 2013 م، ص 28.

[5] السعيد عقيب، **دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955 م–1962 م**، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008م، ص12.

[6] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 16.

[7] جمال خرشي، المرجع السابق، ص 357.

2- ذكر **أحمد توفيق المدني** في كتابه **هذه هي الجزائر** أن المجندين الجزائريين الذين ماتو في الحرب العالمية الأولى قدر عددهم بما يزيد عن 80000 جندي[1].

3- صرح **عقيب السعيد** بأن عدد المجندين الجزائريين الذين لقوا حتفهم في الحرب بلغ 22000 قتيل وحوالي 82000 جريح[2].

4- ناصر بالحاج صرح بوفاة 56000 مجند جزائري وقدر عدد الجرحى بـ: 82000 جريح[3].

ساهمت الموارد البشرية الجزائرية التي تم رصدها خلال الحرب العالمية الأولى بما نسبته أكثر من نصف مليون جندي وعامل، حيث أن هذين الأخيرين كان لهما الفضل ويعتبران الدعامة في انتصار فرنسا وحلفائها على دول المحور[4]،

متجاوزة بذلك الإدارة الفرنسية مبادئ القانون الدولي الإنساني متمثلا في مادته التاسعة والأربعون من اتفاقية جنيف الرابعة التي نصت في طياتها على ما يلي: " **يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى دولة الإحتلال أو أراضي أية دولى محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيهم**"[5].

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 161.

[2] السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 12.

[3] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 16.

[4] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009 م، ص 26.

[5] عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 205.

المبحث الثالث: مشاركة المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الثانية

وصول الحركة النازية إلى السلطة في بداية الثلاثينات أدى إلى ظهور الدعاية الألمانية بعد اخمادها خلال الحرب العالمية الأولى، مما لفت أنظار المسؤولين إلى الآثار الهتلرية في الجزائر في 1933/5/27 م حسب ما جاء في جريدة **لديبش الجيريان**[1].

استفادت ألمانيا من تجربتها التي خاضتها خلال الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال مسيرة الدعاية في البلاد العربية حيث كسبت ألمانيا ذروتها في الحرب في المشرق والمغرب العربيين. ومن أبرز الشخصيات الألمانية التي تحدثت عن ذلك هو **ماكسفون أوبناهم(1860 م– 1946 م)**[2] حيث قال:" **إن أهمية استخدام الجامعة الإسلامية والجهاد وصفة السلطان العثماني كخليفة في جلب واستمالة الشعوب الإسلامية الخاضعة لبريطانيا وفرنسا وروسيا توظف في انهاك الدول الاستعمارية وذلك بإشعال انتفاضات تشغل قواتها**"[3]، ولا ننسى في هذا الإطار مصلحة الدعاية التابعة لوزارة الخارجية الألمانية سنة 1834 م وكان أبرز أهدافها هو تحريض شعوب شمال إفريقيا و فلسطين بالقيام بالانتفاضة ضد فرنسا وبريطانيا في حالة قيام حرب في أوروبا[4].

---

[1] إبراهيم ليونيسي، " تجديد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبانة الحرب العالمية الثانية 1939 م–1945 م "، **مجلة المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، الجزائر، 1954 م، ع4، [د.س]، ص 74–75.

[2] **ماكسفون أوبناهم**: هو مستشرق ألماني ذا أصول يهودية، قام بوضع 12 مجلد تختص بالتقارير التي تتحدث عن كيفية استغلال الاسلام والجامعة الاسلامية في صراعها ضد بريطانيا وفرنسا، كما عمل على وضع مذكرات وتقارير تختص بالتطورات التي تجرى في مصر وشمال إفريقيا. قام بعدة رحلات استكشافية نحو المغرب والمشرق العربي الصحراء العربية. **أنظر**: معمر العايب، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942 م–1962 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف: يوسف مناصرية، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2008 م–2009 م، ص 43.

[3] نفسه، ص 42–43.

[4] محمد بومديني، "الدعاية الألمانية في الجزائر وتأثيرها على فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية 1939 م–1945 م"، **مجلة دراسات**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، [د.ع]، [د.س]، ص 64–65.

صرح أحد رجال الدولة العثمانية آنذاك في إطار دعايتها لتجنيد الشباب الجزائري قائلا: " عن سياسة تركيا الأخيرة تظهر بأجلى وضوح أنها لن تبرحا حامية حمى الإسلام، ذائدة عنه في كل شدة وملمة فليطمئن العرب بالا بصداقة الترك وبعطفهم على الشعوب الشرقية بنوع عام والإسلام بنوع خاص"[1].

لقد شهد العالم في نهاية النصف الأول من القرن العشرين أهم وأكبر حدث تاريخي الذي يتمحور على انعقاد المؤتمرات ونتائجها من جهة والتغيرات الجذرية التي تنص عليها مواقف الدول من جهة أخرى وهو اندلاع ح.ع.II في 1939/9/3 م[2].

توجد مجموعة من العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية نذكر منها:

1- حملة أوروبا التي ولدت من معاهدات السلام لعام 1919 م في داخلها بذور وصراعات مستقبلية[3].

2- ظهور الأزمة الإقتصادية العالمية في 1929 م[4].

3- صراع الدول الأوروبية عامة وفرنسا وبريطانيا خاصة على مناطق النفوذ وهذا ما أدى إلى الافتراق في المصالح والسياسات[5].

كان للجزائر دور فعال في مجريات الحرب الكونية باعتبار أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية آنذاك عن طريق مشاركة أبنائها في المهام العسكرية أو استغلال مواردها الزراعية المختلفة في تموين فرنسا[6].

---

[1] جريدة البصائر، ع63، 16 أفريل 1937 م، ص 102.

[2] قدادرة شايب، "أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية 1939 م-1942 م دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة 20 أوت 1955 م، سكيكدة، ص 375.

[3] Jean Quellin, **Histoire de la Seconde Guerre Mondial**, Editions Ouest-France Mémorial pour la paix, Gaen, 1995, p11.

[4] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 375.

[5] عيسى الحسن، **الحرب العالمية الأولى الأسباب، الوقائع والنتائج**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009 م، ص 333.

[6] طيب الباز، " التطورات السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 م-1944 م) "، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة، الجزائر، ص 378.

أدركت فرنسا بعد ح.ع.II من أجل ايقاف الآلة النازية[1] لا بد عليها توفير جيش كبير متوفر على العدة والعتاد ولتحقيق كل ذلك عليها العودة إلى قانون التجنيد الإجباري خاصة الشباب الجزائري لتغطية النقص في الجانب العسكري[2].

أدلى المسؤولين الفرنسيين بتصريحات تنص على أن الإدارة الفرنسية سعت إلى تجنيد أعداد كبيرة من الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي، حيث قال في هذا الصدد رئيس الجمعية الفرنسية **إدوارد دالاديي** في 1939/5/11 م:" **إن فرنسا قادرة على حماية الإمبراطورية الكولونيالية، ولها القوة العسكرية لتحقيق ذلك"**، وأيده في هذا الرأي الحاكم العام الفرنسي المقيم بالجزائر لوبو (Lopo) حيث قال: " **إن التجنيد بدأ وتواصل في جو نظامي وهدوء مثالي"**[3].

سعت الإدارة الفرنسية بكل الوسائل الممكنة لتطبيق قانون التجنيد الإجباري التي تم إصداره في 3 فيفري 1912 م الذي ينص بموجبه استخدام كل الحزم والتشدد وطلب الإعانة من الخبراء العسكريين من أجل رفع عدد المجندين[4]، حيث بلغ عدد المجندين الجزائريين عامة والشباب الجزائري خاصة في صفوف الجيش الفرنسي **مليون ونصف مجند** جزائري إبان الحرب العالمية الثانية[5].

---

[1] **النازية**: هي مذهب وحركة سياسية ظهرت في ألمانيا سنة 1919 م، تؤمن بتفوق العنصر الجرماني على بقية شعوب العالم وقد ارتبطت النازية بنظام الحكم في ألمانيا خلال الفترة التي تولى فيها الحزب الاشتراكي الحكومة بزعامة أدولف هتلر، والتي امتدت من 1933/01/03 م لحين اعلان استسلام ألمانيا للحلفاء في 07 ماي 1945 م. **أنظر**: يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008 م، ص 277.

[2] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 م-1945 م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: بوعلام بلقاسم، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانسة والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، 2014 م-2015 م، ص 92.

[3] عبد القادر جيلالي بولفة، **الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية 1939 م-1945 م**، دار الألمعية، الجزائر، ط1، 2011 م، ص 23.

[4] محمد شبوب، " الاحتلال الفرنسي ومسألة استنزاف طاقات وموارد الجزائر خدمة له في جبهات الحرب العالمية الثانية "، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، جامعة مصطفى اسطنبول-معسكر-، مج13، ع1، جوان 2018 م، ص 151.

[5] الفوضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، طبعة جديدة، مزيدة ومنقحة، 2009 م، ص 94.

ذكر **الطاهر سبقاق** إحصائيات مختلفة عن سابقتها أقرت بأن عدد المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي حوالي 68 ألف، نحذف منهم العمال المتقاعدون تبلغ نسبتهم 48 ألف و 20 ألف احتياطي وزعتهم فرنسا على مختلف الأسلحة والقطاعات، بلغت نسبتهم 1.40% من اجمالي سكان الجزائر الذي كان عددهم في العام ذاته أكثر من 62 مليون نسمة[1].

تمكنت فرنسا سنة 1939 م عن طريق حالة التعبئة استدعاء عددا مقبولا من المثقفين والمعلمين وصيادلة وغيرهم من أجل حمل السلاح[2]، فقد تجندت شخصيات جزائرية مثقفة ضمن الجيش الفرنسي وكان غرضها من ذلك هو مساندة فرنسا قي حربها بهدف حصولها على مجموعة من الإصلاحات ومن هذه الشخصيات نذكر

فرحات عباس[3] وهناك من الزعماء الوطنيين من رفضوا التجنيد لصالح فرنسا[4]، إذ تم تجنيدهم غصبا عنهم ومن أبرزهم: **كريم بلقاسم** الذي كان يحمل رتبة عريف وحسب التقارير التي قدمها المسؤولين العسكريين حول **كريم بلقاسم** بأنه قدوة ومثالا للخبرة والتجربة وذلك بعد مشاركته في حملتي ايطاليا وفرنسا[5].

---

[1] **الطاهر سبقاق، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي بالشام (1918 م–1946 م) بين الالتزامات العسكرية والانتماءات الحضرية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، إشراف: أحمد رضوان شرف الدين، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2–أبو القاسم سعد الله–، 2017 م–2018 م، ص 152.

[2] فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان أبريل 1941 م**، تر: أحمد منور، تق: أبو القاسم سعد الله، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007 م، ص 171.

[3] **فرحات عباس:** من مواليد سنة 1899 م بولاية جيجل عرف بنضاله إلى جانب زعماء مغاربيين ضمن جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية تحصل على شهادة الصيدلة، ثم انطلق للعمل السياسي وانتخب مستشارا عاما ثم مندوبا ماليا، أسس سنة 1946 م الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفي سنة 1956 م التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني فشغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم لجنة التنسيق والتنفيذ. **أنظر:** جمال قنان، وآخرون، " نبذة عن حياة بعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية"، **الذاكرة مجلة للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة،** المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع3، السنة الثانية، 1959 م، ص 236. وعين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 19 سبتمبر إلى أوت 1961 م، توفي في 1985/12/23 م. **أنظر:** محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830 م–1962 م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010 م، ص 47.

[4] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 م–1954 م**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008 م، ص 388.

[5] محمد شبوب، " الاحتلال الفرنسي ومسألة استنزاف طاقات وموارد الجزائر خدمة له في جبهات الحرب العالمية الثانية "، المرجع السابق، ص 153–154.

عمدت الإدارة الفرنسية على بيانات قيادة الجيش الفرنسي بهدف الحفاظ على سلامة فرنسا وكان غرضها من ذلك انجاح التجنيد الإجباري فقد سعت إلى استغلال الموارد البشرية لشمال إفريقيا لتجنيدها في الحرب[1]، عند مقارنة عدد المجندين الجزائريين نجدهم في تزايد مستمر فقد بلغ عددهم إلى غاية جوان 1940 م 11000 مجند جزائري[2].

وجدت فرنسا صعوبة بالغة في تجنيد الموارد البشرية كلها وهذا ما أكده المسؤولين العسكريين ومن أبرزهم وزير الحرب **رؤول دوتي** (**Raoul Dauty**) حيث قال: " **أن فرنسا تقاوم اليوم كما كانت في أعز أمجاد تاريخها على واجهتين، فهي تحارب من جهة وتساير النمو والتقدم من جهة أخرى** "[3].

أكدت شهادة المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي أنهم عانوا أبشع مظهر وهو التمييز العنصري في مجلات كثيرة أبرزها الترقية وظروف العمل والأجرة، حيث كانت الفوارق جد كبيرة وواضحة بين المجندين الجزائريين والفرنسيين[4].

عملت الإدارة الفرنسية على التقليل من انضمام الشباب الجزائري للمدارس العسكرية والتظاهر بالعدل بين المجندين الجزائريين والفرنسيين والغرض من ذلك هو إخفاء ظاهرة التمييز، ولتحقيق هدفها قامت بإصدار مراسيم تؤكد غايتها أهمها[5]:

1- مرسوم 1940/02/07 م: الذي ينص على أنه بإمكان الأهالي المسلمين الذين يبلغون سن 21 سنة بالدخول للمدرسة العسكرية، في حين يسمح لهم الترقية إلى ضباط ذا رتب عالية (أعلى من نقيب) وكذلك إلى صف ضباط.

[1] عبد القادر جيلالي بولفة، المرجع السابق، ص 22.

[2] الطاهر سبقاق، المرجع السابق، ص 95.

[3] عبد القادر جيلالي بولفة، المرجع السابق، ص24.

[4] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 96.

[5] عبد القادر جيلالي بولفة، المرجع السابق، ص25.

2- مرسوم 1940/03/13 م: الذي ينص بمقتضاه على إقامة اطار مختص بضباط الصحة الاحتياطيين المسلمين الجزائريين.

أرغمت الحرب العالمية الثانية فرنسا على استعمال سياسة الليونة مع المجندين الجزائريين وذلك من أجل تحقيق أغراضها خلال الحرب، وقد نتج عن اهتمام فرنسا بالمجندين الجزائريين انقلابات في الموازين خدمت المصالح الألمانية[1].

حاولت **حكومة بيتان**[2] خاصة بعد انهزام فرنسا في جوان 1940 م محاولة جذب للمجندين الجزائريين إلى جانب صفوف دول المحور بهدف الإسراع في عمليات التجنيد، ومن أجل تحقيق هذه الأخيرة سعت حكومة بيتان بتقديم عدة إجراءات كإيواء العساكر والتكفل بمعطوبي الحرب وإعانة عائلات المجندين[3].

[1] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص97.

[2] **حكومة بيتان**: هي حكومة تابعة للنفوذ الألماني تأسست بتاريخ 1940/7/16 م بزعامة الماريشال بيتان، قامت نتيجة لسقوط العاصمة باريس سنة 1940 م وسقوط حكومة بول رينو التي كانت تحكم قبل حكومة بيتان مباشرة. **أنظر**: محمد شبوب، **مجلة قضايا تاريخية**، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة-الجزائر-، ع7، 2017 م ص 113.

[3] محمد شبوب، " الاحتلال الفرنسي ومسألة استنزاف طاقات وموارد الجزائر خدمة له في جبهات الحرب العالمية الثانية "، المرجع السابق، ص 113.

المبحث الرابع: مشاركة المجندين الجزائريين في الهند الصينية

أرسلت السلطات الاستعمارية الفرنسية مجموعة من المجندين الجزائريين إلى الهند الصينية[1](**أنظر الملحق رقم: 07**)، حيث بلغ تعداد المجندين ما يزيد عن 177 ألف عسكري خلال الفترة الممتدة بين 1946 م إلى 1953م، بما فيهم 50 ألف من الجزائريين وباقي التعمرات الفرنسية في إفريقيا ومن أبرز الفرق الجزائرية التي تم إرسالها نذكر[2]:

1– اللواء الثامن لفرقة الصبايحية الجزائريين.

2– الألوية الأول والثاني والثالث والسابع والثاني عشرين من فرقة الرماة الجزائريين إضافة إلى الفيالق التالية: 21، 22، 23، 25 ، 27.

3– الألوية 65، 66، 67، من الفرق المدفعية الإفريقية.

اصطدمت العناصر المجندة بالواقع الأليم لشعب الهند الصينية الذي يعيش نفس ظروفه في ظل الإستدمار الفرنسي باحثا في ذلك عن سبل لنيل استقلاله وحريته، مظاهر الدم والظلم والقتال والقتل هي كلها عوامل وأكثر زعزعت نفوس المجندين الجزائريين وأحسستهم بتأنيب الضمير، ودفعتهم إلى بداية التفكير الجدي في مستقبلهم إلى جانب وحدات الجيش الفرنسي[3].

---

[1] **الهند الصينية:** أطلقت عليها هذه التسمية من طرف الدائمركي الجغرافي كونراد مالن برون سنة 1801 م، على اعتبار انحصارها بين الهند من الغرب والصين من الشمال، تقع شبهة جزيرة الهند الصينية في جنوب شرق آسيا أما من الناحية السياسية والتاريخية فيقصد بها ذلك الاتحاد الذي شكلته فرنسا سنة 1887 م عن طريق جمع مستعمرات كمبوديا واللاوس وما أطلق عليه الفيتنام. **أنظر:** عمر عبد الناصر، **محاضرات في مقياس الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا في القرنين 19 م و20 م**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس –تاريخ عام–، السداسي الخامس، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 م –قالمة–، 2019 م–2020 م، ص 59.

[2] الطاهر سبقاق، المرجع السابق، ص 243.

[3] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، "قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال مرحلة الثورة الجزائرية 1954 م–1962 م من خلال مذكرات محمد زرقيني"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مج17، ع1، جويلية 2021 م، ص 922.

تشير وثائق صادرة عن وزير الدولة للحرب في تقرير أرسل بتاريخ 31 ديسمبر 1954م إلى قيادة الناحية العسكرية رقم 10 بالجزائر إلى ما يلي: " **أنه مهما كانت الإجراءات التي ستتخذ من طرف قياده الوحدات في الهند الصينية سيكون من الصعب جدًا التحكم في الوضع داخل الوحدات نتيجة تأثير هذه الأخبار القادمة من شمال إفريقيا على العسكريين** "، حيث طالبت الجهات المعنية بضرورة توفير الإجراءات واتخاذ التدابير للحد من تأثير معنويات المجندين التي كانت تصلهم مختلف الحوادث التي تطبع بلادهم آنذاك عن طريق المجندين الملتحقين حديثا من الجزائر أو عن طريق المراسلات التي كانت تصلهم من أهلهم[1].

يجب علينا الإشارة إلى نقطة أساسية وهي ان مشاركه المجندين الجزائريين خارج ديارهم ساهمت في وتعرفهم على مسار ونهج حركات التحرر[2]، في العالم التي قامت بمجابهة الاستعمار بمختلف أشكاله وبالتالي عملت على تغيير وبلورة أفكار وعقليات أولئك المجندين حول علاقاتهم بالمؤسسة العسكرية الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى إلتفاتهم إلى قضيتهم الوطنية[3].

خسرت فرنسا رهانها أمام الهند الصينية بالرغم من حجم الإمدادات التي زودت بها ويتجلى ذلك في انهزامها ربيع عام 1954م، في معركة ديان بيان فو حيث مني الجيش الفرنسي بخسائر مروعة في صفوف مجنديه المسلمين والأفارقة بحيث أحصي 4500 قتيل، 6000 أسير، 24000 جريح، 2500 مفقود، والمصيبة الأكثر تكلفة التي جابهت فرنسا هي اندلا ع الثورة الجزائرية في الفريق الموالي[4].

[1] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، المرجع السابق، ص 925.

[2] **حركة التحرر**: تعرف على أنها جماعة من الأشخاص ذات تنظيم محكم تقوم بالكفاح المسلح في غالب الأحيان ضد الوجود الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي أو ضد أي شكل من أشكال التمييز للوصول إلى تكوين دولة ذات سيادة، وتقوم بإحترام القانون الداخلي والدولي. **أنظر**: مبروك جنيدي، "حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مج8، ع15، 2018 م، ص 329.

[3] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، المرجع السابق، ص 921-922.

[4] الطاهر سبقاق، المرجع السابق، ص 243.

المبحث الخامس: علاقة المجندين الجزائريين بالثورة التحريرية

عملت السلطات الاستعمارية على إقحام الفرق العسكرية الأهلية وعلى رأسهم الرماة الجزائريين (RTA) عند اندلاع الثورة الجزائرية وخاصة في المهام ذات الطابع الاجتماعي فيما عرف بالتهدئة للقضاء على الثورة في القرى والمداشر[1].

قرر روبير لاكوست[2] إقحام الشباب الجزائري بقوة في الخدمة العسكرية إبان الثورة التحريرية، حيث بلغ تعداد المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي سبعة ألاف (7000) مجند خلال سنة 1954م، وكتحصيل حاصل لذلك رفعت مدة الخدمة الإجبارية إلى سبعة وعشرين شهرا،والجدول التالي يوضح عدد المجندين في صفوف الجيش الفرنسي خلال الفترة الممتدة من 1956 م إلى 1960 م[3]:

الفئات	نهاية 1956 م	نهاية 1957 م	نهاية 1958 م	نهاية 1959 م	نهاية 1960 م
ضباط الصف	120	280	290	330	593
جنود	12000	25000	35200	49600	58386

سجلت مواقف الضباط الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي تباين وتضارب ففئة منهم اقتنعت بشرعية الكفاح المسلح للشعب الجزائري، أما الأخرى بقي مستعملها متزمتين في قراراتهم ومواقفهم اتجاه القضية الوطنية[4]،

[1] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، المرجع السابق، ص 923.

[2] **روبير لاكوست**: ولد يوم 5 جوان 1898 م بمقاطعة دوردون Dordogne بمدينة أزرات Azret، درس في ثانوية تسمى بريف دي قيار Brive de Gaillard، واصل دراسته بجامعة باريس وبالتحديد في كلية الحقوق، وهو صاحب المقولة التالية: " ربع الساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية "، توفي بتاريخ 1989/03/09م، **أنظر**: محمد بن موسى، "سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956م- 1958م"، **مجلة قضايا تاريخية**، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، ع2، 2016 م، ص 177.

[3] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، "المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية(1954 م-1962م) بين التوظيف العسكري وفقدان الثقة"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مج11، ع2، ديسمبر 2020 م، ص 132-133.

[4] وحيد بوزيدي، الزبير رشيد، "قضايا المجندين"، مرجع سابق، ص 929.

ولا سيما في ما يتعلق بالضباط المجندين بصفة طواعية ويرجع ذلك لجملة من العوامل أبرزها: محاوله تشريف عقودهم والولاء لها واحترامها، علاوة على عزلهم نحو المناصب البعيدة والمعزولة مكانيا[1].

ولابد علينا لزاما ان نشير إلى نقطة مهمة مفادها ان المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي أبدوا مواقف ايجابية لصالح القضية الجزائرية عن طريق عمليات التخريب والتمرد والفرار منذ بداية العمل المسلح[2]، ففي المنطقة الخامسة يذكر المجاهد بالعميش: " **بعد أيام جاءتنا إمدادات عسكرية مكونة من كتيبة عناصرها جزائريون منخرطون في صفوف الجيش الفرنسي لانجاز مهمة مطاردة بجبل عصفور ... أخبارنا هؤلاء الجزائريون في سرية تامة بأن الحرب اندلعت** "[3].

عملت السلطات الاستعمارية على تكثيف مراقبة الشباب الجزائري المجند قبل وأثناء التجنيد وفقا للمراسلة الواردة إلى الحاكم العام من عامل عماله الجزائر في: 17 جوان 1955م حيث بينت أن 260 مجند من دفعة عام 1955 م ينتمون إلى عائلات وطنية وهم مشكوك في أمرهم حيث وصفوا بالخطيرين والخطرين جدا وفقا للتقرير الصادر في: 14 جوان 1955م[4].

أصدرت الإدارة الاستعمارية تعليمة بتاريخ: 11 ماي 1956م شددت فيها قادة القوات على نقطة أساسية وهي عدم توظيف المجندين الجزائريين في مسؤوليات حساسة والعمل على الحد من طغيانهم عن طريق إشغالهم بالنشاطات الشاقة، كما عملت على تفعيل والميكانيزمات السيكولوجية للتحكم في وضعيتهم النفسية[5]. بحيث تم نقل الفرق العسكرية المجندة من الأهالي إلى فرنسا وبالضبط إلى أوساط جبال الألب حيث عاش أولئك المجندين ظروف جد صعبة بحكم تغيير مهامهم إلى إصلاح الطرقات[6].

[1] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، "المجندون الجزائريون"، المرجع السابق، ص 139.

[2] وحيد بوزيدي، الزبير رشيد، "قضايا المجندين"، مرجع سابق، ص 923.

[3] وحيد بوزيدي، زوبير رشيد، "المجندون الجزائريون"، المرجع السابق، ص 138.

[4] نفسه، ص 142-143.

[5] نفسه، ص 141.

[6] وحيد بوزيدي، الزبير رشيد، "قضايا المجندين"، مرجع سابق، ص 924.

برز الدور الفعلي للمجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي في خدمة القضية الوطنية من خلال المجهودات التي قدموها حيث نددوا بالجرائم المرتكبة في الجزائر بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية المنتهجة كما عملوا على الاتصال بالشخصيات الفرنسية المعروفة على اختلاف المستويات والأصعدة والتوجهات نذكر من بينها:

مالرو[1]، منديس فرانس[2]...إلخ، ناهيك عن الدور المباشر في تدعيم مجهودات هواري بومدين[3] أحمد بن بلة[4] يعد توقيف القتال في: 19 مارس 1962م حيث وقفوا إلى جانب جيش الحدود والولايات[5].

[1] **مالرو**: (1901 م-1976 م)، كاتب فرنسي ذو نزعة سريالية، صديق الجنرال ديغول، حيث استدعاه هذا الأخير لتولي وزارة الثقافة خلال الفترة الممتدة من 1958 م إلى 1969 م حيث ترك رصيدا ثقافيا كبيرا وثريا. **أنظر**: أحمد منفور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 م-1962 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2005 م-2006 م، ص 39.

[2] منديس فرانس (1901 م-1976 م): شغل منصب رئيس الحكومة الفرنسية لمدة ستة أشهر خلال عهد الجمهورية الرابعة، أحد الرموز البارزة لليسار الفرنسي زامنت فترة حكمه اندلاع الثورة التحريرية. **أنظر**: عبد الوهاب أوسليم، "الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي بجبهة التحرير الوطني أفريل-سبتمبر 1956 م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس-، ع1، [د.س]، ص 184.

[3] **هواري بومدين**: بالنسبة لتاريخ ميلاده يسند إلى السنوات التالية: 1925 م، 1932 م، اسمه الحقيقي "محمد بوخروبة"، ولد بدوار بني عدي المقابل لجبل هوارة ببلدية عين حساينية التي تقع غرب مدينة قالمة، التحق بالمدرسة القرآنية في الرابعة من عمره ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة الابتدائية الفرنسية بمدينة قالمة، انخرط في حزب ح .إ.ح.د، نتج عن الصراع الناجم بين بن بلة وبومدين قيام حركة التصحيح الثوري بتاريخ 1965/06/19 م، توفي يوم الأربعاء 1978/12/27 م. **أنظر**: صابرينة بودريوع، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية (1965 م-1978 م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، اشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، 2010 م-2011 من ص 29، 31-32، 51.

[4] **بن بلة**: (1916 م-11 أفريل 2012 م)، ولد ببلدة مارينا التي تقع بالقرب من الحدود المغربية، من أبوين يمتهنان الفلاحة تعلما في مدارس تلمسان وما إن بلغا عمر الخامسة عشر انخرط في حزب الشعب الجزائري، انتخب رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة في 163/09/08 م بأغلبية تقدر نسبته 06 ملايين صوت. **أنظر**: روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، [د.س]، ص 5، 7.

[5] وحيد بوزيدي، الزبير رشيد، "قضايا المجندين"، مرجع سابق، ص 926، 935.

يجب الإشارة إلى حيثية مهمة تحمل دلالات كثيرة عن مظاهر فقدان الثقة وهي رفض المجاهدين الجزائريين بمجموعة من المراكز التدريب على يد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وخير مثال على ذلك اغتيال أحمد عقون ضابط سابق في الجيش الفرنسي على يد مجهولين[1].

[1] وحيد بوزيدي، الزبير رشيد، "قضايا المجندين"، مرجع سابق، ص 931.

المبحث السادس: أنماط المجندين الجزائريين في الجبهات القتالية والصعوبات التي واجهتهم

أولا: أنماط المجندين الجزائريين في الجبهات القتالية

نميز ثلاث أصناف وهي كالتالي[1]:

1- المجندون المدعوون: الذين تم تجنيدهم بموجب المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ: 1912/2/3م في مختلف الفرق لتدعيم الجيش الفرنسي.

2- **المجندين المتطوعون:** وهم الذين التحقوا بالجيش الفرنسي طوعا مقابل مبلغ مالي بواسطة عقد اتفاق يحدد حقوقهم وواجباتهم، أطلق على منتسبوا هذه الفئة تسمية مقاجي، إذ كانت غالبية هؤلاء من الأرياف حيث عاشت عائلاتهم ظروف جد صعبة في ظل افتكاك أراضيهم لصالح المستوطنين الأوروبيين لذلك سقى هؤلاء المجندين إلى إعانة أسرهم.

3- **المجندون العمالة:** وهم أولئك الذين انتدبوا للقيام بالأشغال المدنية والأعمال الفلاحية وذلك لسد الفراغ الذي تركه العمال الفرنسيين في الحقول والمصانع حيث عانى هؤلاء العمال من ظروف قاسيه في ظل العمل المضني والشاق، علاوه على الاضطهاد العنصري الذي تعرضوا له.

ثانيا: الصعوبات التي واجهتهم

1- التنقل البحري:

عانى المجندون الجزائريون من دوار البحر أو داء البحر حيث كانوا لا يتناولون إلا القهوة قبل الإبحار، ولكي يتجاوز هذه المشكلة عمدوا إلى استنشاق البصل لكن ذلك لم يزد إلا من ألامهم بسبب رائحته، بالإضافة إلى ذلك نجد أنهم كانوا يجمعون مبالغ من المال ويرمونها في البحر ليحميهم الله من جحيم الدوار والغثيان، علاوة على طلب المساعدة من ملك الأراضي والبحار سيدي عبد القادر الجيلالي والتوسل إليه[2].

[1] مصطفى الأمين مدربل، "الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى 1914 م-1918 م"، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، الجزائر تاريخ ومجتمع، مج3، ع8، ماي 2020 م، ص 282-283.

[2] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 81-82.

2- قسوة المناخ:

تميز بالبرودة وتساقط الأمطار والثلوج والضباب والسحاب التي كانت تغطي السماء دائما حيث كانت الشمس لا تظهر إلا أحيانا بحيث كان الجو جد بارد مما أدى إلى انتشار الأمراض مثل: التيفوس، الحمى الاسبانية في صفوف المجندين نهيك على الوفيات أحيانا، حيث شكلت هذه الظرف احد العوامل التي ساهمت في فرار الجنود من جبهات القتال[1].

3- تشديد المراقبة على مراسلات المجندين:

يتجلى ذلك خصوصا إبان ح.ع.I ، حيث وجه السيد ليتو الحاكم العام للجزائر آنذاك ملحوظة صادرة بتاريخ: 1915/10/23م تحت رقم: 18698 إلى قادة الدوائر وولايات الجزائر نصت هذه الرسالة على إجبارية مراقبة مراسلات الجزائريين المقيمين خارج البلاد (الجزائر) بصفة خاصة في فرنسا والمواجهة أساسا إلى أهاليهم بالبلاد، يتضح من خلال ذلك مدى خوف فرنسا من المجندين الجزائريين في مختلف جبهات القتال الفرنسية الموزعين فيها[2].

4- صعوبة التواصل:

حاول المجندين التأقلم وتعلم اللهجة الفرنسية بحيث أدى ذلك إلى تدعيم قاموس جديد يحمل مصطلحات ومفردات التخاطب العامي التي شملت المجالين المدني والعسكري على حد سواء، نذكر منها كما موضح في الجدول الآتي[3]:

المصطلح الجديد	المرادف الفرنسي	المعنى العربي
مقاجي	Engage Engagement	متطوع أو مجند طوعيا في الجيش
مزارتي	Désert	هارب من الجندية
برمسيون	permission	تسريح أو رخصة وقتية
القيرة	La guerre	الحرب

[1] مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص 284.

[2] الصادق دهاش، المرجع السابق، ص 261.

[3] مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص 284-285.

الترانشي	Tranchée	خندق
بطيون	bataillon	كتيبة
الكمباطان	Combattant	محارب
الراقو	Ragout	حساء الخضراوات
الصوجة	Soupe	حساء ساخن
الزلاميت	Les allumettes	الولاعة
الليفري	Livres individuel	الدفتر الشخصي

5- الخنادق والحرب الجوية:

وهي عبارة عن مخابئ محصنة بالحديد والأخشاب والاسمنت المسلح بحيث يتم تسييجها بالأسلاك الشائكة، ترتبط أساسا بتكثيف القصف المدفعي الناري، وقد كان المجندين عديمي الخبرة في التعامل مع مثل هذه الملاجئ، فكانت هذه الخنادق جد ضيقة بحيث يحد ذلك من حركتهم في الاستلقاء[1].

قدم جندي فرنسي وصفا دقيقا لواقع الخنادق قائلا: " **امتلأت خنادق الاتصالات التي ليست إلا مجرورا فيه مزيج من الماء والبول** "، في ظل هذه البيئة الغير نظيفة تسلط القمل على المجندين الذي لم يزدهم إلا قروحا والجرب ناهيك عن حشود الجرذان التي انتشرت بشكل مروع في تلك الخنادق[2].

كما سجل المجندين الجزائريين في مذكراتهم مدى الإحساس بالهشاشة والخوف التي شعروا بها في المراحل الأولى بسبب طائرات العدو التي كانت تحلق فوق خطوط الخنادق وترصد حركتهم[3].

6- التنافس الفرنسي الألماني:

مالت عاطفة المجندين إلى الدولة العثمانية وحلفاؤها على حساب الفرنسيين والانجليز، حيث اصدر شيخ الإسلام بالأستانة فتوى بتاريخ: 1914/11/26م صرح فيها بان كل من يحارب الدولة العثمانية فهو مرتد عن

[1] مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص 284.

[2] نيل م هايمن، **الحرب العالمية الأولى**، تر: حسن عويضة، مر: سامر أبو هواش، كلمة، أبو ظبي، 2011 م، ص 86.

[3] نفسه، ص 82.

الإسلام[1]، كما عثر في مجموعة من الرسائل للمجندين على مجموعة من الصور الفوتوغرافية للعاصمة اسطنبول على اثر انتصار كمال أتاتورك[2] على اليونان عام 1912م ما يعكس تعلق الجنود الجزائريين بتركيا وبزعيمها[3].

أبدى المجندين الجزائريين تعاطفهم مع ملك ألمانيا غيلوم الثاني الذي أعلن تعاطفه مع الإسلام حيث أطلقوا عليه عدة تسميات أبرزها: الحاج غيلوم، بحيث تعاطف الألمان مع المجندين المغاربة وعلى رأسهم الجزائريين وتم توفير كل سبل الراحة من ظروف صعبة حسنة والأكل الحلال...إلخ، تفطنت السلطات الفرنسية لهذه الدعاية فجابهتها حيث تم بناء جامع بالإضافة إلى إصدار أمر يقضي بمنع تقديم الخمر ولحم الخنزير للمجندين المسلمين[4].

وقع الجنود الجزائريين في ضغوطات نفسية كبيرة في ظل هذا الصراع بين القطبين ما انعكس بصفة جلية على معنوياتهم فعاطفتهم مع ألمانيا وأيديهم مع فرنسا[5].

[1] مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص 285-286.

[2] **مصطفى كمال أتاتورك:** ولد سنة 1880 م بسلانيك، ترجع أصول أسرته إلى مدينة لاريسا، والده كان يشتغل بالتجارة. **أنظر:** أمين محمد سعيدن كريم خليل ثابت، **سيرة مصطفى كمال باشا تاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول،** غدارة مجلة اللطائف المصورة، القاهرة، ط1، 1992 م، ص 5. توفي يوم 1938/11/10 م. **أنظر:** أندرو مانجو، **أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة،** تر: عمر سعيد الأيوبي، كلمة، أبو ظبي، ط1، 2018 م، ص 547.

[3] الصادق دهاش، المرجع السابق، ص 263.

[4] مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص 286.

[5] نفسه، ص 287.

الفصل الرابع: انعكاسات قانون التجنيد الإجباري الفرنسي على الجزائريين

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الرابع: الانعكاسات العسكرية

المبحث الخامس: الانعكاسات النفسية

انعكس قانون التجنيد الإجباري الفرنسي على مجمل مظاهر الجزائريين الحياتية فتبلورت بذلك جملة من التغيرات والتحولات المظهرية ذات الأبعاد الأفقية في حياه الجزائر المعاصرة دولة وشعبا نجملها في ما يلي:

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية

نجملها في مجموعة من النقاط الأساسية وهي كالتالي:

أولا: الإصلاحات المبكرة (19 سبتمبر 1912م – 6 فيفري 1912م)

1– سمح للشباب الجزائري الذين قاموا بأداء الخدمة العسكرية بالمشاركة في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب شغل بعد انتهائهم من أداء خدمتهم العسكرية، بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 1912 م[1].

2– رفع عدد المستشارين المسلمين العاملين في بلديات من 1/4 إلى ما نسبته 1/3 كما أكدت النصوص من جديد بالسماح للشباب الذين أدوا الخدمة العسكرية بالتصويت في الانتخابات المحلية بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 13 جانفي 1914 م[2].

3– صوت المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 1914/7/15م على القرار الذي عدلت بموجبه بعض مظاهر قانون الأهالي، حيث تم تغيير اسم الاحتجاز السري بالمراقبة الشديدة بعد خمس سنوات، واستثناء بعض فئات الجزائريين المواليين لفرنسا من قانون الأهالي التعسفي[3].

4– أعفي الجزائريين الذين لهم ابن خادم في قوات الجيش الفرنسي من المعاقبة لدى السلطات التأديبية بموجب القرار الصادر في 31 ديسمبر 1914م، وفي حاله لم يمتثل هؤلاء لفرنسا ولم يظهروا ولائهم لها فانه يتم معاقبتهم من طرف المحاكم الخاصة.

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 212.

[2] ياسين حمودة،" إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919 م"، **مجلة القرطاس**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ع4، جانفي 2017 م، ص 217.

[3] حياة تابتي، **الحرب العالمية الأولى**، المرجع السابق، ص 109.

5– اتخذ الحاكم العام جونار في 03 جانفي 1915م، مرسوم أو قرار إغرائي يقتضي بإعفاء كل الأهالي الجزائريين الذين جندوا في الجيش الفرنسي وكذا عائلتهم من قانون الأهالي[1].

6– اقتراح كليمنصو في 25 /11/ 1915م استفادة الجزائريين من التحسن وإدماجهم من دون التخلي عن أحوالهم الشخصية إضافة إلى توسيع القسم الانتخابي الخاص بهم وتمثيلهم في المجلس الأعلى، هذا الأخير الذي تنحصر وظيفته في المراقبة السياسية والإدارية على الجزائريين[2].

7– بعثت السلطات الاستعمارية بلجنة تحقيق إلى الجزائر بعد ثوره الأوراس وبالضبط خريف عام 1916م، حيث أوصت هذه اللجنة بمجموعة من الإصلاحات العاجلة نجملها في ما يلي[3]:

- ✓ إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى.
- ✓ انتخاب "بدل تعيين" الممثلين الجزائريين، ومشاركتهم في انتخاب رؤساء المجالس البلدية.
- ✓ إلغاء المحاكم الردعية.

8– تم إرسال لجنة أخرى إلى الجزائر عام 1917م لدراسة أحوالهم اقترحت نفس النقاط التي طرحتها لجنة 1916م علاوة على إصلاح الملكية العقارية للجزائريين وتطوير التعليم الابتدائي والمهني لهم.

9– صوت جونار على إلغاء الضريبة العربية التي لا طالما أرهقت الجزائريين بمجرد تنصيبه حاكم عام للجزائر في 30 /01/ 1918م.

10– تداولت الحكومة العامة في الجزائر مشروع موتي (Moutet) عام 1918م حيث توصلت إلى إدراج هذا القانون بعد مصادقة الحاكم العام جونار عليه في 1918/05/14م وللإشارة فان هذا المشروع بني على

---

[1] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص 13.

[2] فتيحة سافر، **حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900 م و1930 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: إبراهيم مهديد، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد بن بلة –وهران–، 2015 م-2016 م، ص 183.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، ص 269.

الاقتراحات التي تقدم بها ليغ، جوكار وكليمانصو عام 1915م[1].

11- أصدر قانون لتنظيم الجزائر إداريا في 01 أوت 1918م من طرف الحكومة العامة ينص على إعفاء اسم القيادة للمساعدين الجزائريين وتخصيص مبلغ يتراوح من 1200 إلى 4000 فرنك بعد كل مهمة يقومون بها، إضافة إلى إعادة العمل بنظام الجماعة في دواوير البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، إلا أن هذا المشروع بالرغم من دراسة مطولا حفظ فيما بعد.

12- شهدت البلديات ذات الصلاحيات الكاملة تطور نوعي فيما يخص التمثيل النيابي للجزائريين وذلك بموجب المرسوم الذي صدر في 6 /2/ 1914م، الذي عمل على تدعيم مرسوم 1914/01/13م، فعلى سبيل المثال في عمالة وهران قدرت نسبة الأعضاء تسعة في المجلس العمالي مقابل سبعة وعشرين فرنسي، وباقي العمالات سجلت ما نسبته عشرة[2].

ثانيا: إصلاحات 4 فبراير 1919 م

1- دوافعها:

هناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي ساعدت على القيام بهذه الإصلاحات نذكر من بينها:

أ- الدوافع الخارجية:

وتتمثل في ما يلي[3]:

- ضغط الدعاية المزدوجة العثمانية - الألمانية التي وقفت إلى جانب المطالب الجزائرية باعتبار أن الجزائر كانت تابعة للخلافة العثمانية.

[1] حياة تابتي، **الحرب العالمية الأولى**، المرجع السابق، ص 111-112.

[2] نفسه، ص 113.

[3] ياسن حمودة، المرجع السابق، ص 215.

– مساهمة بعض الجزائريين في ثورة الشريف حسين[1] الرافضة لسياسة التتريك عام 1916 م التي عملت على بلورة أفكار الاستقلال العربي وبث الأفكار التحريرية وعلى رأسهم الشيخ العقبي[2] الذي عاد إلى الجزائر بعد نهاية الحرب الكونية الأولى.

– ازدياد الوعي العمالي البروليتاري فيما بين العمال الجزائريين بفرنسا خاصة، بالإضافة إلى تأثير المهاجرين الجزائريين بجملة من الحوادث على رأسها نجاح الثورة البلشفية[3] سنه 1917 م وتحقيق الحركات القومية لانتصارها في أوروبا.

– بروز كوكبة من المفكرين ورجال الساسة المعتدلين الفرنسيين والذين دعوا إلى تقديم إصلاحات للجزائريين والتعاطف مع مطالبهم وانذروا بالمشاكل العويصة التي ستقع في الجزائر في حال ما إذا لم تبادر فرنسا بذلك من بين هؤلاء نذكر: ميللي ليغ، وجوريس ...إلخ[4].

– مشاركه العديد من الشباب الجزائري في الحرب العالمية الأولى.

---

[1] **شريف حسين**: (1853 م–1931 م)، شريف حسين بن علي ابن محمد بن عبد المعين بن عون الهاشمي، ولد في استانبول تلقى تعليما شموليا من المهام التي اضطلع بها عضويته عام 1883 م في مجلس الشورى الدولة، توترت علاقته خلال اندلاع ح.ع.I بالدولة العثمانية اذ كان من أشد المعارضين لسياسة التتريك، وعده السيد هنري مكماهون بمساندته على تأسيس الدولة العربية الواحدة المستقلة. **أنظر**: محمد يونس العبادي، **أوراق للمغفور له الشريف الحسين بن علي (وثائق تجمع لأول مرة)**، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي عمان، 2020 م، ص 17–19.

[2] الشيخ العقبي: (1870 م–1960 م)، من أبرز أعلام الإصلاح خلال القرن العشرين في الجزائر التي عملت على إرساء أسس وقوانين الحركة الإصلاحية وتثبيت قواعدها في بلادنا، اعتمد على مساجد بسكرة عام 1920 م كمنطلق لنشاطه إلى جانب العمل الصحفي للتعريف بالمشروع الإصلاحي. **أنظر**: حدة طيطوش، "الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الاصلاحي (1938 م–1947 م)"، **مجلة العصور الجديدة**، مختبر تاريخ الجزائر كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، مج10، ع1، مارس 2020 م، ص 384.

[3] **الثورة البلشفية the Russian Revolution**: هي ثورة شعبية للجماهير المداسة ضد طبقة القيصر الحاكمة المكروهة، فيما يخص التمويل والتخطيط لهذه الثورة فإنه كان من طرف بريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى ألمانيا على حد زعم المؤلف غريفن. **أنظر**: جيم مارس، **الحكم بالسر التاريخ السري بين الهيئة الثلاثية والماسونية والأهرامات الكبرى من يحكم أمريكا والعالم سرا؟!**، تر: محمد منير ادلبي، دار وائل، دمشق، ط1، 2003م، ص 276.

[4] ياسين حمودة، المرجع السابق، ص 215.

ب– الدوافع الداخلية: نذكر من بينها ما يلي[1]:

– بروز جملة من المطالب التي نادت بها النخبة الجزائرية وعلى رأسهم محمد بن رحال وعمر بوضربة ومن تلك المطالب نذكر تسوية حقوق الجزائريين ورفع المظالم الملقاة على عاتقهم ومن التنديد بمساوئ النظام الاستبدادي الاستعماري.

– ظهور حركة صحفية جزائرية أحدثت نقلة نوعية في كونها رفعت قضايا الجزائريين ومطالبهم الوظيفية وكانت بمثابة انطلاقة جديدة للثقافة السياسية في الجزائر، ومن بين تلك الصحف نذكر: جريدة الراشدي والهلال.

– بروز مجموعة من الحركات التمردية وأعمال العنف في جهات مختلفة من القطر الجزائري خلال فترة الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى شيوع روح التحرر لدى أبناء الوطن الجزائري، والجدول التالي يوضح هجومات الجزائريين ضد فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1916 م إلى 1918 م[2]:

طبيعة الهجوم	السنة	عدد الهجومات
هجومات ضد الأشخاص	1916	377
	1917	270
	1918	274
هجومات ضد الأملاك	1916	1.414
	1917	1.113
	1918	1.036
هجومات أخرى	1916	1.685
	1917	1.952
	1918	1.355

[1] ياسين حمودة، المرجع السابق، ص 215–216.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 222.

2- محتوى الإصلاحات:

تناول احد أقسام هذه الإصلاحات عنوان عن"كيفية حصول أهالي الجزائر على الجنسية الفرنسية"، وبناء عليه فإن الجزائري بإمكانه أن يرقى إلى حالة مواطن فرنسي إذا قدم طلبه إذا توفرت فيه جملة من الشروط ونذكر من بينها[1]:

- أن يكون عمره خمسة وعشرون سنة.

- أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة[2].

- أن يكون خدم في الجيش والبحرية الفرنسية مع حصوله على شهادة حسن السلوك من سلطاته العسكرية.

- أن يكون حائزا على وسام فرنسي[3].

3- موقف الجزائريين من هذه الإصلاحات: نلخصها في ما يلي[4]:

- تضاربت مواقف الجزائريين بين معارض ومؤيد حيث طبعها اليأس والتفاعل والحذر.

- صرحت مجموعة من النخبة الجزائرية في جريدة الإقدام[5] بما يلي:" رغم أن الإصلاحات قد خطت خطوة أمامية بخصوص المشكل الأهلي فإن العمل الذي وضعت خطوطه العريضة قبل الحرب لازال باقي على حاله".

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 272.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 216.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص273.

[4] ياسين حمودة، المرجع السابق، ص 223.

[5] **جريدة الإقدام**: (**1919م-1923م**)، من أهم الجرائد الوطنية وهي لسان حال جماعة الأمير خالد استطاعت هذه الجريدة نقل انشغالات الجزائريين وأن تكون أداة للتوعية والمقازمة الثقافية والمعارضة في آن واحد بالرغم من قصر عمرها نسبيا. **أنظر**: نفيسة دويدة،" قضايا الجزائر من خلال جريدة الإقدام (1919م-1923م)"، **مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، ع40، 2017 م، ص 168.

– فرحات عباس من جهته هو الأخر عب هذا القانون حيث اعتبره لم يعمل على تقدم حل واضح ومنط في مسألة الجنسية حيث صرح بما يلي:" أنه كان إصلاحا متواضعا ومهلهلا في نفس الوقت".

– الأمير خالد[1] وقف موقف المتحفظين وعبر عن رأيه من خلال ما ورد في جريدة الأخبار بحيث أصابه التشاؤم من هذا القانون لأنه خدم مبدأ الإدماج.

حيث يذكر سعد الله ان هذه الإصلاحات قد زادت من حدة التفاهم بين جماعة النخبة الجزائرية أنذاك حول مسألة الاندماج[2].

4– ايجابيات هذه الإصلاحات:

زالت هذه الإصلاحات بعض أحكام قانون الأهالي للجزائريين بالإضافة إلى توسيع دائرة الانتخاب فين المجالس المالية والبلدية للجزائريين عن طريق رفع عدد المنتخبين[3]، فمثلا بموجب هذا القانون تزايد أعداد المندوبين الجزائريين في المجلس البلدي على ألا يتعدى 12 مندوب بواقع مندوب لكل 100 مسلم جزائري[4].

كما أورد شارل أندري حوليان بأن هذا القانون أي قانون فيفري 1919 م يمكن اعتباره أهم قانون قبل نظام 1947 م في التشريع الجزائري[5].

---

[1] **الأمير خالد**: (20 فيفري 1875 م– 09 جانفي 1936 م)، هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر ولد في دمشق وتلى تعليمه الأول بها، اشتهر بلقب الأمير وهو عبارة عن لقب شرفي يدل على تفضيله. **أنظر**: حكيم بن شيخ، المرجع السابق، ص 57. وصل تعليمه بالجزائر لينتقل إلى مدرسة سانسير لتعلم العلوم العسكرية حيث شارك أثناء ح.ع.I إلى جانب القوات الفرنسية بعد ذللك بدأ نشاطه السياسي الذي لم يدم كثيرا حيث تم نفيه إلى فرنسا عام 1923 م. أنظر : مازن صلاح، حامد مطبقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931م–1939م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، إشراف: محمد عبد الرحمان برج، منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز 1984 م–1985 م، ص 22.

[2] أحمد مريوش، "بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية وانعكاساتها على النخبة الوطنية مابين 1919 م–1943 م"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة–الجزائر، ع9، ديسمبر 2015 م، ص 93.

[3] ياسين حمودة، المرجع السابق، ص 223.

[4] ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 68–69.

[5] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فرينا السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976 م، ص 50.

5- سلبيات هذه الإصلاحات:

خدمت إصلاحات فبراير 1919 م الفئة الموالية لفرنسا هذا الذي أدى إلى تعميق الهوة والتفرقة بين الجزائريين، إذ تمتعت فيها قليلة بمزايا هذه الإصلاحات على حساب سائر فئات الشعب[1]، كما ذكر احمد توفيق المدني بأن هذه الإصلاحات خيبت أمال الجميع[2].

ثالثا: عريضة الأمير خالد

برز الأمير خالد عقب نهاية الحرب الكونية الأولى، وللعلم فانه غادر الجيش الفرنسي بصفته مجند برتبه ضابط أهلي، وكان بروزه نتيجة ترأسه الوفد الجزائري الذي سافر إلى باريس لرفع مطالب الجزائريين أنذلك وتسليمها للرئيس ويلسون خلال مؤتمر الصلح المنعقد عام 1919 م[3].

قام الأمير خالد بتحرير عريضة (انظر الملحق) أظهر فيها حالة الجزائر آنذاك كما طالب بإدخال القطر الجزائري تحت رعاية جمعية الأمم غير أن مبادئ ويلسون فشلت في التنفيذ بسبب معارضة القوى الاستعمارية[4].

رابعا: تبلور الحركة الوطنية الجزائرية

يعتبر قانون التجنيد الإجباري الفرنسي 03/02/ 1912 م منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية الجزائرية[5] عن طريق بروز جملة من الاتجاهات وهي كالتالي[6]:

---

[1] ياسين حمودة، المرجع السابق، ص 225.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 162.

[3] عبد القادر خليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 م-1962 م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 م، ص 79.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 164.

[5] **الحركة الوطنية الجزائرية** (**Mouvement National Algérie**)، هي ذلك النضال السياسي (المدني)، الذي تزعمته التشكيلات الحزبية والجمعوية بعد الحرب العالمية الأولى، بهدف وضع حد لمرحلة الاستعمار وإعادة بعث الدولة الجزائرية وتوج بظهور جبهة التحرير الوطني في سبيل ذلك. **أنظر**: الطاهر الغول، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919م-1954م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: عاشوري قمعون، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمى لخضر-الوادي-، 2013م، ص 34.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 362، 364-365.

1- دعاة المساواة:

يمثلون جماعة النخبة الإصلاحية التي انشقت عن النخبة العصرية إذ أعلنوا التفافهم حول الأمير خالد، تبلورت أهداف هذا الاتجاه في المطالب التي رفعها خالد عام 1919 م ، علاوة على المطالب العشرة التي تقدم بها إلى رئيس وزراء فرنسا هيريو (Herriot) عام 1924 م نذكر من بينها:

– المساواة التي تحمل أعباء الخدمة العسكرية بين المسلمين والفرنسيين.

2- اتجاه استقلالي:

ويتجسد أساسا في تأسيس نجم شمال إفريقيا بتاريخ 20 مارس 1926 م من قبل عدد من العمال المغاربة والتونسيين إلى جانب الجزائريين من ابرز رجالاته مصالي الحاج[1]، هذا الأخير الذي كان يحظى بشعبية كبيرة[2] وردت في المصادر التاريخية الأبجديات الحركة الوطنية فيما علاقته بهذه الحرب " **لا تتفق الشهادات حول تاريخ إنشاء نجم شمال إفريقيا، ولا حول فريق مؤسسيه، هل أنشئ الحزب من قبل الجزائريين؟ ومن هم؟ أم الحزب الشيوعي هو صاحب المبادرة؟ في 1924م أم في 1926م؟**"[3] في 2 جويلية 1926م عقد هذا

[1] **مصالي الحاج**: ولد بتلمسان سنة 1898 م. **أنظر**: بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986 م، ص 13. لم تساعده ظروف الحياة على التعلم إلا بصورة محدودة جدا. **أنظر**: رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954م-1962م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، اشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2005م-2006م، ص 25. شارك في صفوف الجيش الفرنسي في ح.ع.I عام 1915 م كما انضم إلى الحزب الشيوعي سنة 1922 م، وانتخب رئيسا لحزب نجم شمال إفريقيا عام 1927 م ضف إلى ذلك عمله على تنظيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 م، توفي يوم 1974/06/03 م. **أنظر**: بسام العسلي، المرجع السابق، ص 13-14.

[2] Jasques Simon, **Le MTLD le Mouvement pour le triomphe des libertés** démocratiques (1947-1954) Algérie, l'harmattan, paris, 2003, p 21.

[3] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 م- 1939 م**، تر: أمحمد بن البار، جزئين، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011، ج1، ص 254.

الحزب اجتماع عام للدفاع عن المصالح الاجتماعية والمادية والمعنوية لمسلمي شمال إفريقيا، لكن وراء هذه الواجهة اخفت المطالبة بالاستقلال[1].

كما ندد النجم بالامبريالية الفرنسية من خلال منشور رفعه عام 1928م[2] بحيث نجد أن اللغة السياسية منذ عام 1927م بدأت في تغيير نبراتها ومفرداتها[3]، حظر هذا الحزب مرتين عام 1929م وسنة 1936م[4] لذلك يمكننا القول بان عقد العشرينيات تميز بولادة الحركة الوطنية في شكلها العصري[5]، بالإضافة لكونه " قرن تحرير الشعوب وتحقيق المعجزات "[6].

ليلية تأسيس حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1937م رافعا شعار "لا للاندماج لا للانفصال، نعم للاستقلال والتحرر"[7] بعد ذلك انشأ ما يعرف بالحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) في إطار العفو الشامل على مصالي الحاج بتاريخ 11 أوت 1946م، حيث تم عقد اجتماع يوم 13 فيفري 1947م بالعاصمة نصت قراراته على ما يلي[8]:

– مواصلة النشاط السري الذي سار عليه حزب الشعب سابقا.

---

[1] Ahmed Mehsas, **le Mouvement révolutionnaire En Algérie de la 1erguerre mondiale à 1954**, l'harmattan, France, 1984, p 55.

[2] محمد قنانش، محفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي (1926 م–1937 م) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.س]، ص 53.

[3] Mohammed Gueneche, **le Mouvement D´indépendance En Algérie entre les Deux Guerre (1919–1939)**, office nationale des publications universitaire, Alger, 1990, p39

[4] Kamel Kateb, **Européens indigènes et juifs en Algérie (1830–1962) Représentation et réalités des populations**, El Maarifa, Algérie, 2010, p 302-303.

[5] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 81.

[6] بهيج بحليس، **الحرب العالمية الأولى ونتائجها، موسوعة أحداث القرن العشرين**، دار نوبليس، بيروت، ط1، 2004 م، ص 12.

[7] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 27.

[8] قدادرة شايب، " تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945 م–1954 م)"، **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة–، الجزائر، مج أ، ع30، ديسمبر 2018 م، ص 147-148.

– ممارسة النشاط العلمي والشرعي عن طريق حركة الانتصار.

– إنشاء منظمة عسكرية سرية عرفت فيما بعد بالمنظمة الخاصة، والتي تعتبر رأس الحربة في المسار الثوري[1].

3– الاتجاه الإصلاحي:

مثل هذا الاتجاه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[2]، تأسست في شهر ماي بداية عام 1931 م، برئاسة عبد الحميد بن باديس[3].

ليخلفه محمد البشير الإبراهيمي[4] بعد وفاته[5]، عملت هذه الجمعية على رفع الحركة القومية بالإضافة إلى العمل على توجيه الأفكار السياسية بالرغم من أنها نشأت لأغراض وغايات دينية محصنة[6].

---

[1] أحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003 م، ص 304.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 368.

[3] **عبد الحميد بن باديس** (1989/12/04 م– 1940/04/16 م): ولد بقسنطينة، أبوه يدعى محمد المصطفى وهو من كبار أعيان قسنطينة، حفظ كتاب الله عزوجل كما أخذ عن علماء المنطقة وأبرزهم: الشيخ حمدان لونيسي، لينتقل بعد ذلك إلى جامع الزيتونة تحصل على اثره على شهادة التطويع عام 1912 م، وهو مؤسس ج.ع.م.ج. **أنظر: صالح فركوس**، "دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثورة الجزائرية (1954م–1962م)"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري–قسنطينة–، الجزائر، مج أ، ع28، ديسمبر 2007 م، ص 266.

[4] **محمد البشير الإبراهيمي**: ولد محمد بن البشير بن عمر الإبراهيمي يوم 1889/06/14 م بقبيلة ريغة الشهيرة التي تقع بولاية سطيف، بدأ حفظ القرآن وهو بعمر الثالثة، وانتخب رئيسا ج.ع.م.ج خلفا للراحل عبد الحميد بن باديس، أول من أيد جهاد الجزائر إبان فترة اندلاع الكفاح المسلح، توفي يوم 1965/05/20 م. **أنظر**: السعيد بويقار، **فلسطين في الأدب الابراهيمي دراسة تحليلية فنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الآداب شعبة أدب الحركة الوطنية، قسم اللغة العربية وآدابها، إشراف: حسن كاتب، غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة–، 2007م–2008 م، ص 72، 74–75.

[5] يوسف مناصرية المرجع السابق، ص 27.

[6] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات افيان،[د.د.ن]، [د.م.ن]، 1963 م، ص 28.

4- اتجاه إدماجي:

يعتبر فرحات عباس من أبرز أقطاب هذا الاتجاه، انشأ هذا الأخير في فيدرالية المنتخبين المسلمين بتاريخ 1927/09/11 م بزعامة ابن التهامي لينقسم في شهر جويلية 1938 م إلى تنظيمين الأول ترأسه فرحات عباس وأطلق عليه الاتحاد الشعبي الجزائري والثاني سمي بالتجمع الفرنسي - الإسلامي الجزائري بزعامة ابن جلول[1]، وفي هذا الصدد لا بد ان نشير إلى تأسيس فرحات عباس لكل من حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 م[2].

وحزب الاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري (U.D.M.A) في شهر ابريل 1946 م[3]، لا بد علينا أن نستحضر هنا قول فرحات عباس "**الثورة بالقانون أمر مستحيل أو تجربة جيلي** "[4].

5- اتجاه شيوعي:

وأخيرا لا بد ان نشير إلى الحزب الشيوعي الجزائري[5] الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي وأعلن عن تأسيسه في شهر أكتوبر 1936 م، حيث لم يكن له دور بارز وملموس في المسار النضالي للحركة الوطنية، من

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 377.

[2] عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 م-1985 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2004 م-2005 م، ص 129.

[3] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 148-149.

[4] فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الجزائر**، المصدر السابق، ص 79.

[5] **الحزب الشيوعي الجزائري:** تهدف هذه التسمية أساسا إلى اضفاء مسحة وطنية على هذا الحزب. **انظر:** مصطفى أوعامري، " الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920 م-1954 م"، **مجلة الحضارة الاسلامية**، جامعة وهران1، ع29، جوان 2016 م، ص 458.

ابرز أقطابه عمر أوزقان[1] غير هذا الحزب اسمه في إطار إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد مجازر 8 ماي 1945 م إلى أصحاب الحرية والديمقراطية[2].

خامسا: مشروع قانون بلوم فيوليت 30 ديسمبر 1936 م

يعتبر مشروع موريس فيوليت[3] لبنة أساسية وحجر الأساس لذلك المشروع الذي أتى بعده وهو مشروع بلوم فيوليت، هذا الأخير الذي عمل على إعادة إحياء المشروع الأول[4]، حيث بقي موريس فيوليت يأمل في إنجاح مشاريعه الإدماجية في الجزائر، وبالخصوص خلال فوز الجبهة الشعبية وتزعمها السلطة في فرنسا، إذ كان فيوليت يعول كثيرا على دعم رئيس الحكومة ليون بلوم، خصوصا بعد الوعد الذي قدمه له هذا الأخير بالمساعدة[5].

عرض وزير الدولة في ولاية مشرعه بتاريخ 15 /10/ 1936م على مجلس الوزراء وفي 30 ديسمبر أعلن عنه في الجريدة الرسمية الفرنسية[6]، اشتمل هذا المشروع على 8 فصول و50 مادة، نصت على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[7].

---

[1] **عمار أوزقان**: (1910/03/07 م-1981/03/05)، ينتمي إلى عائلة من منطقة العزازقة بالقبائل الكبرى يعتبر من دعاة مجمع متعدد الأجناس، عين كاتب للحزب الشيوعي الجزائري ثم سكرتيرا عام 1943 م ليتم طرده من الحزب 1947 م، التحق بجبهة التحرير الوطني عام 1958 م. **أنظر**: محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 49-50.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 379.

[3] **مورسي فيوليت** (1870 م-1960 م): سيناتور ماسوني وعضو قيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي عين حاكما للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1925 م-1927 م. **أنظر**: لمياء قريوة، " مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر"، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، ع4، ديسمبر 2012 م، ص 315.

[4] **خميسة مدور**، " مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936 م-1938 م"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي –الجزائر، ع7، [د.س]، ص 119.

[5] فتيحة قشيش، " موقف المستوطنون الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر"، **مجلة مدارات تاريخية**، مج1، ع2، جوان 2019 م، ص 419.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 380.

[7] خميسة مدور، المرجع السابق، ص 119.

نذكر منها بعض النقاط التالية[1]:

1– تمكين الجزائريين من انتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي.

2– القيام بإصلاح تعليمي وزراعي لصالح الأهالي.

3– إعطاء بعض مناطق الجنوب (المناطق العسكرية) الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة.

ومن بين فئات الأهالي الجزائريين التي يحق لها الحصول على المواطنة الفرنسية[2]:

* المشتغلين بالجيش الفرنسي ومن بينهم:

– الأهالي الذين أنهوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط.

– الحائزين على الصليبْ الحربي أو ميدالية عسكرية.

تباينت المواقف من هذا المشروع لا سيما فيما يخص أقطاب الحركة الوطنية:

– فمثلا جماعة النخبة رأت فيه بأنه يتماشى مع سياسة فرنسا القائمة على فكرة الاندماج في الجزائر، إضافة لكونه يعمل على تحقيق آمال المسلمين الفرنسيين المشروعة، وللإشارة فإن عدد المتحصلين على المواطنة الفرنسية تضاعفت خلال سنتي 1936 م-1940 م[3].

السنة	1936 م	1940 م
المجموع	2406	30546

– أصدر مؤتمر الإسلام بيانًا أوضح من خلاله حجم الاتحاد الذي سينبثق بين فرنسا والجزائر من وراء هذا المشروع جاء هذا على لسان الدكتور يشير: " تأكيد تبجيلي لإدارة الاتحاد النهائي بين فرنسا والمسلم الجزائري،

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 380.

[2] خميسة مدور، المرجع السابق، ص 119.

[3] نفسه، ص 120، 124.

كما أكد فيه تعلقه بكل من مشروع فيوليت وبالحكومة التي كان لها الفضل فيه (المشروع)[1].

– مصالي الحاج الزعيم الوطني أعلن في مارس 1937م عن رفضه لهذا المشروع بحيث صرح بما يلي: " إن المشروع ضد الديمقراطية، ويتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار بزيادة عبيده إلى 200.000 تابع تفاقم مصير ستة ملايين ونصف من الفلاحين والعمال، وصغار التجار، وقدماء العسكريين..."[2].

سادسا: إصلاحات 7 مارس 1944 م

حددت أمرية ديغول[3] الصادرة بتاريخ 7 مارس 1944 م الأشخاص الذين لهم الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية وبذلك يتم تسجيلهم مباشرة على القوائم الانتخابية ومن بين هؤلاء نذكر[4]:

1– الضباط القدامى الذين انتسبوا إلى مختلف وحدات قطاع الجيش الفرنسي.

2– حامل القلادات الرسمية أو أوسمة شرف.

نص البند الأول من هذه الأمرية على مساواة الجزائريين في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، أما بالنسبة للبند الثاني تضمن في طياته إلغاء القوانين الاستثنائية إضافة إلى مساواة الجزائريين أمام القانون مع الفرنسيين، علاوة على حق المسلمين في الخضوع لشريعتهم الإسلامية كذلك فيما يتعلق بالأحكام[5].

---

[1] لمياء قريوة، المرجع السابق، ص 331.

[2] نفسه.

[3] **شارل ديغول:** (22 نوفمبر 1890 م – 9 نوفمبر 1970 م) ينحدر من أسرة فرنسية من الطبقة البورجوازية، فيما يخص وضعيتها العقائدية فهي مسيحية محافظة، جمع ديغول بين العمل السياسي والعسكري والفكري شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، شكل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 3 جوان 1943 م مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة بداية من شهر جانفي 1959 م إلى غاية 1969 م، **أنظر:** لزهر بديده، **الحركة الديغولية في الجزائر (1940 م– 1945 م) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، إشراف: محمد العربي الزبيري، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009 م–2010 م، ص 20.

[4] خميسة مدور، "أمرية 7 مارس 1944 م، والمعاجلة الديغولية للمسألة الجزائرية"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –، مج 7، ع3، ديسمبر 2021 م، ص 67–68.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930 م–1945 م**، ج3، المرجع السابق، ص 219.

ركز ديغول في هذه الأمرية على ضرورة تحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات الشعبية بالإضافة إلى رفع الأجور، كما أشار إلى زيادة عدد المسلمين الجزائريين في المجالس العامة التي تختص بمناقشة المصالح المحلية [1]، من أبرز النقاط التي تضمنتها كذلك المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كثير من الأمور وعلى رأسها المنح العائلية للجنود ورواتبه الجنود إضافة إلى رواتب الموظفين في الحكومة[2].

-إذا وبمقتضى هذا الإصلاح تم تجنيس ما نسبته 50 إلى 70 ألف جزائري مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية[3].

قوبلت إصلاحات ديغول بالرفض من طرف أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية التي اجتمعت على انه مشروع تجاوزه الزمن[4] باستثناء قله من الموظفين الضالعين في ركاب السلطة الفرنسية[5]، ولتوضيح الصورة أكثر نستعين بما قاله احد المؤلفين الفرنسيين المتخصصين في شؤون شمال إفريقيا حول هذه النقطة حيث جاء على لسانه: " **رحب به المعتدلون، ورفضه الإبراهيمي العلماء ومصالي (حزب الشعب) وطالب عباس بإقامة علاقة بين الشعب (الجزائري والفرنسي)، وطالب أوزقان (شيوعي جزائري) بزيادة الحقوق السياسية للجزائريين** "[6].

أبرز صور رفض الجزائريين لهذه الأمرية هي الكتابات التي دونت على الجدران منددة بذلك بالسياسة الاستعمارية الفرنسية ومؤكدة بأن الجزائر ليست مستعمرة وإنما أمة، ومن صورها كما تضمنتها تقارير الشرطة آنذاك **Algérie oui , citoyenneté Française non بمعنى لا للمواطنة الفرنسية نعم للجزائر**[7].

---

[1] فتيحة قشيش، المرجع السابق، ص 420-421.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 220-221.

[3] فتيحة قشيش، المرجع السابق، ص 421.

[4] خميسة مدور، **أمرية 7 مارس 1944 م**، المرجع السابق، ص 69.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 222.

[6] نفسه، ص 223.

[7] خميسة مدور، **أمرية 7 مارس 1944 م**، المرجع السابق، ص 70.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية

يمثل الجانب الاجتماعي ميدان هام لكونه تتوقف عليه حياة الشعب وسعادته وتَكاثره[1]، لذلك تنحصر ابرز الانعكاسات في جملة من المظاهر التالية:

أولا: الهجرة[2]

هروبًا من قانون التجنيد الإجباري الفرنسي[3]الصادر عام 1912 م القاضي بإحداث التجنيد العسكري للأهالي الجزائريين[4]والذي فرضته السلطات الاستعمارية الفرنسية على الشباب الجزائري التجأت الكثير من العائلاتْ الجزائرية إلى الهجرة[5].

1- هجرة الجزائريين نحو بلدان المغرب والمشرق العربي:

شهدت سنة 1911 م هجرة جماعية للعائلات الجزائرية من أطفال ورجال و نساء بالرغم من المخاطر التي كانت تعترض حياتهم في مجموعة من المدن التالية: سبدو، سطيف، مليانة، تلمسان، قسنطينة،

---

[1] الشريقي، **الجزائر في القرن العشرين**، دائرة المعارف والعلوم الدولية، تونس، ط1، 1955 م، ص 51.

[2] **الهجرة: لغة:** مشتقة من الفعل هَجَرَ، ونقول هَجَرَهُ هِجْرًا بالفتح، هِجْرَانًا بالكسر: بمعنى صرمه والشيء: تركه كأهجره، وهما يتهاجران ويَهْتَجِرَانْ بمعنى يتقاطعان، والهِجرةُ بالكسر والضم تقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى، هاجَر والهجرة هجرتان هجرة إلى الحبشة وهجرة إلى المدينة. **أنظر:** مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، **القاموس المحيط**، مر: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008 م، ص 1676. **أما اصطلاحا:** عرفها الأستاذ إيفرت لي (Everde-Lee) على أنها:"التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون تقييدها بمسافة معينة وإذا كانت حرة أو إجبارية، داخلية أو خارجية. **أنظر:** رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 1 جانفي 2007 م، 31 ديسمبر 2007 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، إشراف: الطاهر بن خرف الله، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 م-2009 م، ص18.

[3] جمال خرشي، المرجع السابق، ص 357.

[4] Mahfoud Kaddache, Djilali Sari, **L'Algérie dans L'Histoire la résistance politique (1900-1954) Bouleversements Socio-économiques**, officetions publication universitaires, Alger, p24.

[5] جمال خرشي، المرجع السابق، ص 357

الرمشي، ندرومة[1]. نحو الحجاز، تركيا...إلخ[2]، غير ان أبرز الهجرات التي هزت الجزائر آنذاك هي الهجرة التلمسانية عام 1911م والتي مثلت هلعا حقيقيا للسلطات الاستعمارية في تلك الآونة[3]، حيث أوردت صحيفة صدى وهران " L'écho d'Oran " أن 1.200 شخص هاجر تلمسان من بين 25.000 من مسلمي المدينة[4]، علمًا بأن الهجرة الجماعية من المناطق المحتلة في القانون الدولي الإنساني تعتبر جرائم حرب[5].

عملت مجموعة من الأطراف على الدعوة لهذه الهجرة أهمها المفتي شلبي جلول الذي حذر من خطاب منذ 1908 م بتلمسان بخطورة العيش وسط المشركين، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته رجالات الطريقة الدرقاوية[6]، وفي هذا الصدد صرح الحاكم العام للجزائر ليتو بأن هذه الهجرة الجماعية مرادها التعصب الإسلامي علاوة على تحريضات الخارج، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الجزائر[7].

بلغ عدد المهاجرين الجزائريين بنحو 20.000 مهاجر سنة 1911 م بسوريا، كما تم تسجيل نفس العدد تقريبا بالمغرب الأقصى حسب ما أوردته مجلة العالم الإسلامي[8]، والإشارة فان أبرز المدن في المغرب الأقص التي عملت على استقطاب المهاجرين الجزائري نذكر: وجدة، تطوان، فاسْ[9]، فيما يخص تونس هي الأخرى نسبة

[1] إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 م–1962 م**، جزئين، دار الغرب، الجزائر، 2006 م، ج1، ص 293.

[2] عمار عمورة، نبيل داودة، المرجع السابق، ص 298.

[3] إبراهيم مهديد، "مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية – وهران عمالة نموذجا –"، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران – الجزائر –، ع5/4، ديسمبر 2003 م/ جوان 2004 م، ص 124.

[4] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 م إلى اندلاع حرب التحرير 1954 م**، تر: محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مج2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013 م، ص 368.

[5] عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 204.

[6] بشير يلس شاوش، "تقرير باريديت Barbedette حول هجرة تلمسان لسنة 1911 م"، **مجلة أفكار وآفاق**، ع3، 2012 م، ص 82.

[7] عمار بوحوش، الملرجع السابق، ص 222.

[8] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 321.

[9] فارس العيد، **علاقات الجزائرية بالمغرب الأقصى وتونس (1848 م– 1930 م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: حمدادو بن عمر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1–أحمد بن بلة–، 2016 م- 2017 م، ص 64-74.

المهاجرين الجزائريين إليها يعادل سابقتها حسب ما أدلى في هذا المؤلف، سجلت مصر من 10 إلى 15.000 مهاجر جزائري أما بالنسبة لفلسطين تراوحت ما بين 2.500 إلى 3.000 مهاجر، جزيرة العرب هي الأخرى سجلت من 5 إلى 7.500 مهاجر، وعن تركيا الحالية قدر مهاجرينا فيها بـ 5 إلى 6.000 مهاجر آنذاك، بالإضافة إلى تسجيل أعداد أخرى في مجموعة من الولايات العربية من الدولة العثمانية والهند وإيران[1].

شنت الإدارة الفرنسية حملة دعائية شرسة ممثلة في صحافتها الدعائية التي عملت على دعوة الأهلي الجزائريين للبقاء في بلادهم، حيث صرح الحاكم العام لافوغياغ LAFERRIERE بما يلي: " **يجب على مسلميْ القطر الجزائري على أن لا يصدقوا ما يخدعون به من الوعود الباطلة كي لا يبيعوا أراضيهم ومواشيهم بثمن بخس لأجل الهجرة إلى الديار الشامية، وإلا فإنهم سيقعون في ذل كبير وفقر خطير... وإنما يبقون في وطنهم آمنين شاكرين فضل الجمهورية الفرنسية التي منعتهم من الوقوع في الأخطار والمهالك**"[2].

لم تحن الحرب الكونية الأولى حتى كانت حركه هجره الجزائرية نحو بلاد المشرق بلغت ذروتها وترجم ذلك من خلال النوادي الثقافية والحركات السياسية والتواصل بين كلتا البلدين[3] بالرغم من أن فرنسا اعتبرت صلة الجزائريين بالمشرق العربي نوع من الضياع والتعبئة والاستلاب[4] إلا أن المهاجرين الجزائريين تمكنوا من تولي المناصب العليا في الشرق الأدنى كما حظوا بسمعه طيبه ومكانه وعاشوا في كنف الحرية هناك[5].

[1] بشير بلاح، الملرجع السابق، ص 321.

[2] نادية طرشون،" الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام بين عامي 1899 م و 1899 م من خلال التقارير الرسمية الفرنسية: تقرير محافظ المدينة وتقرير لوسياني"، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران – الجزائر –، 30-31 جويلية/ ديسمبر 2016 م، ص 36-37.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، 4 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م، ج4، ص 196.

[4] سعيد بوخاوش، **الاستعمار الفرنسي وساسة الفرنسة في الجزائر**، دار تفتيليت، الجزائر، 2013 م، ص 156.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2**، المرجع السابق، ص 124،

وابتداء من سنه 1932 م استقر المعسكريون وتلمسانيون في المغرب الأقصى ثم تبعهم أعضاء من قبائل بني عمر وبني هاشم وخلال عام 1937 م توجه بعض من القبائل الجزائرية قبل سوريا وتونس وراحت أعدادهم تتضخم شيئا فشيئا[1].

ساهم المهاجرون الجزائريون في إحداث نهضة علمية وثقافية في المناطق التي استقر بها[2] فعلى سبيل المثال ورد في التقرير الرسمي الذي أعده **كادي** عام 1916 م أن عدد الطلبة الجزائريين الذين يزاولون دراستهم بالأزهر يقدرون ب 29 طالب[3].

2- هجرة الجزائريين نحو فرنسا:

سجلت هجرة الجزائريين نحو فرنسا نقطة بارزة في تاريخ الجزائر المعاصر إبان القرن 20 م خاصة بعد صدور قانون 15 جويلية عام 1914 م[4] الذي الغي بموجبه مرسوم 16 ماي الصادر سنة 1874 م المقيد للهجرة، ذلك أن المهاجرين أتيحت لهم فرصة محاكاة المجتمع الفرنسي في مأكله ومشربه وملبسه، بالإضافة إلى الاطلاع على الاتجاهات السياسية التي كانت سائدة في فرنسا في جو من الحرية المعدومة في الجزائر ناهيك عن معرفه عقلية الطبقة العاملة هناك[5].

---

[1] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900 م-1954 م الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 م، ص 50.

[2] علجية مقيدش،"قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 173.

[3] عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 م-1918 م)**، دار هومة، الجزائر، 2007 م، 179.

[4] **قانون 15 جويلية 1914 م:** وهو عبارة عن قانون أصدرته الحكومة الاستعمارية الفرنسية، سمح بحرية هجرة الجزائريين نحو فرنسا واعتبرها هجرة داخيلية طبقا للتصريح الصادر بتاريخ: 1848/11/04 م والذي يعتبر الجزائر عبارة عن مقاطعة فرنسية وهي بذلك تعد امتدادا للتراب الفرنسي. **أنظر:** علي زين العابدين، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914 م-1962 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013 م-2014 م، ص 22.

[5] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، 1914 م-1939 م نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م، ص 16، 22.

تحول المهاجرين الجزائريين من عملهم الأصلي إلى عمال بالمصانع الفرنسية نظرا للحتمية والظرفية التي فرضتها السلطات الاستعمارية عليهما لذاك والجدول التالي يوضح ذلك[1]:

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000	مرسيلسا	المصافي، المرافئ، المصابن
1500	بادي كاليه	مصانع تعدينية، مناجم
بين 700 و800	باريز	شركات النقل، مصانع السكر، ورشات

ساهم القرار الصادر بتاريخ 17 جويلية عام 1936 م الذي تم بموجبه رفع كل القيود التي كانت تعرقل الهجرة ودفع هذه الأخيرة من جديد، وفيما يلي عرض لإحصائيات تبرز حركه المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا خلال سنوات مختارة ومنحصرة أساسا خلال الفترة الممتدة من 1914 م إلى غاية 1939 م[2]:

السنة	المهاجرون	العائدون	عدد المهاجرين الفعلي
1914	7444	6000	1444
1916	34755	9044	21711
1919	5568	17497	11929
1922	44466	26289	18197
1924	71028	57467	13561
1936	27200	11222	15978
1939	34419	32674	8255

– أصبحت هناك جالية جزائرية في العديد من البقاع والبلدان العربية والإسلامية منها تونس، المغرب الاقصى، فلسطين، مصر، تركيا، سوريا وحتى البلدان الأوروبية وعلى رأسها فرنسا[3].

ثانيا– انغماس كثير من المجندين الجزائريين نتيجة احتكاكهم بأقرانهم الفرنسيين أثناء فترة الحروب في مهاوي السقوط الأخلاقي والاجتماعي مثل: شرب الخمور أدى إلى انقطاع صلتهم مع أهلهم، ولولا مجهودات رجالات

[1] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين** ، ص 13.

[2] نفسه، ص 20، 22-23.

[3] إدريس خضير، المرجع السابق، ص 294.

الإصلاح في الجزائر لضاعت مقومات الأسرة والأمة الجزائرية[1] لأن السياسة الاستيعابية الاستعمارية كانت تهدف إلى إزالة الذاتية الجزائرية لخلق أقلية جزائرية نخبة تكون في خدمة الاستعمار[2].

ثالثا– ساهمت قضيه البديل بالنسبة للمجندين الجزائريين في زيادة الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري[3].

رابعا– بروز فئة المعوزين والفقراء والبطالين في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى انعدام الأمن[4].

خامسا– ترمل الآلاف من النساء الجزائريات وتيتم عشرات ألاف الأطفال الجزائريين ضف إلى ذلك الطاقات البشرية الجزائرية التي أهدرت في صفوف الجيش الفرنسي على ساحات القتال[5].

سادسا– انتشار ظاهره الجوع والمرض في الجزائر وخير دليل على ذلك ما ورد في هذا القول: " لقد غدا بعض الناس ينقب الشعير من روث خيول العسكر كي يجففه ويطحنه وأكل لحم الحمير والكلاب وحتى لحم الأطفال أحيانا، ولهذا انتشر السل وفتكت الأمراض بالأطفال خاصة"[6].

سابعا–بروز الطبقات الاجتماعية التالية:

* **البروليتاريا (طبقه العمال):** نستعين في هذا الصدد بقول فرحات عباس: " **من النتائج التي أسفر عنها استعمار بلادنا ظهور نمط اجتماعي كان غير معروف في العالم الإسلامي ألا وهو النمط البروليتاري** "[7].

* **الطبقة البرجوازية:** نستشفها من خلال ما ورد في تصريح مصالي الحاج: " **خلال إجازة ثانية إلى تلمسان في أغسطس 1919 م لاحظت أكثر من المرة الأولى نمو البرجوازية،... الحرب ساهمت في إنشاء**

[1] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 436.

[2] أحمد محساس، **الجزائر ثورة وديمقراطية**، دار المعرفة، الجزائر، [د.س]، ص 33.

[3] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 438.

[4] نفسه، ص 434-435.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 354-355.

[6] عمر الديراوي، **الحرب العالمية الأولى عرض صور، دار العلم للملايين**، بيروت، ط15، 1997 م، ص 212.

[7] فرحات عباس،**الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الجزائر**، المصدر السابق، ص 51.

برجوازية جديدة...، إن هذه البرجوازية الصغيرة ستعطي في ما بعد أجيال تلتحق بسرعة بالمدرسة الفرنسية أو العربية بالحركات السياسية"[1].

نستحضر في هذا الإطار منظور الجيلالي اليابس- من أبرز علماء الاجتماع والاقتصاد في الجزائر[2]- حول مفهوم الطبقة الاجتماعية نظرا لخصوصيتها حيث أعتبر بأنه لا يوجد طبقات مستقلة وأبدا رأيه في ضعف الحراك البرجوازي البروليتاري التاريخي للجزائر، لأنه يرى بأنه لا يمكننا الحديث عن طبقة من الطبقات الاجتماعية. بشكل عام او الطبقات العمالية بوجه خاص إلا تحت توفر ظروف معينة وعلى رأسها تشكيل أسواق (قوة العمل والمنتوجات)[3].

[1] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 91-92.

[2] فكروني زاوي، " العقلانية في فكر جيلالي ليابس "، **مجلة دراسات إجتماعية**، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، ع1، ديسمبر 2017 م، ص 9-10.

[3] سالم بوداود، " التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري الإمكانيات والحدود "، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمى لخضر-الوادي-، ع18، أكتوبر 2016 م، ص 82.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية

خلف التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى والثانية جملة من الانعكاسات الاقتصادية أهمها:

أولا: الصناعـــة

كان التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين يحمل في طياته سلبيات وايجابيات على مستوى المجال الصناعي وقد برزت هذه الانعكاسات في ما يلي:

– سعت فرنسا للعمل على تغطية مسألة المجهود الحربي الفرنسي من خلال المواد الأولية التي حولتها من الجزائر إلى فرنسا[1]، والجدول الآتي يوضح صادرات الحديد من الجزائر إلى فرنسا[2]:

السنة	الإنتاج	التصدير
1914 م	325.199 طن	300.060
1915 م	340.622 طن	332.510
1916 م	289.940 طن	275.870
1917 م	376.320 طن	352.032
1918 م	410.230 طن	390.290

– بعد انهزام فرنسا سعت دول المحور لاستغلال خيرات وثروات الجزائر مما أدى إلى ارتفاع عدد المطالبين بهذه الموارد وذلك نتيجة توقف النشاط الصناعي في فرنسا، عكس الجزائر التي تم فيها إقامة مجموعة من المشاريع

[1] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 105.

[2] حياة تابتي، **الحرب العالمية الأولى**، المرجع السابق، ص 119.

الصناعية بها أبرزها إنشاء مصنع لتصفية الزيوت ومصنع الزجاج بوهران، والغرض من إنشاء هذه المصانع هو تحويل إنتاجها إلى فرنسا وتعويض العجز الذي أصابها[1].

– اكتساب أهالي المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي مختلف الحرف اليدوية في الصناعات المحلية[2].

– أرهقت الضرائب كاهل الأهالي الجزائريين فقد شهدت ارتفاعا كبيرا، وعلى سبيل المثال ما سجلته عمالة قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 1927 م إلى 1937 م[3].

السنة	1927	1928	1929	1933	1934
حقوق التسجيل	28456344	40551061	45328558	34029000	31365000
الرسوم على الطوابع	8717689	10297147	11968864	12344000	11191000
ضريبة الدخل	2700633	3362626	4276485	3277000	3941000
الرسم على الأملاك	15581223	8667755	15240699	2983000	3659000
منتجات الغابات	17245540	13293816	20748501	58145000	8246000
منتجات مختلفة	203372	64404	66134	64000	121000
المجموع	**72904801**	**760236909**	**97629204**	**58511500**	**58523000**

[1] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 105-106.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 287.

[3] عبد المنعم هامل، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من (1900 م–1954 م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة(ل.م.د) في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، إشراف: علي بن حويدقة، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس–سيدس بلعباس–، 2015 م–2016 م، ص 133.

ثانيـا: الزراعـــــــة

اغتصبت فرنسا مختلف الثروات التي تتمتع بها الجزائر من بينها الحبوب وكان غرضها من ذلك هو مواجهة أعباء الحرب في حين كان إقتصاد الجزائر في تدهور خاصة في المجال الزراعي[1]، والجدول الآتي يوضح كميات إنتاج الشعير والقمح الصلب في عمالة قسنطينة خلال الفترة الممتدة ما بين (1919 م- 1939 م)[2]

السنة	المساحة المزروعة (هكتار)		الإنتاج (قنطار)		المردود قنطار / هكتار	
	قمح صلب	شعير	قمح صلب	شعير	قمح صلب	شعير
1919	438245	445817	1678184	1814664	3.83	3.99
1923	403842	445492	2163223	3165356	5.43	7.10
1924	463325	492423	759047	868117	1.63	1.76
1929	617207	660922	2661158	3157849	4.31	4.77
1930	659729	752686	1818328	2355657	2.76	3.13
1934	506441	592246	2728227	4098246	4.99	6.92
1939	517245	556908	2768531	4542603	5.35	8.15

استغلت فرنسا إمكانيات الجزائر الحيوانية وذلك خلال الحرب العالمية الأولى، فقد استحوذت على المساحة الزراعية التي قدرت بـ: 20 مليون هكتار ولا ننسى المعمرون الذين استحوذوا على 1074035 هكتار يستغل منها 160479 لزراعة الكروم وغيرها، وأصبح الجزائري خماسا عند المعمرين وبثمن زهيد، هكذا أصبحت تعتمد صادرات فرنسا على الاقتصاد الجزائري[3] لذلك نجدها تعمل على تهميش الفلاح واغتصاب أرضه[4].

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، ص 444.

[2] عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 60.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 115.

[4] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(دراسة)**، 4أجزاء، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015 م، ج4، ص 252.

ساهمت عودة المجندين الجزائريين في أنشاء طبقة برجوازية بمدينة تلمسان حيث أصبحوا في بضعة سنوات رجال أعمال يبيعون ويشترون في أنحاء مختلفة من تلمسان بعدما كانوا فلاحين وحرفيين بسطاء،[1] كما ساهمت عودة المجندين الجزائريين في شراء 40.440 هكتار من الأراضي الخاصة من الأوروبيين وذلك سنة 1919 م[2].

تعرضت معظم المناطق الجزائرية للمجاعة وذلك بسبب أن فرنسا التي أجبرت الفلاحين الجزائريين على دفع منتجاتهم الزراعية لمراكز تخزين الحبوب، وكان غرضها من ذلك هو خدمة اقتصادها أثناء الحرب[3].

تراجع إنتاج الحبوب في الجزائر وذلك بسبب إنتاج الخمور بدل الحبوب وكل ذلك راجع لسياسة فرنسا المنتهجة وكان غرضها هو إدخال بعض المزروعات على حساب الزراعة المعاشية[4].

اتخذت الإدارة الفرنسية العديد من الإجراءات لكي تغطي نفقات الحرب كتصدير عدد كبير من الأغنام نحو فرنسا وذلك لتغطية الطلبات حولها. ولم تتوقف هنا بل لجأت إلى فرض ضرائب على المنتجات الغذائية[5].

كان التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الأهالي الجزائريين سببا في ترك العديد من المزارعين الجزائريين بدون عمال هذا من جهة ومن جهة أخرى نجم عن هذا الأمر نقص في اليد العاملة[6].

---

[1] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 91.

[2] ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين(1918م–1939م)**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001 م، ص 66-67.

[3] حورية طبعه،**السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 م– 1954 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل.م.د) تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، اشراف: عبد المالك بوعريوة، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد دراية–أدرار–، 2018 م–2019 م، ص 104.

[4] نفسه.

[5] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 105-106.

[6] بلقاسم ميسوم،" سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال فترة 1930 م–1945 م"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة –الجزائر– ، ع6، جوان 2013 م، ص 58-59.

ثالثـــا: التجـــارة

سعت الإدارة الفرنسية لاحتكار التجارة الجزائرية مما جعل الميدان التجاري للجزائر يتأثر باندلاع الحرب[1].

فطيلة فترة الحرب كانت صادرات الجزائر ترسلها الحكومة الفرنسية إلى بلدها، فبلغت قيمة تلك الصادرات حوالي 32 مليون فرنك فرنسي سنة 1913 م[2]، والجدول الآتي يرصد أهم الصادرات الجزائرية لسنة 1913 م[3].

السلع	الحجم	القيمة – فرنك
الخمور	4.758.562 هكتلتر	146.564.000
الغنم	1.190.348 رأس	49.756.000
القمح	1.166.486 قنطار	33.360.000
الحديد	1363،400 طن	18.134000
الشعير	945302 قنطار	1.6826000
الفواكه	459.001 قنطار	16.559.000
التبغ	60554 قنطار	13.288.00
الصوف	97.116 قنطار	13.111.000
الجلود المختلفة	25.441 قنطار	10.887.000

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 108.

[2] عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870 م–1930 م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف: لمياء بوقريوة، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر–باتنة–، 2013 م–2014 م، ص 126.

[3] رتيبة لخضاري، **السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري 1830 م–1914 م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف: أبو بكر الصديق حميدي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، 2013 م–2014 م،ص 51.

عرفت صادات الجزائر نحو فرنسا ارتفاع طفيف فقد بلغت سنة 1939 م حوالي 5200 فرك وقدرت سنة 1941م بـ: 7590 مليون فرنك، يمكن القول أن الأهالي الجزائريين عرفوا عجز في المواد الغذائية وذلك بسبب تصدير الإدارة الفرنسية ما تنتجه الجزائر نحو فرنسا[1].

يرى بعض المحللين السياسيين أن استفحال الأزمات الاقتصادية في الجزائر إلى جانب الانفجار الديمغرافي والأوضاع الاجتماعية المتردية شكل الحجر الأساسي الذي أدى إلى اندلاع الثورة سنة 1945 م[2].

[1] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 107-108.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(دراسة)**، 4 أجزاء، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014 م، ج1، ص 26.

المبحث الرابع: الانعكاسات العسكرية

كان تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي خاصة في حروبها منذ وطأة فرنسا على أرض الجزائر دور بارز في اكتساب الشباب الجزائري خبرة عسكرية[1]، بالإضافة إلى مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى والثانية كل هذا أدى إلى حدوث انعكاسات غطت كل الميادين بما فيها المجال العسكري نذكر فيها ما يلي:

التحق المجندون الجزائريون بالثوار المتواجدين في الجبال وذلك بعد فرارهم من الجيش الفرنسي، وانطلاقا من كل هذا تم إعداد مجموعات وفرق مسلحة تقوم بالهجوم على الجزائريين لمنع التحاقهم بالثوار ومن أبرز الثورات الشعبية الجزائرية إبان القرن العشرين نذكر:

أولا– الثورات الشعبية:

1– ثورة بني شقران 1914 م:

تعد **بني شقران**[2] من أهم مدن معسكر حيث تعد هذه الأخيرة عاصمة دولة الأمير عبد القادر[3].

أ –أسباب الثورة: أبرز العوامل التي أدت إلى قيام **ثورة بني شقران** نذكر من أهمها:

مرسوم التجنيد الإجباري: لقد تأثر المجتمع الشقراني الذي يعتبر غيورا على أرضه من خلال تجريد الأراضي من أصحابها، فقد عرفت عملية نزع الأراضي حركة استيطانية واسعة[4]، مما ولد الحقن الدفين اتجاه سياسة فرنسا التعسفية[5].

---

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 467.

[2] **بني شقران:** تقع شمال غربي الجزائر، تقدر مساحتها الإجمالية ب: 330.000 كلم^2 وتبلغ الكثافة السكانية بها وسطا 46 ن/كلم^2 وغربا 20 ن/كلم^2 بينما شرقا لا تتعدى 2 ن/كلم^2 الواحد، تشترك جبال بني شقران ثلاث ولايات: سيدي بلعباس غليزان، معسكر، حيث تحتل هذه الأخيرة 60% من مجموع المساحة 220.000كلم^2. **أنظر:** عدّة بن داهة،"ثورة بني شقران (1914 م) وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي"، **مجلة عصور الجديدة** ، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران1، ع 11-12، فبراير 2013 م- 2014 م، ص 315،

[3] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المصدر السابق، ص 222.

[4] عدّة بن داهة المرجع السابق، ص 306.

[5] نفسه.

عملت فرنسا من خلال اقتحامها منطقة بني شقران من أجل إجراء عملية إحصاء الشباب الذين بلغوا سن التجنيد وكان ذلك في 1914/10/5 م، وقد قامت بهذه العملية كتيبة عسكرية مما أدى إلى رفض زعماء منطقة بني شقران تجنيد أولادهم تحت راية الكفار[1].

عاد المجندون الجزائريين الذين شاركوا في الحروب الخارجية لفرنسا وقاموا برواية وضعهم في مقدمة الجبهات وعن الهزائم حيث منعت فرنسا عودة هؤلاء الجنود ألى ديارهم مما زاد من غضب السكان الذين يقطنون أرجاء الجزائر ومن دائرة معسكر وجبال بني شقران[2] وكل ذلك الغضب و العصبية عندما شرعت الإدارة الفرنسية إنشاء قوائم تخص المجندين الجزائريين للتعبئة العامة في أوائل سبتمبر 1914 م[3].

ب- التحضير للثورة:

جاء اتفاق السكان على معارضة تجنيد أولادهم في صفوف الجيش الفرنسي نتيجة اجتماع قاموا به حيث يعتبر هذا الأخير انطلاقة لانتفاضة[4] سكان قرية سيدي دحو بسيدي بلعباس حاليا في 1914/8/29 م وسكان بني شقران بمعسكر في 1914/9/22 م، وقد ضمت هذه الانتفاضة باقي المناطق المختلفة منها: الفراقيق، بني ج-نسيف، أولاد سعيد، بني خنيس، حجاجة وغيرها[5].

ج- نتائج الثورة:

بعد انتهاء ثورة بني شقران يمكننا أن نتعرف على أهم نتائجها فيما يلي:

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009 م، ص 36.

[2] علجية مقيدش،" قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 174

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق،ص 270.

[4] **الانتفاضة**: تعرف بأنها حركة تمرد جماهرية موجهة في الغالب ضد الظلم تختلف أشكاله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كالانتفاضة الفلسطينية 1987 م، ونظرا لاستقصارها على رفض الواقع القائم إلى مستوى الثورة، بل تظل فقط بمثابة ممهد لها، وهذا على الرغم من كل أنواع القمع الذي تواجهها به السلطة القائمة. **أنظر**: حمانة البخاري، **فلسفة الثورة الجزائرية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012 م، ص 16-47.

[5] علجية مقيدش،" قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 174.

– فرضت فرنسا على سكان بني شقران عقوبات قاسية وطالبت بتطبيقها وهناك من عارض ذلك من السلطات الفرنسية نفسها تخوفا من زيادة المشاكل ومن هذا لم تتوقف فرنسا من تجنيد الشباب الجزائري[1].

– قابلت فرنسا هذه الانتفاضة بإطلاق النار وهدم المنازل ومصادرة أملاك سكان بني شقران إضافة إلى الغرامات المالية[2].

– هجرة معظم سكان بني شقران إلى المناطق المجاورة لها كمعسكر والمحمدية مما أدى إلى تشريدهم[3].

– تم انعقاد جلسات ضمن المحكمة بوهران من 8 إلى 10 سبتمبر 1914 م وتم من خلال هذه الجلسات إصدار أحكام قضائية في حق 21 شخص من بين 27 شخص تنص على[4]:

* محاكمة 14 شخصا بعقوبة الإعدام.

* محاكمة شخصين بعشر سنوات.

* محاكمة 3 أشخاص بعشر سنوات.

* محاكمة شخص بستة أشهر إضافة إلى غرامة مالية تقدر ب: عشرين فرنك.

2– ثورة الأوراس 1916 م[5]:

لقد مرت جميع مناطق الجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب على وقائع عمليات عسكرية وذلك عن طريق الإعلان عن قانون حالة الطوارئ وقانون التجنيد الإجباري وفق مرسوم 1916/09/07 م،

[1] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 375-376.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق،ص271.

[3] عدّة بن داهة المرجع السابق، ص 314.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجوزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص206.

[5] **ثورة الأوراس**: تعتبر آخر الثورات الشعبية التي قامت ضد الاحتلال الفرنسي وقد جاءت هذه الثورة في ظروف خاصة، وقد تعددت تسميتها من طرف المؤرخين، فالجزائريون قد اجتمع معظمهم على تسميتها بثورة الأوراس كيحي بوعزيز وأبو القاسم سعد الله، في حين الفرنسيين أطلقوا عليها بثورة الجنوب القسنطيني كشارل روبير أجيرون و جيلير مينيه. **أنظر**: رامي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 128.

إضافة إلى ذلك مرسوم 1916/09/14 م تم فرض التجنيد الإجباري على العمال من طرف الإدارة الفرنسية[1].

أ– أسباب الثورة:

– عند صدور قانون التجنيد الإجباري 1912 م من طرف الإدارة الفرنسية قابله الجزائريين باستياء وازدراء كبيرين خاصة عند الأوراسيين[2].

– أصدرت فرنسا مرسوم 1916/09/14 م الذي ينص على تجنيد فئات من سكان الجزائر لا يهمها إذا كان كبيرا أو صغيرا وذلك يعود إلى الحرب القائمة وجاء هذا المرسوم لكي يلغي مرسومي 7 و1916/09/14 م[3].

– إصدار مرسوم 1911/02/28 م الذي يقتضي بتجنيد الشباب الجزائري الذي بلغ سن 18 سنة حيث جعلت لهؤلاء قوائم خاصة بهم. وتم إصدار هذا المرسوم من طرف **حكومة منداس فرانس** حيث هذا الأخير كان غرضه هو التحاق أولئك بالقوات العسكرية الفرنسية[4].

– كان غرض فرنسا من تجنيد الشباب الجزائري في صفوف جيشها العسكري هو استرجاع جنودها الفرنسيين إلى فرنسا تحسبا لحدوث أي طارئ ولذلك أصدرت قانون 1912/02/03 م[5].

ب– بداية الثورة:

هناك اختلاف قائم بين مقاومة الأوراس 1916 م والمقاومات السابقة خاصة في القرن 19 م ومقاومة بني

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجوزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص206.

[2] علي رزيق، "مظاهر ورفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ثورة الأوراس 1916 م نموذجا"، **مجلة قضايا تاريخية**، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة – بوزريعة–، الجزائر، ع11، 2019 م، ص 121.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص 44.

[4] حياة تابتي، الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص 23.

[5] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية (1837 م–1939 م)**، جزئين، تر: مسعود الحاج، دار هومة، الجزائر، [د.س]، ج2، ص 7.

شقران 1914 م وشمل هذا الاختلاف عدة نقاط أبرزها[1]:

* أن ثورة الأوراس لا توجد لها علاقة بالزوايا عكس المقاومات الأخرى.

* أن ثورة الأوراس لم تندلع بسبب تراجع عدد الجيوش الفرنسية بالجزائر كما كان في 1870 م و1871 م.

رفض سكان الأوراس للتجنيد الإجباري دفع القوات الفرنسية إلى تجنيد الشباب بالقوة، وتم العثور على سجلات تنص على إحصاء عدد المجندين كما يلي[2]:

- ✓ 1914 م بلغ عدد المجندين 75 مجند.
- ✓ 1915 م بلغ عدد المجندين 38 مجند.
- ✓ 1916 م ليرتفع في هذه السنة عدد المجندين إلى 419 مجند.

انطلاقا من هذا ظهرت حالة غضب عارم لدى أهالي الشباب الجزائري ومن هذا المنطلق بدأت مقاومة شعبية رافضة لهذا القانون الظالم[3].

لقد قام الرافضون للخدمة العسكرية الفرنسية بعدة عمليات والذين أطلقوا على أنفسهم **لصوص الشرف** والذي تزعمهم **بن النوي**، حيث قاموا بالهجوم على برج **ماك ماهون** الذي يوجد بعين توتة المختلطة وذلك ابتداء من 11 إلى 18 ديسمبر 1916 م[4].

سجلت الإحصائيات وذلك حسب لواء بسكرة أن الهاربين من فرق من فرق الصباحية والزواف وصل عددهم نهاية ديسمبر 1916 م 3214 رجلا إن هذه الأخيرة يوجد من بينها 266 من باتنة[5]، وأسسوا

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص 821

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 48.

[3] علي رزيق، المرجع السابق، ص 126.

[4] نفسه.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 51.

مجموعات منظمة أبرز قادتها **أحمد بن زلماط** وأخوه **مسعود بن زلماط**[1] في منطقة أريس، وكانت هذه المجموعات مدعمة من قبل شيوخ الأعراش[2].

ثار سكان منطقة الأوراس الأحرار ضد فرنسا وذلك من أجل التخلص من الظلم التي عانته طيلة الاحتلال وكان هدف هذه الثورة هو التحرر من العبودية والتخلص من قيود المحتل[3].

ج- أسباب فشل الثورة:

لكل مقاومة عوامل قوة وضعف ومن الأسباب التي أدت إلى ضعف الانتفاضة وانتهائها ما يلي[4]:

- انعدام التخطيط والتنظيم والتنسيق المسبق بين قيادات هذه الثورة.

- عدم تلقي الإمدادات سواءا المادية أو العسكرية من خارج الجزائر لاسيما من طرف الدولة العثمانية.

د- نتائج الثورة:

لقد ترتب عن هذه الثورة عدة نتائج ومن أبرزها:

* الخسائر البشرية والمادية التي لحقت الجزائريين[5].

[1] **مسعود بن زلماط**: يعتبر بطل منطقة الأوراس وأبرز قادتها، ينتمي إلى قبيلة سعدية ثار ضد الاحتلال الفرنسي، ومن أبرز نشاطه جبال الأوراس وعين مليلة، أريس، خنشلة، حكم عليه بالإعدام من طرف محكمة باتنة. **أنظر**: نور الدين قويدر،"البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 م ومشروع الجمهورية الجزائرية"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإنسانية بجامعة باتنة 1-الجزائر-، مج21، ع 28، جانفي 2021 م، ص 982.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 51.

[3] نور الدين قويدر، المرجع السابق،ص 978.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائرالمعاصرة (1830 م-1962 م)**،ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، ط2، 2016 م، ص 227-228.

[5] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 49.

* هجرة الأوراسيين إلى المناطق الداخلية وكذلك إلى البلدان المجاورة سواء كانت في المشرق أو المغرب[1]. وإلى البلدان الأوروبية عامة وفرنسا خاصة حيث بلغ عدد المجندين سنة 1929 م ما يقارب 1000 مهاجر[2].

* شهدت الهجرة نحو جميع الأقطار بظهور تيارات الحركة الوطنية المعادية للاحتلال وفي مقدمتهم **الأمير خالد**[3].

* زيادة نمو الوعي لدى الجزائريين[4].

3- ثورة الهقار 1916 م:

بدأت حركات التمرد وسخط السكان مع نهاية سنة 1915 م وبداية 1916 م تتوسع في جميع مناطق الهقار ضد القوات الفرنسية بقيادة **أحمد سلطان الجانتي و الشيخ عبد السلام شارداق**[5]. ورغم اعتماد فرنسا على **موسى أق أمستان** بتمثيلها بالمنطقة، تمكن مجموعة من المجاهدين من قتل الجاسوس الفرنسي **شارل دي فوكو**[6] بأمر من القائد **كاوسن**[7] وتعتبر عملية قتل هذا الجاسوس عملية تاريخية[8].

---

[1] نور الدين قويدر، المرجع السابق، ص 978.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 192.

[3] نور الدين قويدر، المرجع السابق، ص 979.

[4] نفسه.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 58.

[6] **شارل دي فوكو**: من مواليد 1858/9/15 م يعد راهب وقسيس كاثوليكي فرنسي، كان ضابطا بالجيش الفرنسي في شمال إفريقيا قرر الاستقالة لإكتشاف المغرب الأقصى، بتقمص شخصية يهودي، درس لغة وتقاليد وثقافة الطوارق، فشرع إلى تأليف "قاموس المفردات وقواعد اللغة "، صاغ فكرة تأسيس معهد ديني عرف باسم "يسوع الصغار" وفي 1916/12/1 م اغتيل قرب حصنه في تمنراست. **أنظر**: علجية مقيدش،" قانون التجنيد الإجباري"، المرجع السابق، ص 174.

[7] **كاوسن**: هو محمد كاوسن ويطلق عليه اسم كاويسين وآخرون يسمونه كوش ولد سنة 1880 م بقرية دمرقو، تعلم في منطقته على يد فقهاء الدين وحفظ القرآن تعلم ورود الحركة السنوسية على يد عبد السلام قريميش الزوي الليبي، وقف بجانب السلطان موسى أند مرموقا ضد الفرنسيين. قتل في كمين نصب له في 5 يناير 1919 م.**أنظر**: محمد سعيد القشاط، **أعلام من الصحراء**، دار الملتقى، لبنان، ط1، 1997 م، ص 191-192.

[8] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 63.

سجل سكان منطقة الهقار بصمتهم في تاريخ المقاومة الوطنية إبانة الحرب العالمية الأولى (1916 م-1919 م)[1] وذلك عن طريق نجاح العصابات الوطنية ضد القوات الفرنسية. حيث كانت هذه الأخيرة مشغولة ضد أعدائها خلال الحرب العالمية الأولى[2] ولا ننسى راية الجهاد التي كان يدعو إليها السلطان العثماني والدعوة الإسلامية التي كانت تحث عليها الحركة السنوسية[3] وكل هذه العمليات كانت تهدف إلى طرد الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني بين الجزائريين والليبيين قاطبة[4].

لم تحقق هذه الثورات والمقاومات نجاحات التي كانت تسعى للوصول إليها عندما كانت تستغل ثغرة فرنسا عند انشغالها في الحرب ولكنها بالمقابل وصلت إلى تدعيم روح الرفض للاستعمار الفرنسي بأنواعه المختلفة ومعارضة قراراته التعسفية، وأيضا حققت روح الثورة في نفوس الجزائريين[5].

كان الجهاد في سبيل الله هو الهدف الأساسي في تلك الثورات والانتفاضات مما جعل المجاهدين يضعونه نصب أعينهم في جهادهم ضد العدو، كل هذا يعد عمود الإسلام وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله[6] لقوله تعالى: ﴿ **وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ**﴾[7].

---

[1] محمد هقاري،" دور سكان ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 24، جوان 2016 م، ص 25.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 160.

[3] **الحركة السنوسية**: تنتسب الى مؤسسها الجزائري محمد بن علي السنوسي التي بدأ فيها سنة 1837 م وغرضها الاصلاح شأن الإسلام ونشر الدعوة. **أنظر**: عبد الله سالم بازينة، **انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، ط1، 2010 م، ص 208. تعتبر الحركة السنوسية حركة اسلامية عظيمة الشأن في العصر الحديث، وتطبق في كل أعمالها القرآن الكريم روحا ومعنى. **أنظر**: محمد الطيب بن إدريس الأشهب، **السنوسي الكبير عرض وتحليل لدعامة حركة الإصلاح السنوسي**، مطبعة محمد عاطف، القاهرة، 1994 م، ص 6.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 67.

[5] محمد طيب العلوي، المرجع السابق، ص 71.

[6] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين لإلى خروج الفرنسيين (814 ق .م – 1962 م)**، دار العلوم، الجزائر، 2002 م، ص 194.

[7] سورة التوبة، الآية 36.

ثانيا: مشاريع جونار

أطلق جونار حملة من المشاريع الإصلاحية خلال شهر فيفري ومارس وذلك سنة 1918 م كانت هذه المشاريع تختص بالمجال العسكري تنص على منح المراتب العسكرية للجزائريين مع المساواة في الأجور، وقد قال الدكتور ابن ثامي في هذا الصدد: " ... **نحن نطالب بالمساواة في المراتب العسكرية مثل الفرنسيين والمساواة في الخطر والمساواة في المسؤولية** "[1].

ثالثا: مشروع الكولونيل هاملان

كان هناك اختلاف في وجهات النظر حول الجنود الجزائريين هناك من يرى أن المعارك التي كانت تقام بين فرنسا والدول الأوروبية كان للجنود الجزائريين دور فعال وبطولي فيها فهم يشيدون ببطولاتهم وشجاعتهم في تلك المحطات، في حين يرى البعض الآخر أن عدم إعطاء الجنود الجزائريين أبسط حق لهم وهو المساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين في أخطر مهامها كالدفاع عن الجمهورية الفرنسية[2].

كان مشروع الكولونيل هاملان ينص على ثلاث نقاط هامة هي[3]:

1- الضباط المسلمون يكونون تحت قيادة الفرق الخاصة بالأهالي.

2- طريقة الاختيار هي طريقة خاصة لترقية الضباط من الأهالي المسلمين.

3- اذا كانت الرتبة نفسها تجمع بين ضباط من الأهالي الجزائريين والضباط الفرنسيين تكون لهذه الأخيرة القيادة دائما.

تضمن هذا المشروع الذي قدم للجزائريين في طياته ظلم وإجحاف في حين أن لجنة الحرب قد أعطت في تقريرها قبولا على هذا المشروع ولم تعطي أي اقتراحات[4].

---

[1] حياة تابتي، **الحرب العالمية الأولى**، المرجع السابق، ص 112.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المرجع السابق، ص 1211.

[3] نفسه.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي**، المرجع السابق، ص 468.

خرج الجزائريون من الإصلاحات العسكرية بأياد فارغة لا تحمل في طياتها شيئا مثلما خرجوا من قبل من الإصلاحات السياسية بخيبة أمل، لأن الحكومة الفرنسية كان هدفها من هذه الإصلاحات هي تهدئة الأوضاع والنفوس[1].

رابعا:مجازر 8 ماي 1945 م

لقد عرفت البشرية أبرز الأحداث التاريخية خلال النصف الأول من القرن 20 م، وهي الحرب العالمية الثانية التي عرفت تغيرات جذرية فكانت أحداث 8ماي 1945 م تعد من المحطات التاريخية البارزة في تاريخ الجزائر لأنها تعتبر نهاية لمرحلة تاريخية سابقة وانطلاقة لمرحلة جديدة[2] .

1- الظروف التي ساعدت وساهمت في قيام مظاهرات 8 ماي 1945 م:

* لتحقيق الجزائريين استقلالهم وحريتهم، فرضت الحكومة الفرنسية عليهم التجنيد الإجباري في الحرب التي خاضتها ضد النازية[3].

* حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي نص عليه كل من الرئيس الأمريكي **روزفلت** ورئيس الوزراء البريطاني **تشرشل** من انعقاد الميثاق الأطلسي سنة 1941 م[4].

* احتفال الجزائريين بالانتصار على ألمانيا يوم 1945/05/08 م والمطالبة بوعود فرنسا التي وعدت بها الجزائريين كاستقلال بلادهم[5].

---

[1] يحي جلال، **المغرب العربي فترة الاستعمار والتحرر والاستقلال**، 4 أجزاء، دار النهضة، لبنان، 1981 م، ج1، ص 73.

[2] الطيب لباز،" مظاهرات الثامن ماي 1945 م في الجزائر(الأسباب والنتائج)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر–، مج 5، ع1، 2021 م، ص 620.

[3] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 620.

[4] محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، المرجع السابق، ص 225.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259.

2- سير مظاهرات 8 ماي 1945 م:

كانت مظاهرات 1 ماي 1945م مظاهرات سلمية عرفتها الجزائر وقد تزامنت هذه المظاهرات مع سقوط برلين في أيد الحلفاء واستسلام ألمانيا النازية يوم الثامن ماي 1945م[1]. وفي هذا الصدد يقول الشادلي المكي: "وعقدنا العزم من جديد أن نجعل من يوم استسلام ألمانيا النازية يوم الثلاثاء 8 ماي 1945م يوم استفتاء شعبي تقول فيه الأمة الجزائرية كلمتها، وتعلن فيه من جديد مطالبها ووفاء بمشاركتها تحت راية الحلفاء طيلة ح.ع.II "[2].

خرج الجزائريون يوم الثامن من ماي 1945 م بمظاهرات سلمية مرخصة من طرف الإدارة الفرنسية[3] عبر كامل التراب الوطني من أجل الاحتفال بانتصار فرنسا وكان المتظاهرون يحملون العلم الجزائري وينادون بشعارات وطنية كإطلاق سراح **مصالي الحاج** وعاشت الجزائر حرة مستقلة[4]. وتسقط الفاشية والاستعمار[5].

لقد واجهت هذه المظاهرات في عدة مدن جزائرية بالعنف من طرف الشرطة الفرنسية فهذه الأخيرة أطلقت النار على المتظاهرين في مدينة سطيف فسقط **بوزيد شعال** شهيدا الذي رفض تسليم العلم الجزائري. أما مدينة قالمة وخراطة فقد واجهت الإدارة الفرنسية المظاهرات في هذه المدينتين بكل وحشية من خلال التقليل الجماعي الذي ترك الرعب في نفسية الجزائريين والإعدام من غير محاكمة والأشغال الشاقة على بعض الآخر[6]. قال في هذا الصدد **البشير الإبراهيمي:"أما الله او أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، بمداد من عصارة الشمس في لوح منحوت من صفحة القمر... ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح –سطيف و قالمة و**

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 83.

[2] يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر1954 م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشطايبية، الجزائر، ط2، 2012 م، ص 139-140.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 83.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 م-1951 م، جزئين، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008 م، ج2، ص 108.

[5] BENJAMIN STORA, ALG**ÉRIE HISTOIRE CONTEMPORAINE 1830-1988**, CASBAH ÉDITION, ALGER, 2004, p 95.

[6] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 623.

خراطة– بطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله ولجلله بمثل ما جلل الأفق من ليلة محاق ظلماؤها محتكرة ونجومها منكدرة، فكيف وفي تاريخها الكثير من هذه الفصول السوداء"[1].

3– نتائج مظاهرات 8 ماي 1945 م:

احتلت مظاهرات 1945/05/80 م مكانة بارزة في تاريخ الحركة الوطنية وبفضلها عرف الجزائريين أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة ومن هذه المظاهرات ولد ما يسمى **بالعمل المسلح**[2]، فكانت نتائجها كمايلي:

* استشهاد أكثر من 45 ألف شهيد وآلاف الجرحى والمعطوبين[3].

* اختلف عدد ضحايا الجزائريين حسب التقارير فحسب وزير الداخلية الفرنسية **تكسيه** فإن عدد الجزائريين الذين قتلوا في هذه المجازر من 1200 إلى 1500، أما التقارير الجزائرية فتنص على أن عدد شهدائنا في تلك المجازر يتراوح مابين 40 ألف إلى 70 ألف[4].

[1] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 623.

[2] نفسه، ص624.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 م– 1954 م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م، ص 114.

[4] الطيب لباز، المرجع السابق، ص 625.

المبحث الخامس: الانعكاسات النفسية

إن التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا على الشباب الجزائري ترك في نفسيتهم آثار متعددة في وسط الأهالي الجزائريين، وفي هذا الصدد يقول **مصالي الحاج:"لقد صرت شابا كبيرا كانت أمي المسكينة تعيش أكثر فأكثر كابوسا لامتناهيا أن وهو ذهاب إبنها إلى الجيش ..."**[1] .

المشاهد التي رأوها المجندون الجزائريون في ساحة المعركة تركت لهم ضغوط نفسية واضطرابات حيث أصبحوا لا يقدرون التحمل والرجوع إلى سابق عهدهم[2]. حيث صرحت لنا زوجة الشيخ الراحل سليمان. س (**أنظر الملحق رقم: 09**) وهو مواطن جزائري حاله حال لسان إخوانه آنذاك حيث أخبرتنا بأن زوجها قال بأن جارهم المدعو عاشور.س الذي كان في بلاد الروم (ويقصد فرنسا) هذه الأخيرة التي جندته في صفوفها عند عودته لمسقط رأسه عاش كل أنواع الميزيرية (المعاناة) جراء الاضطرابات العقلية التي كان يعاني منها خاصة وأنه يراه يتألم يوميا أمام عينيه بحكم الرقعة الجغرافية التي يقطن فيها كلاهما. ما أثر ذلك سلبا على محيط عائلته الذين أصبحوا يعيشون هلع حقيقي وسط صراخ وصيحات أبنائه الصغار الذين يسمعون صرخات أبيهم ليل- نهار وهو يستحضر لحظات صعبة من حياته فرضت عيه بسبب الحرب ورسخت فيه إلى غاية وفاته بمجرد سماعه صوت دوي مهما كان نوعه وحدة تأثيره، أو حتى رؤية طائرات في السماء[3].

خلف التجنيد الإجباري في نفسية المجندين الجزائريين حالة الاكتئاب، وقد استعملت السلطة الاستعمارية الفرنسية عدة أساليب وحشية خلال فترة الاحتلال مما جعل المجند الجزائري يفقد الروح المعنوية[4].

إدعاء الإصابة بجملة من الأمراض للإفتكاك من تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي نذكر على سبيل المثال لا للحصر كالتبول اللاإرادي[5].

---

[1] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 72.

[2] فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الجزائر**، المصدر السابق، ص86.

[3] **مقابلة شخصية مع زوجة الراحل سليمان سناني** ،شاهد عيان، تمت المقابلة بمقر سكناهم بواد حلية دائرة لخزارة، 15 ماي 2022 م.

[4] فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الجزائر**، المصدر السابق، ص86

[5] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 438.

انتشار ظاهرة الاختفاء وتغيير الأسماء والأعمار الحقيقية من الشباب الجزائريين خوفا من محنة التجنيد[1].

كما ورد في جريدة "**LA Dépêche Algérienne** "في عددها"**8582**"ما يلي:"**كون المواطن الأصلي خاصة الشباب الذين يظهر معظمهم في سجلات الخدمة العسكرية ليغيبوا ويبحروا في مناطق جديدة ولكن في الواقع يكاد من المستحيل العثور عليهم، نظرا للسهولة التي يغيروا بها اسمهم وأعمارهم عند مغادرة بلدهم، ستكون من أكثر العمليات الحساسة وأصعب بكثير العثور على هؤولاء الذين اختفوا في الحالة المحتملة للغاية خاصة منذ إصدار قانون التجنيد الإجباري إلي فرض على السكان الأصليين**"[2].

شعور الأهالي الجزائريين بالقلق والتخوف الدائم من أن ترجع فرنسا من تجنيد أبنائها في صفوف جيشها من جديد، ولا نغض البصر عن شعور الشباب المجند الذي يشعر بالمهانة والظلم[3].

[1] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 439.

[2] **LA CONXRIPTION DES INDIGÈNES**, LA DÉPÊCH ALGÉRIENNE,N^{0}8582, MERCREDI 27 JANVIER 1909.

[3] حورية جيلالي، المرجع السابق، ص440.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــة:

نصل من خلال ما سبق التطرق إليه إلى جملة من النتائج التالية:

– يعتبر قانون التجنيد الإجباري الفرنسي الصادر بتاريخ 1912/02/03 م الذي فرضته الحكومة الاستعمارية على الشباب الجزائري فيمن توفرت شروطه حدثاً معلميا مفصليا بارزا ونمطه تحول في مسار الجزائر منذ إرهاصات بزوغه إلى غاية يومنا هذا لتظهر بوادره وثماره على الجزائر دولة وشعبًا.

– لعبت فئة من الشخصيات الجزائرية الطامعة في الحكم والزعامة وحب الظهور دورا محوريا في مساعدة فرنسا على كسر ظهر المقاومات الشعبية وبالأخص مقاومة أحمد باي والأمير عبد القادر من بينهم نذكر: ابن قانة ضف إلى ذلك تجذر القوات الاستعمارية الفرنسية العسكرية والمدنية في الأوساط الشعبية الجزائرية.

– فعلت السلطات الاستعمارية كل استراتيجياتها وخططها لتدعيم جبهاتها القتالية عند الضرورة ولاسيما أثناء حروبها الخارجية لذلك عملت على انشاء قوات أو لنقول فرق رسمية نظامية ألحقها بجيشها وفق قوانين مسطرة.

– عملت فرنسا على تهيئة الأرضية قبل إصدار قانون خلف دويا وصدى عالمي من خلال إصدار حملة من المشاريع التجنيدية التي توالت منذ 1845 م إلى غاية 1912 م وهذا إن دل على شيء إنما يدل على إتباع فرنسا لسياسة المراحل في مستعمراتها، وربما هذا ما يميز سياستها ويبرز تفوقها.

– دراسة مضمون قانون 3 فيفري 1912 م يكشف لنا سياسة اللامساواة والتمييز العنصري بين المجندين الجزائريين والفرنسيين وهذا ما اتضح بصفة جلية على أرض الواقع.

– يعتبر قانون التجنيد الإجباري الفرنسي من بين الوسائل التي أدت إلى كشف الوجه الحقيقي للسياسة الاستعمارية الفرنسية أمام الرأي العام المحلي أو العالمي.

– يعد قانون التجنيد الإجباري مشروع قديم جديد كيف ذلك؟ بالرجوع إلى المشاريع التجنيدية التي سبقت إصداره من خلال الإطلاع فحواها نستنتج بأنها كانت الحجر الأساس الذي قام عليه هذا القانون

(1912/02/03 م) والدارس لهذا الأخير يلاحظ بأنه ماهو إلا تقنين لقانون ميسمي ومقترحاته خلال الفترة المنحصرة بين 1907 م و 1908 م خاصة.

– رفض الجزائريين لهذا القانون هو في حقيقة الأمر نقطة لابد من الوقوف عليها، هو سلوك يعكس طبيعة الجزائري الذي يرفض مظاهر: الذل، الخضوع، التمييز...الخ حتى وهو في أشد مراحل القصف والحصار والدمار.

– تجرع الجزائريون الفاقة من جراء هذا القانون.

– لاحظنا بأن الجزائر كانت المستعمرة الوحيدة من بين مستعمرات فرنسا التي عرفت استنزافا واستغلالا لامثيل له سواء من ناحية الموارد الاقتصادية أو فيما يرتبط بتعبئة الموارد البشرية إبان مصير فرنسا في المواقف الكبرى ونخص بذلك الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

– تكاثفت الدعاية الألمانية والعثمانية لاستمالة المجندين الجزائريين إلى صفوفها إلا أن واقع الأمر يوضح بصفة جلية أن فرنسا تفطنت لتلك المناورات التي تحاك ضدها فتغلبت في آخر المطاف على كلتا الدولتين.

– سعت فرنسا إلى خدمة مصالحها وتغطية عجزها دون مراعاة لأبسط حقوق ما أطلق عليهم الأهالي.

– اختلفت نسب المجندين الجزائريين خلال المراحل المختلفة والمتفرقة التي دافعوا فيها عن علم الوطن الأم بحسب مجريات الأحداث نظرا للظروف التي كانت تفرض نفسها على فرنسا.

– حقق الجزائريون خبرة عسكرية من خلال معاركهم إلى جانب قوات الجيش الفرنسي الذي كان من أبرز جيوش العالم آنذاك من ناحية التطور التقني والتكنولوجي إن ما قورن بأقرانه، مما ساعدهم ذلك في خدمة القضية الوطنية.

– عانى المجندون الجزائريون الويلات في جبهات القتال جراء تعرضهم لأبشع أنواع الرعب واصطدامهم بمتغيرات الحرب التي لم يشهدوها من قبل وعلى رأسها: النقل البحري ضف إلى ذلك اللجوء إلى الخنادق.

– داست فرنسا على القانون الدولي الإنساني جراء انتهاكها حقوق المسلمين الجزائريين وتجاوزها المعاهدات التي أبرمت في هذا الشأن والمتعلقة بأبجديات الحرب والمجندين، فالقوي أكل الضعيف وإلا لماذا لم تفعل تلك البروتوكولات !!! ... بالطبع فرنسا من أكبر القوى الاستعمارية آنذاك ولها وزن على الساحة العالمية فمن

سوف يتجرأ على توقيفها أو محاسبتها ؟؟

– يمكننا القول بأن تجنيد الجزائريين إلى جانب صفوف الجيش الفرنسي يعتبر جريمة تحسب على فرنسا بالنظر

لحجم الانتهاكات.

– ورد في كتاب الله عزوجل في سورة النساء الأية رقم 19 مايلي:" **فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**"، لأن هذا القانون كان بمثابة الفطرة التي أفاضت الكأس حيث أخذت القضية الجزائرية منحى

آخر من خلال تبلور الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة، فعملت هذه الأخيرة على رفع انشغالات ومطالب الجزائريين حيث أصبح لهؤلاء ممثلين رسميين داخليا وخارجيا والأهم في ذلك بروز التيار الاستقلالي الثوري الذي فجر ثورة 1954 م، فبفضل رجال الأمس عاش شباب اليوم. هنا بالتحديد يمكننا القول بأن هذا القانون حمل في طياته بذور فناء فرنسا في الجزائر.

– إصلاحات فرنسا السياسية والتي كانت انعكاسا مباشرا لهذا القانون ونخص بالذكر:إصلاحات 4 فبراير

1919 م، ومشروع قانون بلوم فيوليت 30 ديسمبر 1936 م بالإضافة إلى الإصلاحات التي تقدم بها ديغول في 07 مارس 1944 م كلها إصلاحات خدمت الفئة الاندماجية وأولئك المتشبثين بالمناصب

و الراكضين وراء أطماعهم باتجاه فرنسا، وقسمت المجتمع الجزائري إلى فئتين متباينتين من حيث: الامتيازات،

نمط المعيشة...الخ.

– ساهم هذا القانون في بروز أعلام وأبطال أقل ما يمكن القول عنهم أنهم من أبرز أعلام الحركات الوطنية المغاربية من هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا للحصر: فرحات عباس ومصالي الحاج.

– شهدت الجزائر نزيفا بشريا من جراء هذا القانون بالأخص خلال النصف الأول من القرن العشرين ميزته سنة

1911 م أين أجمعت كل المصادر التاريخية التي اعتمدت عليها على أنها الوقيعة التي أحدثت خللا جسيما ودويا رهيبا سواء ما تعلق بالجزائريين كونها معضلة اجتماعية أو من ناحية السلطة الاستعمارية التي شكلت هاجسا بالنسبة لها.

– عزز هذا القانون من تلاحم الجزائريين فيما بينهم سواء داخل حدود الوطن أو في بلاد الغربة أين التقوا بإخوانهم التونسيين والمغربيين هناك.

– مخرجات هذا القانون في الشق الاقتصادي المرتبط باقتصاد الجزائر وطبقاتها الاجتماعية تسجل ظهور النمط البروليتاري– البرجوازي.

– الثورات التي قامت ضد التجنيد الإجباري وعلى رأسها ثورة الأوراس عام 1916 م بالرغم من أنها لم تحقق الغاية المرجوة بسبب قلة الإمدادات هذا إن لم نقل انعدامها بالإضافة إلى ضغط وحصار الحكومة الاستعمارية التي تفوقها عدة وعتادا إلا أنها استطاعت بإمكاناتها المحدودة زرع الرعب في نفوس الفرنسيين، هاته الثورات كانت فأل خير على الجزائر مطلع القرن العشرين ستشهد عام 1954 م اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى التي تمكنت من تحقيق الاستقلال.

– انقلبت الموازين بشكل لافت خلال الثورة التحريرية أين سجلت هذه الأخيرة انضمام عدد كبير للمجندين الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي بالرغم من التأهب والحساسيات وتضارب الرؤى حولهم، مما يترجم حالة الانفلات التي شهدتها فرنسا آنذاك.

– فرنسا دولة مؤسسات وهذا ما استخلصناه من خلال هذه الدراسة بالرغم من نزعتها الاستعمارية وأعمالها الإستدمارية في الجزائر خاصة ومستعمراتها عامة.

الملاحـــــق

الملحق (01): صورة توضيحية لفارس في فرقة الزواف: (1).

1– الحاج لويس، **الجيش الفرنسي**، دار المكشوف، بيروت، 1945 م، ص 195.

الملحق (02): صورة توضيحية لملازم ثاني في فرقة القناصة الجزائريين (1).

1- الحاج لويس، المرجع السابق، ص 193.

الملحق (03): نص قانون التجنيد الإجباري الفرنسي من خلال جريدة المبشر: (1).

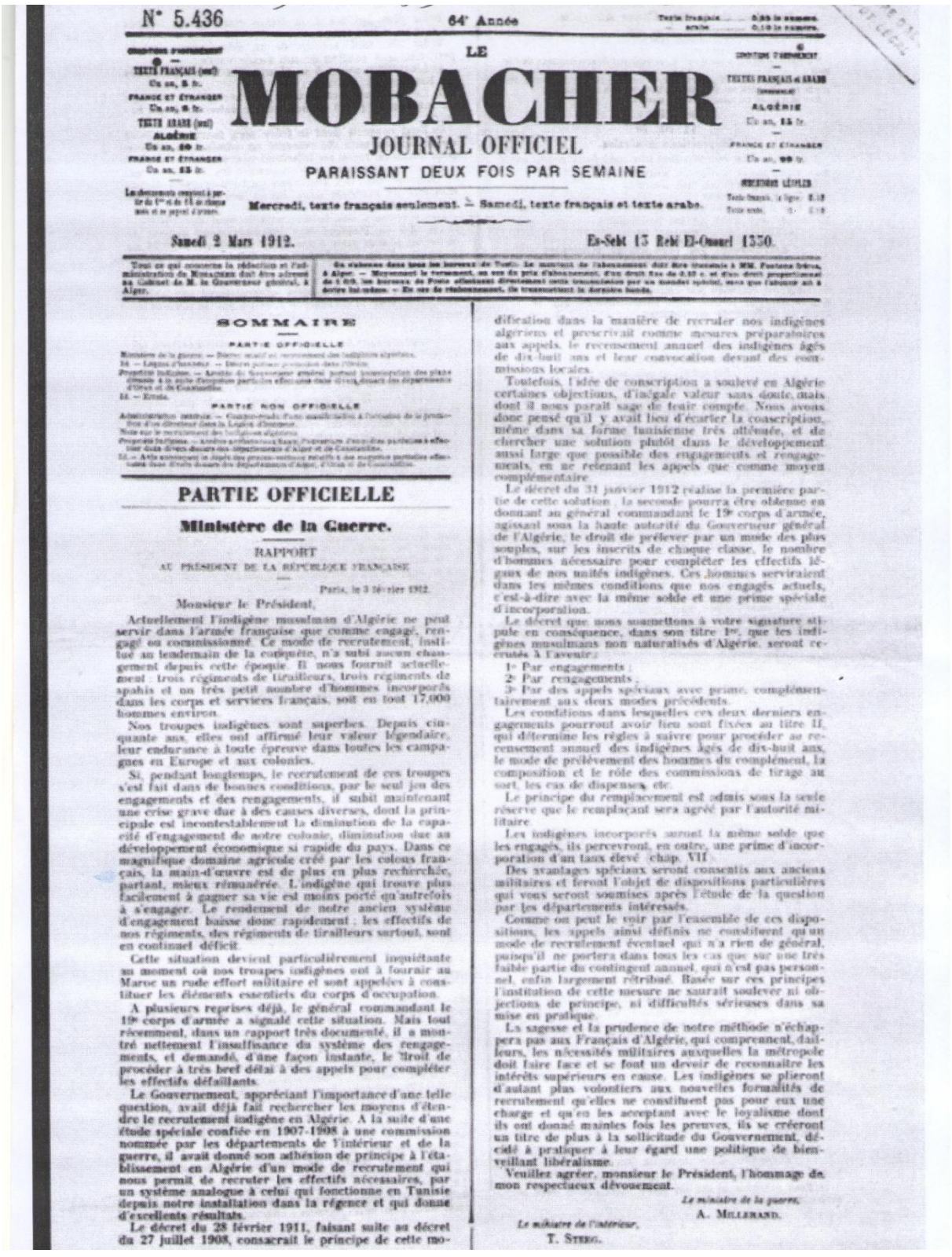

N° 5.436 — 64e Année

LE

MOBACHER

JOURNAL OFFICIEL

PARAISSANT DEUX FOIS PAR SEMAINE

Mercredi, texte français seulement. — Samedi, texte français et texte arabe.

Samedi 2 Mars 1912. — Ex-Sebt 13 Rebi El-Ouael 1330.

SOMMAIRE

PARTIE OFFICIELLE

PARTIE NON OFFICIELLE

PARTIE OFFICIELLE

Ministère de la Guerre.

RAPPORT

AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 3 février 1912.

Monsieur le Président,

Actuellement l'indigène musulman d'Algérie ne peut servir dans l'armée française que comme engagé, rengagé ou commissionné. Ce mode de recrutement, institué au lendemain de la conquête, n'a subi aucun changement depuis cette époque. Il nous fournit actuellement : trois régiments de tirailleurs, trois régiments de spahis et un très petit nombre d'hommes incorporés dans les corps et services français, soit en tout 17,000 hommes environ.

Nos troupes indigènes sont superbes. Depuis cinquante ans, elles ont affirmé leur valeur légendaire, leur endurance à toute épreuve dans toutes les campagnes en Europe et aux colonies.

Si, pendant longtemps, le recrutement de ces troupes s'est fait dans de bonnes conditions, par le seul jeu des engagements et des rengagements, il subit maintenant une crise grave due à des causes diverses, dont la principale est incontestablement la diminution de la capacité d'engagement de notre colonie, diminution due au développement économique si rapide du pays. Dans ce magnifique domaine agricole créé par les colons français, la main-d'œuvre est de plus en plus recherchée, partant, mieux rémunérée. L'indigène qui trouve plus facilement à gagner sa vie est moins porté qu'autrefois à s'engager. Le rendement de notre ancien système d'engagement baisse donc rapidement ; les effectifs de nos régiments, des régiments de tirailleurs surtout, sont en continuel déficit.

Cette situation devient particulièrement inquiétante au moment où nos troupes indigènes ont à fournir au Maroc un rude effort militaire et sont appelées à constituer les éléments essentiels du corps d'occupation.

A plusieurs reprises déjà, le général commandant le 19e corps d'armée a signalé cette situation. Mais tout récemment, dans un rapport très documenté, il a montré nettement l'insuffisance du système des engagements, et demandé, d'une façon instante, le droit de procéder à très bref délai à des appels pour compléter les effectifs défaillants.

Le Gouvernement, appréciant l'importance d'une telle question, avait déjà fait rechercher les moyens d'étendre le recrutement indigène en Algérie. A la suite d'une étude spéciale confiée en 1907-1908 à une commission nommée par les départements de l'intérieur et de la guerre, il avait donné son adhésion de principe à l'établissement en Algérie d'un mode de recrutement qui nous permit de recruter les effectifs nécessaires, par un système analogue à celui qui fonctionne en Tunisie depuis notre installation dans la régence et qui donne d'excellents résultats.

Le décret du 28 février 1911, faisant suite au décret du 27 juillet 1908, consacrait le principe de cette modification dans la manière de recruter nos indigènes algériens et prescrivait comme mesures préparatoires aux appels, le recensement annuel des indigènes âgés de dix-huit ans et leur convocation devant des commissions locales.

Toutefois, l'idée de conscription a soulevé en Algérie certaines objections, d'inégale valeur sans doute, mais dont il nous paraît sage de tenir compte. Nous avons donc pensé qu'il y avait lieu d'écarter la conscription, même dans sa forme tunisienne très atténuée, et de chercher une solution plutôt dans le développement aussi large que possible des engagements et rengagements, en ne retenant les appels que comme moyen complémentaire.

Le décret du 31 janvier 1912 réalise la première partie de cette solution ; la seconde pourra être obtenue en donnant au général commandant le 19e corps d'armée, agissant sous la haute autorité du Gouverneur général de l'Algérie, le droit de prélever par un mode des plus souples, sur les inscrits de chaque classe, le nombre d'hommes nécessaire pour compléter les effectifs légaux de nos unités indigènes. Ces hommes serviraient dans les mêmes conditions que nos engagés actuels, c'est-à-dire avec la même solde et une prime spéciale d'incorporation.

Le décret que nous soumettons à votre signature stipule en conséquence, dans son titre Ier, que les indigènes musulmans non naturalisés d'Algérie, seront recrutés à l'avenir :

1° Par engagements ;
2° Par rengagements ;
3° Par des appels spéciaux avec prime, complémentairement aux deux modes précédents.

Les conditions dans lesquelles ces deux derniers engagements pourront avoir lieu sont fixées au titre II, qui détermine les règles à suivre pour procéder au recensement annuel des indigènes âgés de dix-huit ans, le mode de prélèvement des hommes du complément, la composition et le rôle des commissions de tirage au sort, les cas de dispenses, etc.

Le principe du remplacement est admis sous la seule réserve que le remplaçant sera agréé par l'autorité militaire.

Les indigènes incorporés auront la même solde que les engagés, ils percevront, en outre, une prime d'incorporation d'un taux élevé (chap. VII).

Des avantages spéciaux seront consentis aux anciens militaires et feront l'objet de dispositions particulières qui vous seront soumises après l'étude de la question par les départements intéressés.

Comme on peut le voir par l'ensemble de ces dispositions, les appels ainsi définis ne constituent qu'un mode de recrutement éventuel qui n'a rien de général, puisqu'il ne portera dans tous les cas que sur une très faible partie du contingent annuel, qui n'est pas personnel, enfin largement rétribué. Basée sur ces principes l'institution de cette mesure ne saurait soulever ni objections de principe, ni difficultés sérieuses dans sa mise en pratique.

La sagesse et la prudence de notre méthode n'échapperont pas aux Français d'Algérie, qui comprennent, d'ailleurs, les nécessités militaires auxquelles la métropole doit faire face et se font un devoir de reconnaître les intérêts supérieurs en cause. Les indigènes se plieront d'autant plus volontiers aux nouvelles formalités de recrutement qu'elles ne constituent pas pour eux une charge et qu'en les acceptant avec le loyalisme dont ils ont donné maintes fois les preuves, ils se créeront un titre de plus à la sollicitude du Gouvernement, décidé à pratiquer à leur égard une politique de bienveillant libéralisme.

Veuillez agréer, monsieur le Président, l'hommage de mon respectueux dévouement.

Le ministre de la guerre,
A. MILLERAND.

Le ministre de l'intérieur,
T. STEEG.

1- le Mobacher, op.cit.

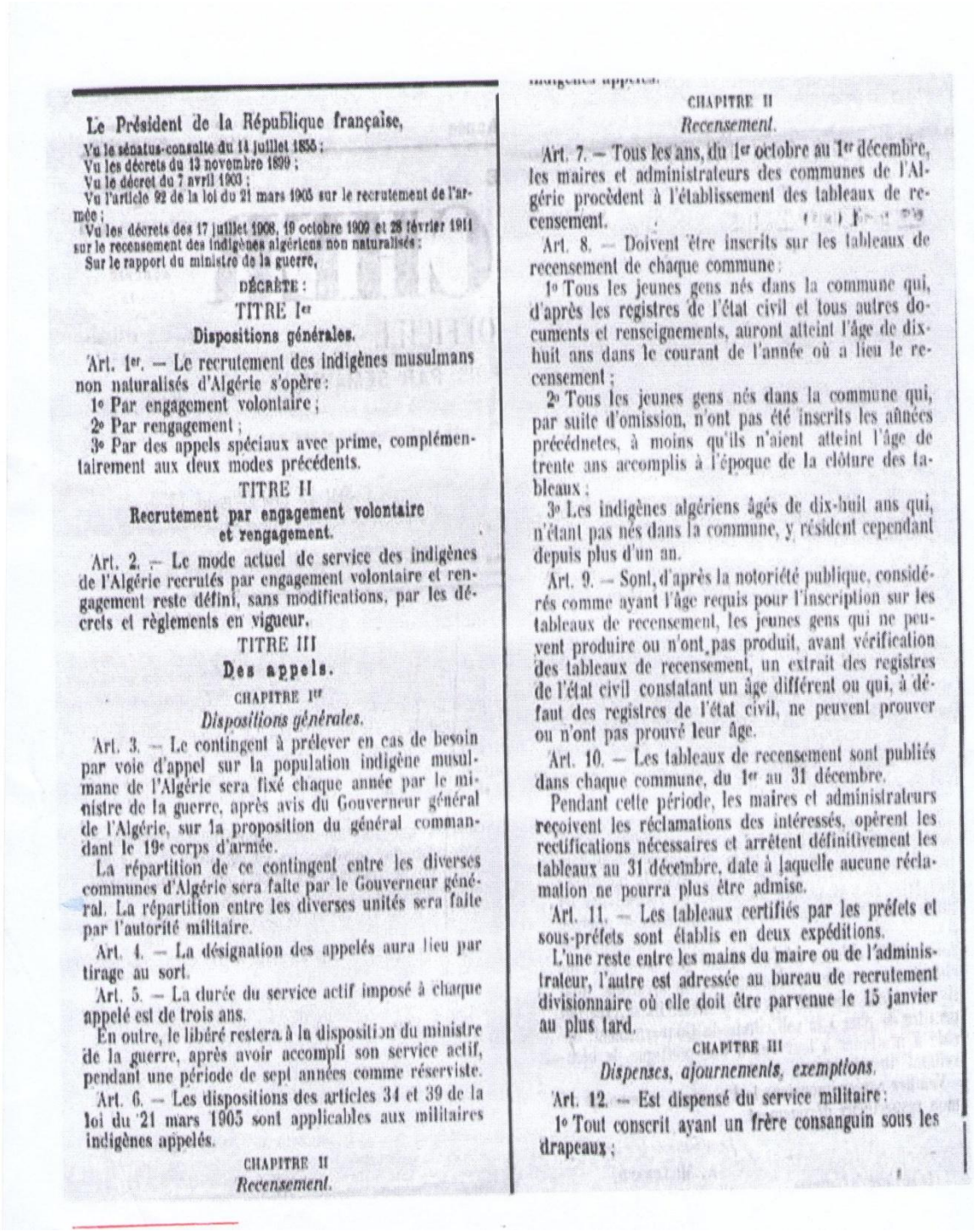

Le Président de la République française,

Vu le sénatus-consulte du 14 juillet 1858 ;
Vu les décrets du 13 novembre 1899 ;
Vu le décret du 7 avril 1903 ;
Vu l'article 92 de la loi du 21 mars 1905 sur le recrutement de l'armée ;
Vu les décrets des 17 juillet 1908, 19 octobre 1909 et 28 février 1911 sur le recensement des indigènes algériens non naturalisés ;
Sur le rapport du ministre de la guerre,

DÉCRÈTE :

TITRE Ier

Dispositions générales.

Art. 1er. — Le recrutement des indigènes musulmans non naturalisés d'Algérie s'opère :
1° Par engagement volontaire ;
2° Par rengagement ;
3° Par des appels spéciaux avec prime, complémentairement aux deux modes précédents.

TITRE II

Recrutement par engagement volontaire et rengagement.

Art. 2. — Le mode actuel de service des indigènes de l'Algérie recrutés par engagement volontaire et rengagement reste défini, sans modifications, par les décrets et règlements en vigueur.

TITRE III

Des appels.

CHAPITRE Ier

Dispositions générales.

Art. 3. — Le contingent à prélever en cas de besoin par voie d'appel sur la population indigène musulmane de l'Algérie sera fixé chaque année par le ministre de la guerre, après avis du Gouverneur général de l'Algérie, sur la proposition du général commandant le 19e corps d'armée.

La répartition de ce contingent entre les diverses communes d'Algérie sera faite par le Gouverneur général. La répartition entre les diverses unités sera faite par l'autorité militaire.

Art. 4. — La désignation des appelés aura lieu par tirage au sort.

Art. 5. — La durée du service actif imposé à chaque appelé est de trois ans.

En outre, le libéré restera à la disposition du ministre de la guerre, après avoir accompli son service actif, pendant une période de sept années comme réserviste.

Art. 6. — Les dispositions des articles 34 et 39 de la loi du 21 mars 1905 sont applicables aux militaires indigènes appelés.

CHAPITRE II

Recensement.

Art. 7. — Tous les ans, du 1er octobre au 1er décembre, les maires et administrateurs des communes de l'Algérie procèdent à l'établissement des tableaux de recensement.

Art. 8. — Doivent être inscrits sur les tableaux de recensement de chaque commune :

1° Tous les jeunes gens nés dans la commune qui, d'après les registres de l'état civil et tous autres documents et renseignements, auront atteint l'âge de dix-huit ans dans le courant de l'année où a lieu le recensement ;

2° Tous les jeunes gens nés dans la commune qui, par suite d'omission, n'ont pas été inscrits les années précédentes, à moins qu'ils n'aient atteint l'âge de trente ans accomplis à l'époque de la clôture des tableaux ;

3° Les indigènes algériens âgés de dix-huit ans qui, n'étant pas nés dans la commune, y résident cependant depuis plus d'un an.

Art. 9. — Sont, d'après la notoriété publique, considérés comme ayant l'âge requis pour l'inscription sur les tableaux de recensement, les jeunes gens qui ne peuvent produire ou n'ont pas produit, avant vérification des tableaux de recensement, un extrait des registres de l'état civil constatant un âge différent ou qui, à défaut des registres de l'état civil, ne peuvent prouver ou n'ont pas prouvé leur âge.

Art. 10. — Les tableaux de recensement sont publiés dans chaque commune, du 1er au 31 décembre.

Pendant cette période, les maires et administrateurs reçoivent les réclamations des intéressés, opèrent les rectifications nécessaires et arrêtent définitivement les tableaux au 31 décembre, date à laquelle aucune réclamation ne pourra plus être admise.

Art. 11. — Les tableaux certifiés par les préfets et sous-préfets sont établis en deux expéditions.

L'une reste entre les mains du maire ou de l'administrateur, l'autre est adressée au bureau de recrutement divisionnaire où elle doit être parvenue le 15 janvier au plus tard.

CHAPITRE III

Dispenses, ajournements, exemptions.

Art. 12. — Est dispensé du service militaire :

1° Tout conscrit ayant un frère consanguin sous les drapeaux ;

1- La République Française, op.cit, p 1209.

2° Le plus âgé des deux frères consanguins tombés au sort en même temps ;

3° Le fils, seul soutien de sa mère veuve, ou le petit-fils, seul soutien de son aïeule veuve ;

4° L'orphelin ayant à sa charge des frères ou sœurs en bas âge ou infirmes ;

5° Le fils, seul soutien d'un père aveugle ou très âgé, ou infirme au point de ne pouvoir subvenir à ses besoins ;

6° Tout conscrit dont le frère sera mort en activité de service ou aura été réformé ou admis à la retraite pour blessure reçue ou infirmité contractée au service.

En outre pourront être dispensés les indigènes qui se trouvent dans des situations particulièrement dignes d'intérêt ne rentrant dans aucun des cas d'exception prévus ci-dessus.

Les dispenses une fois concédées sont définitives.

Art. 13. — Peuvent être ajournés deux années de suite, les jeunes gens d'une taille inférieure à 1m56 ou reconnus d'une complexion trop faible pour le service militaire.

Ceux qui, après l'examen définitif, sont reconnus bons pour le service, sont soumis intégralement aux obligations d'activité et de réserve prévues par le présent décret.

Art. 14. — Sont exemptés et reçoivent un certificat d'exemption tous les jeunes gens qui sont déclarés impropres au service militaire.

CHAPITRE IV

Tirage au sort et formation du contingent.

Art. 15. — Il est formé chaque année par arrondissement une commission de tirage au sort qui se transporte dans divers centres de l'arrondissement, suivant un itinéraire arrêté par le Gouverneur général et publié à l'avance, pour procéder aux opérations du tirage au sort.

Ces commissions commencent à fonctionner à partir du 1er avril.

Art. 16. — Elles sont composées de la façon suivante :

Président.

Dans l'arrondissement chef-lieu, le secrétaire général pour les affaires indigènes, ayant seul voix délibérative.

Dans les autres arrondissements, le sous-préfet de l'arrondissement ; à défaut, un conseiller de préfecture ou le sous-préfet d'un autre arrondissement délégué par le préfet, ayant seul voix délibérative.

Membres.

Un officier supérieur français.
Un notable indigène.
Assistent à la commission :
Un médecin militaire ou, à défaut, un médecin civil.
Un interprète assermenté.

Membres.

Un officier supérieur français.
Un notable indigène.
Assistent à la commission :
Un médecin militaire ou, à défaut, un médecin civil.
Un interprète assermenté.
Un sous-officier, secrétaire.
Auxquels s'adjoignent :
Pour chaque commune, le maire ou l'administrateur de la commune.

Et pour chaque fraction indigène, le chef indigène et un notable de cette fraction.

Ces trois dernières personnes n'ont que voix consultative.

Dans les communes de plein exercice, où il n'existe pas d'adjoint indigène, celui-ci est remplacé par un conseiller municipal indigène que désigne le préfet.

Les membres militaires et, le cas échéant, le médecin civil de chaque commission sont désignés par le général de division, les membres civils par le préfet.

La commission réduite à deux membres peut néanmoins délibérer si le président et l'officier français sont présents.

Dans ce cas, s'il y a partage des voix, celle du président est prépondérante.

Art. 17. — Les opérations ont lieu dans l'ordre suivant :

1° Appel des conscrits ;
2° Tirage au sort ;
3° Prélèvement du contingent.

Art. 18. — Le tirage a lieu en suivant l'ordre d'inscription des noms sur les tableaux de recensement.

S'il se présente un certain nombre de jeunes gens demandant à accomplir volontairement leur service dans les conditions déterminées au présent titre, les premiers numéros leur seront attribués de droit et leur nombre sera défalqué du contingent à fournir par la commune.

Art. 19. — Sont portés sur une liste spéciale, tous ceux qui ne répondent pas à l'appel, sauf les cas d'impossibilité absolue sur lesquels statue la commission.

Cette liste constitue la liste des « inscrits d'office comme absents au tirage ».

Les inscrits d'office, activement recherchés, sont remis à l'autorité militaire dès qu'ils viennent à être arrêtés.

S'ils présentent une excuse reconnue valable après enquête par le bureau de recrutement, ils participeront au plus prochain tirage au sort.

En cas contraire, ils sont incorporés, après avoir subi, s'il y a lieu, la condamnation prononcée contre eux, sauf s'ils sont reconnus impropres au service.

1- La République Française, op.cit, p 1209-1210.

Art. 20. — La commission statue sur les cas de dispense, d'ajournement et d'exemption, d'après les principes posés aux articles 12, 13 et 14.

Art. 21. — Le Gouverneur général de l'Algérie peut, dans certains cas, laisser aux assemblées indigènes locales le soin de désigner elles-mêmes le contingent demandé à leur fraction.

CHAPITRE V

Remplacement.

Art. 22. — Les appelés désignés par tirage au sort auront la faculté de se faire remplacer sous réserve que le remplaçant sera agréé par l'autorité militaire.

CHAPITRE VI

Incorporation.

Art. 23. — L'incorporation a lieu chaque année à une date déterminée par le ministre de la guerre.

Art. 24. — Trente jours après la date fixée pour l'incorporation des recrues, tous les appelés qui n'ont pas rejoint sont déclarés « insoumis ».

Dès qu'un insoumis est arrêté, il est remis à l'autorité militaire.

CHAPITRE VII

Solde et primes.

Art. 25. — Les appelés ont, au point de vue de la solde, le même traitement que les engagés volontaires indigènes de leur arme ou service. Ils ont droit à une prime d'incorporation de 250 francs, dont 150 francs payables au moment de l'appel sous les drapeaux et 100 francs payables après deux années de services.

CHAPITRE VIII

Dispositions pénales.

Art. 26. — Les dispositions pénales relatives à l'insoumission, aux fraudes et manœuvres ayant pour but de soustraire au service militaire les indigènes susceptibles d'être appelés feront l'objet de dispositions spéciales.

TITRE IV

Dispositions particulières.

TITRE IV

Dispositions particulières.

Art. 27. — Les avantages accordés aux anciens militaires indigènes seront déterminés par des dispositions spéciales.

Art. 28. — Le fonctionnement et l'organisation du service militaire des indigènes dans les réserves seront déterminés par des instructions ultérieures.

Art. 29. — Des instructions ministérielles fixeront les détails d'application du présent décret, spécialement en ce qui concerne le fonctionnement des commissions de tirage au sort et le remplacement des appelés.

Art. 30. — Le ministre de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Fait à Paris, le 3 février 1912.

A. FALLIÈRES.

Par le Président de la République :

Le ministre de la guerre,

A. MILLERAND.

Le ministre des finances,

L.-L. KLOTZ.

Le ministre de l'intérieur,

T. STEEG.

1- La République Française, op.cit, p 1210.

الملحق (05): طلب حول التجنيد الإجباري الفرنسي:((1).

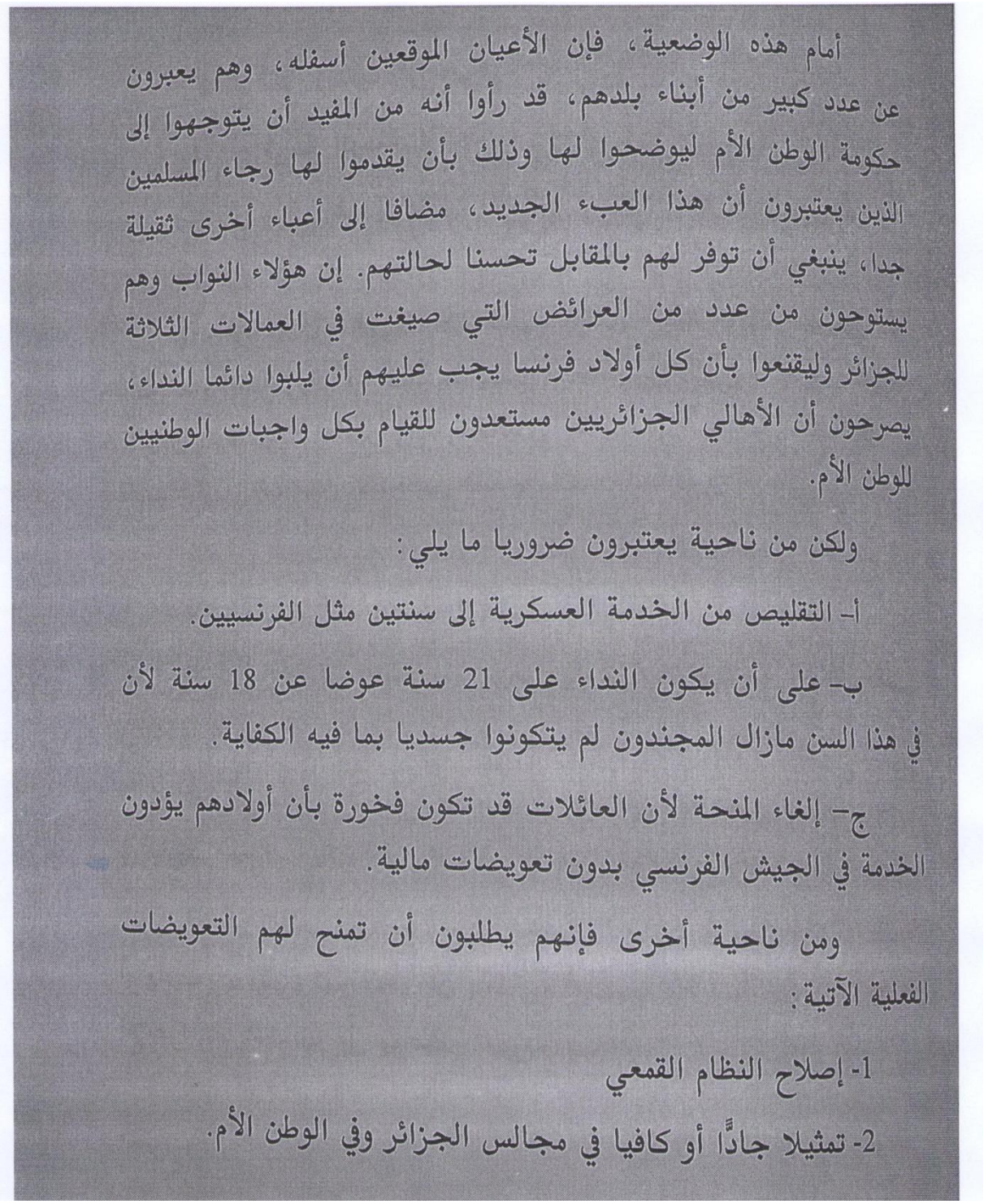

أمام هذه الوضعية، فإن الأعيان الموقعين أسفله، وهم يعبرون عن عدد كبير من أبناء بلدهم، قد رأوا أنه من المفيد أن يتوجهوا إلى حكومة الوطن الأم ليوضحوا لها وذلك بأن يقدموا لها رجاء المسلمين الذين يعتبرون أن هذا العبء الجديد، مضافا إلى أعباء أخرى ثقيلة جدا، ينبغي أن توفر لهم بالمقابل تحسنا لحالتهم. إن هؤلاء النواب وهم يستوحون من عدد من العرائض التي صيغت في العمالات الثلاثة للجزائر وليقنعوا بأن كل أولاد فرنسا يجب عليهم أن يلبوا دائما النداء، يصرحون أن الأهالي الجزائريين مستعدون للقيام بكل واجبات الوطنيين للوطن الأم.

ولكن من ناحية يعتبرون ضروريا ما يلي:

أ- التقليص من الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.

ب- على أن يكون النداء على 21 سنة عوضا عن 18 سنة لأن في هذا السن مازال المجندون لم يتكونوا جسديا بما فيه الكفاية.

ج- إلغاء المنحة لأن العائلات قد تكون فخورة بأن أولادهم يؤدون الخدمة في الجيش الفرنسي بدون تعويضات مالية.

ومن ناحية أخرى فإنهم يطلبون أن تمنح لهم التعويضات الفعلية الآتية:

1- إصلاح النظام القمعي

2- تمثيلا جادًّا أو كافيا في مجالس الجزائر وفي الوطن الأم.

1- محفوظ سماتي، الشبان الجزائريون –الجزائر الفتاة- (المراسلات وتقارير 1837 م-1918 م)، تر: محمد المعراجي، عمر المعراجي، تالة، الجزائر، 2013 م، ص 285.

3- التوزيع العادل للضرائب

4- اعتماد عادل لموارد الميزانية بين مختلف عناصر السكان الجزائريين.

النتائج التي وضعها الموقعون في العاصمة: يطلب السكان المسلمون:

1- أن توسع الهيئة الانتخابية لضمان الفعالية ونزاهة الاقتراع

2- أن يرفع عدد الممثلين الأهالي في المجالس الجزائرية إلى 2/5 من المجموع.

3- أن تشكل الهيئة الانتخابية بنفس الكيفية للناخبين في كل المجالس الجزائرية. في حالة ما يعتبر انتخاب في الدرجة الثانية ضروريا لتعيين مستشارين عامين ونواب ماليين، لا ينبغي أن يكون حق الاقتراع للمستشارين البلديين المنتخبين فقط باستثناء المساعدين الأهالي.

4- أن المستشارين البلديين الأهالي يكون لهم الحق في المشاركة في انتخاب شيوخ البلديات ونوابهم.

5- أن العهدات العمومية يصرح بها أنها متنافية مع وظائف القايد والنائب الأهلي.

6- أن يكون الأهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي أو أن يحدث في باريس مجلس يكون فيه الأهالي ممثلين بنواب منتخبين من طرفهم.

7- أن الذين ينتهون من الخدمة العسكرية بواسطة الاستدعاء أو بالتطوع، يكون لهم الحق أن يختاروا الجنسية الفرنسية دون أن يخضعوا للإجراءات الحالية بل بواسطة تصريح بسيط.

محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 286.

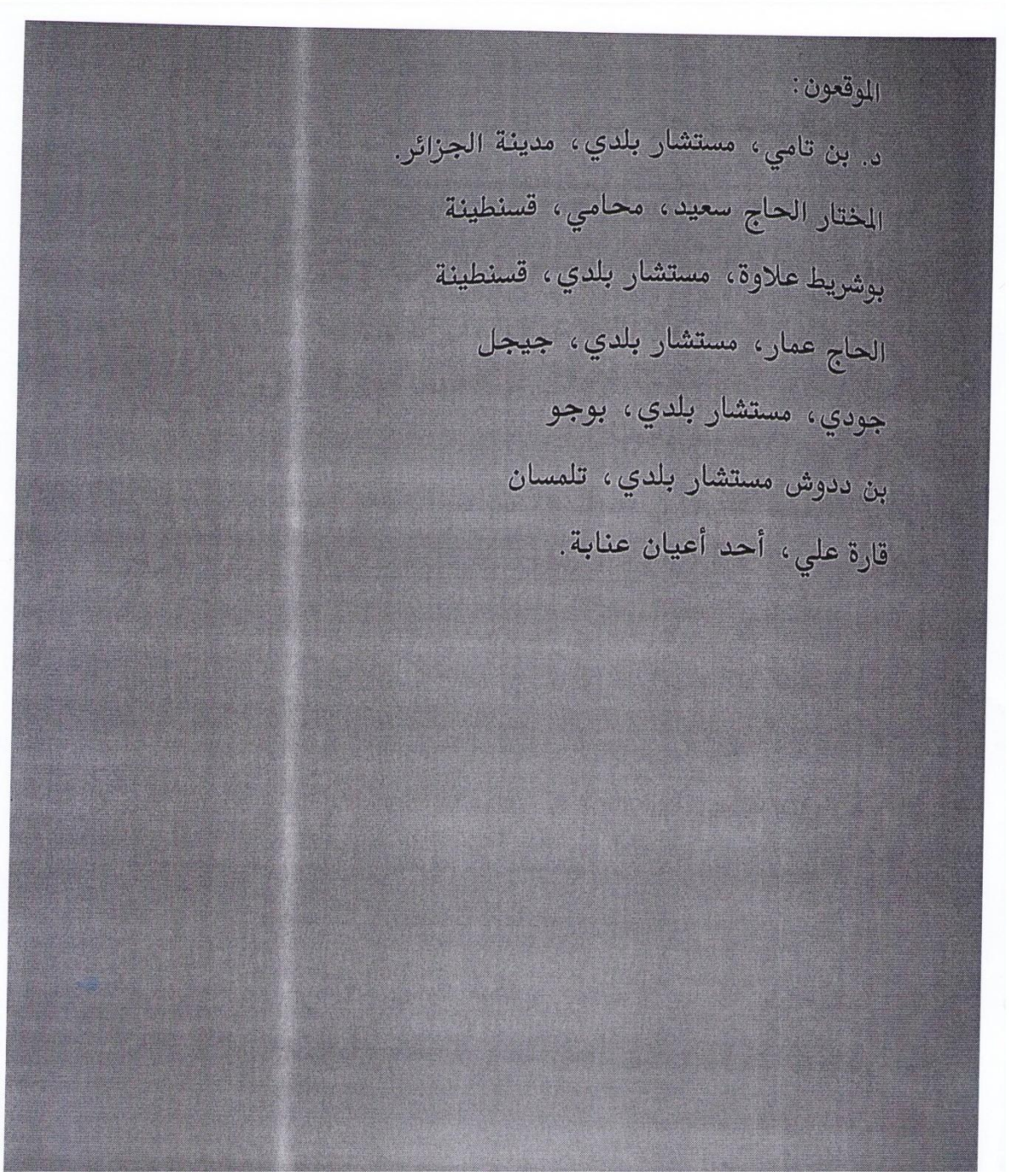

محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 287.

الملحق(06): صورة توضيحية تبرز المجندين الجزائريين ابان الحرب العالمية الأولى.[1]

1- Gilbert Meynier, L'Algérie Révélée la guerre de 1914-1918 et le Premier quart du XXe Siècle, Éditions Maarifa, 2010, P 691

الملحق (07): الحالة المدنية لمجند جزائري في الجيش الفرنسي ضد الهند الصينية مرفقة بصورته

WILAYA
de Guelma

DAIRA
de Ain Bails

COMMUNE
de Ain Bails

ETAT CIVIL

N° de l'acte 247/806

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Pour L'étranger

EXTRAIT DES REGISTRES DES ACTES DE NAISSANCE

Le Vingt cinq Juillet Mil neuf cent trente deux
à Dix heures minutes,
est né : Sedairia Mohammed
du sexe : Masculin, à : Hohi
Daïra : de Ain Bail Wilaya : de Guelma
fils de Hamoud domicilié à : à Hohi
Profession : cultivateur
et de Guetabia Zohra domicilié à : Hohi
Profession : Sans

En marge est écrit :

Pour extrait conforme :
le Hammam N'Bail le 04 OCT. 2006

L'Officier de l'Etat Civil,

EC 13 - Imp. Officielle, Alger

الملحق (08): نص الرسالة التي قدمها الأمير خالد للرئيس الأمريكي ويلسن: (1).

يشرفنا أن نوافيكم، مع روح العدالة لديكم، بعرض مقتضب عن الوضعية الحالية بالجزائر، الناجمة عن احتلالها من قبل فرنسا منذ 1830.

في كفاح غير متكافئ، ولكنه رغم ذلك يشرف آبائنا، قاتل الجزائريون لـ 17 سنة، بإصرار وثبات لا مثيل لهما، من أجل طرد المعتد والعيش في استقلال. ولكن للأسف لم ينتصروا في كفاحهم. خلال 89 سنة التي عشناها تحت الهيمنة الفرنسية، ولازلنا، يزداد انتشار الفقر لدينا، بينما يواصل المنتصرون الاغتناء على حسابنا. المعاهدة التي وقعت في 5 جويلية 1830، بين الجنرال بورمون وداي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا، عاداتنا ودیننا. كرس قانون 1851 حقوق الملكية والانتفاع التي كانت موجودة خلال الاحتلال. لدى رسوه بالجزائر، في 5 ماي 1865، وجه نابليون الثالث بيانا لمسلمي الجزائر:

قال فيه: "عندما، منذ 35 سنة، وطأت فرنسا الأرض الإفريقية، فإنها لم تأت لتدمر هوية شعب، ولكن على العكس من أجل إعتاق هذا الشعب من اضطهاد أزلي، وقد استبدلت الحكم التركي بحكم أكثر اعتدالا، أكثر إنصافا، وأكثر تنورا...".

لقد كنا نتوقع العيش في سلام، جنبا إلى جنب وبالتعاون مع المحتلين الجدد، مستندين على هذه التصريحات الرسمية والعلنية. بعد ذلك، تأكدنا، للأسف، أن وعودا بهذه الروعة لن تبقى سوى أقوالا. في الواقع، كما كان عليه الأمر في زمن الرومان، طرد الفرنسيون تدريجيا المنهزمين عن طريق استملاك السهول الخصبة والمناطق الأكثر غنا. إلى غاية يومنا الحالي، لا يزال تأسيس المراكز الاستيطانية الجديدة متواصلا، عن طريق انتزاع من الأهالي الأراضي الجيدة التي بقيت لديهم، بذريعة: "استملاك من أجل مصلحة عمومية". أملاك الأوقاف، التي كانت تقدر بمئات ملايين الفرنكات، والتي كانت تستخدم للإنفاق على المعالم الدينية وعلى الفقراء، تم الاستيلاء عليها وتوزيعها بين الأوروبيين، الأمر الخطير نظرا للاستخدام الدقيق والديني الذي حدد لهذه الأملاك من قبل مانحيها.

1- الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس ويلسن ونصوص أخرى**، تر: محمد المعراجي، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008 م، ص 35- 36.

في وقتنا الحالي، رغم قانون الفصل بين الكنيسة والدولة، القلة من أملاك الأوقاف التي لا تزال موجودة، تسيرها الإدارة الفرنسية، عن طريق وصاية دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرفها. ولا داعي لتوضيح أن ليس لديهم أية سلطة.

بما يعاكس ديننا. تستغل الإدارة الاستعمارية كافة الفرص، خاصة خلال هذه الحرب، لتنظم في مساجدنا وأماكن تعبدنا تظاهرات سياسية. بحضور

حشود تتكون خاصة من الموظفين، تتلى خطب معدة للمناسبات من طرف موظفي الشعائر الدينية، ويصل الحد في انتهاك المقدسات هذا إلى غاية عزف الموسيقى العسكرية في هذه التظاهرات التي تمس المعتقدات الإسلامية.

هكذا تم تطبيق تصريحات الجنرال بومون في 5 جويلية 1830 وقانون 1851. خلال 89 سنة، أرهق الأهالي بالضرائب: الضرائب الفرنسية والضرائب العربية الموجودة من فترة ما قبل الاحتلال، والتي حافظ عليها المحتلون الجدد. بمعاينة ميزان المداخيل والنفقات بالجزائر، يمكن أن نكتشف بسهولة أن الأهالي مثقلون بالضرائب، وأن الموازنة لا تأخذ مطلقا في الحسبان احتياجاتهم الخاصة. العديد من القبائل لا تحظى بطرقات وأغلبية أطفالنا ليس لديهم مدارس.

بفضل تضحياتنا، تشكلت جزائر فرنسية مزدهرة جدا، حيث زراعة الكروم تمتد على مرمى البصر. البلد مليء بالسكك الحديدية والطرقات التي تربط بين القرى الأوروبية. في مناطق غير بعيدة عن العاصمة، توجد قبائل كاملة، لا تجد بأراضيها ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة وشديدة الانحدار، طرقا للمواصلات، وتوسعات سكانية كبيرة تفتقد لأبسط الضروريات. كما كان الأمر وقت النبي إبراهيم، لا يزال اغتراف الماء يتم بجلد الماعز، في صهاريج أو آبار مفتوحة. في كل شيء حصة الأكثر عددا هي الأقل، وأعباء الأفقر هي الأعلى.

تحت نظام يزعم أنه جمهوري، يحكم القسم الأكبر من السكان بقوانين خاصة تخجل حتى المتوحشين. والنموذجي هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس محاكم استثناء (محاكم قمعية ومحاكم جنائية) تعود لـ 29 مارس 1902 و 30 ديسمبر 1902. يمكن أن نرى في ذلك مثالا لما يزعم أنه التقدم التدريجي نحو الحريات.

الأمير خالد، المصدر السابق، ص 37-38.

لكي لا نوسم بالمغالاة، نلحق بهذه العريضة مطويتين كتبهما فرنسيان من الجزائر: السيدان فرانسوا مارنور، محامي بمحكمة الاستئناف بالجزائر، وشارل ميشال، مستشار عام وعمدة تبسة، تبيانان الظلم المقيت الذي تمثله هذه القوانين.

نقدم فيما يلي مثالا آخر، يبين الإخلاف بالوعود المقدمة:

قبل 1912، كانت القوات من الأهالي تجند عن طريق التطوع الإرادي، مقابل بعض الامتيازات التي تمنح للمتطوعين. ألغيت هذه المزايا تدريجيا ووصل الأمر، سنة 1912، إلى التجنيد الإجباري، أولا الجزئي (10% من المجندين)، ثم الكامل، وهذا رغم الاعتراض القوي من الأهالي. طبقت ضريبة الدم مع الانتهاك التام لأكثر مبادئ العدالة أساسية.

مفقرين، مستعبدين ومذلين بقانون الأقوى، لم نكن نعتقد أنه سيأتي يوم نثقل فيه بعبء كهذا مخصص في الأصل للمواطنين الفرنسيين الذين يتمتعون بكافة الحقوق. سقط مئات الآلاف منا في مختلف ميادين القتال، حيث قاتلوا رغما عنهم شعوبا لم يكونوا يطمعون لا في معيشتها ولا في أملاكها. أرامل، أيتام ومبتورو هذه الحرب يفادون بعوائد أو معاشات تقل حتى عن ما يناله الفرنسيون الجدد. العديد من المصابين، العاجزين عن العمل، يزيدون أعداد البؤساء الذين تعج بهم المدن والأرياف.

من السهل على أي مراقب محايد أن يعاين الشقاء الذي يعيش فيه الأهالي. بالجزائر العاصمة نفسها مئات الأطفال من الجنسين في ثياب بالية ومصابين بالكساح، يجرون بؤسهم إلى الشوارع حيث يلتمسون إحسان الناس. في وجود هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة للجزائر غير مكترثة تماما.

1- الأمير خالد، المصدر السابق، ص 38-39.

باستخدام الذريعة الزائفة بعدم المس بالحريات، تم إرخاء الأخلاق تماما والمشروبات الكحولية تقدم بوفرة للأهالي في المقاهي. كمنهزمين خاضعين، تحملنا كافة هذه المعاناة، في انتظار وأملا في تحسن الأوضاع.

التصريح الرسمي الآتي: "لا يمكن أن يجبر أي شعب على العيش تحت سيادة يرفضها"، الذي أدليتم به في ماي 1917 في رسالتكم إلى روسيا، يجعلنا نأمل أنه قد آن أوان ذلك. ولكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الفرنسية بالجزائر، وصل الأهالي إلى درجة استعباد، لحد أنهم أصبحوا عاجزين عن التشكي. الخشية من القمع دون رأفة تغلق كافة الأفواه.

رغم ذلك فإننا نتقدم باسم أبناء وطننا، بنداء للمشاعر النبيلة للرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال مندوبين نختارهم بحرية لتقرير مستقبلنا، في إطار عصبة الأمم. 14 مبدأ للسلم العالمي التي قدمتموها، السيد الرئيس، وقبلها الحلفاء والقوى الرئيسية، يتعين أن تشكل قاعدة لانعتاق جميع الشعوب المضطهدة، دون تمييز في العرق ولا في الدين.

تمثلون في عيون العالم برمته حامل لواء الحقوق والعدالة. لم تتورطوا في هذه الحرب الكبيرة سوى من أجل إفادة جميع الشعوب به. نثق بشدة في وعدكم المقدس. أعدت هذه العريضة لتنويركم ولفت نظركم إلى وضعيتنا كمحتقرين.

وفي الأخير، تقبلوا سيدي الرئيس، التعبير عن فائق احترامي.

1- الأمير خالد، المصدر السابق، ص 39-40.

الملحق (09): صورة شخصية للمعايش للحدث مرفقة بشهادة وفاته.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية
ولاية قالمة
دائرة لخزارة
بلدية لخزارة

شهادة الوفاة

(نسخة كاملة (1)، مسلمة/ /)

رقم الشهادة 01424

بتاريخ الثاني عشر سبتمبر ألفين وواحد وعشرون

بـ قالمة

على الساعة التاسعة مساءا الدقيقة / / /

اسم ولقب الزوج(ة) توفي (ت) المسمى (ة) سناني سليمان الجنس

المولود (ة) بـ صفاحلي بلدية قالمة ولاية قالمة

بتاريخ السابع أكتوبر 1926 المهنة / / /

الساكن (ة) بـ لخزارة

إبن (ة) صالح الساكن بـ / / /

وابن (ة) راهم رمانة الساكنة بـ / / /

حرر ببلدية قالمة ولاية قالمة

بتاريخ الثالث عشر سبتمبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا

اعتمادا على تصريح أدلى به السيد عرايسية الطاهر

وبعد التلاوة وقع معنا لخن / / /

البيانات الهامشية

زوج الشهلة معايشية

255U54SUE161SPE9C118

حررت بـ لخزارة في 021/09/28

ضابط الحالة المدنية

الاسم واللقب، الصفة، التوقيع والختم

الكتابة البارزة للاسم واللقب بالأحرف اللاتينية

SENANI Slimane

في نسخة الجداول البلدي
وبتفويض منه
السيدة ..ريم غمريان..

قائمـــة المصادر و المراجـــع

قائمـــــة المصـــــادر والمراجـــــع

أولا: المصادر

أ- باللغة العربية:

I- القرآن الكريم:

1- سورة البقرة ، الآية 190

2- سورة التوبة، الآية .36

3- سورة النساء، الآية 93.

II- الكتب:

1- الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس ولسن ونصوص أخرى**، تر: محمد المعراجي، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008.

2- جان بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، الدار القومية، [د.م.ن]، [د.س].

3- بن العقون عبد الرحمان ابن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920 م- 1926 م**، جزئين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 م، ج1.

4- بن خدة بن يوسف ، **جذور أول نوفمبر1954 م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشطايبية، الجزائر، ط2، 2012 م.

5- بن نبي مالك ، مذكرات شاهد القرن (الطفل)، جزئين، تر: مروان القنواتي، دار الفكر، لبنان، ط1، 1969م.

6– الحاج مصالي ، **مذكرات مصالي الحاج 1898 م–1938 م**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2، 2007م.

7– الزبيري محمد العربي ، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م.

8– الزواوة أبو يعلي ، **تاريخ الزواوة**، مروتع : سهيل الخالدي، وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2005م.

9– الشريقي، **الجزائر في القرن العشرين**، دائرة المعارف والعلوم الدولية، تونس، ط1، 1955 م.

10– عباس فرحات ، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان أبريل 1941 م**، تر: أحمد منور، تق: أبو القاسم سعد الله، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007 م.

11– عباس فرحات ، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009 م.

12– العقاد صلاح ، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها الدكتور صلاح العقاد على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات افيان،[د.د.ن]، [د.م.ن]، 1963 م.

13– لويس الحاج، **الجيش الفرنسي**، دار المكشوف، بيروت، 1945 م.

14– المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001 م.

15– المدني أحمد توفيق،**كتاب الجزائر**، المطبعة العمرية، [د.م.ن]، [د.س].

16– ميرل روبير ، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، [د.س].

17– الورتلاني الفضيل ، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، طبعة جديدة، مزيدة ومنقحة، 2009 م.

III– الجرائـــــــــد:

1– جريدة البصائر، ع63، 16 أفريل 1937 م.

IV – المقابلات الشخصية:

1– مقابلة شخصية مع زوجة سناني سليمان، شاهد عيان، تمت المقابلة بمقر سكناهم بواد حلية دائرة لخزارة، 15 ماي 2022 م.

ب– باللغة الفرنسية:

I– المستندات الأرشيفية:

1– Archives du département du phone et de la métropole de Lyon, Lyon (paris), 5Fi27, Charles Étienne lutaud.

II– الكتب:

1- Azan PauL, **les grands soldats de l'algérie**, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Orléans.

2- Duruy Victor, **le 1er Régiment De Tirailler Algériens (histoire et campagne)**, libraire Hachette. Paris, 1899.

3- Eugene Aumale Henri, **les zouaves les chasseurs Apied**, stanford university libraries, paris, deuxieme edition,1855.

4- Farre De Navacelles. H, **Précises Guerres de la France de 1848 à 1885**, libraire Plon, Paris, 1890.

5- Général du Barail, **mes souvenirs**, Tome1, libraire plon, Paris, 1894.

6- Karsenty Mindi, **conscription des Indigènes Musulmans d'Algérie**, Imprimerie de fragullo, Oran, 1908.

7- Lespes. R (capitaine), **les troupes Indigènes de l'Algérie au service de la France**, ed: Minerva, Alger, 1928.

8- Menidjel Razik, **les Tirailleurs Algeriens**, édition publibook, Paris.

9- Missimy. A, **le statut des Indigènes Algériens**, Imprimerie libraire militaire, Paris, 1913.

10- Changangnier .T, **Mémoire du général changargnier**, Dester,Paris, 1930.

III- **الجرائد:**

1- La conscription Des Indigènes in la Dépêche Algérienne, 5 Novembre 1908.

2- LA CONXRIPTION DES INDIGÈNES, LA DÉPÊCH ALGÉRIENNE, N^{0}8582, MERCREDI 27 JANVIER 1909.

3- La République Française, **par le président de la République**: **le ministre de la guerre**, **le ministre de l'intérieur**, **le ministre de finances**, **décret présidentiel**, **le 03/02/1912**, A 'propos le service Militaire obligatoire des indigènes en Algérie, journal officiel, quarante-quatrième année, N^{0}37 ? DANS Mercredi 7 février 1912, Arte 2, p 1209.

4- Le service Militaire Des Indigènes in la Dépêche Algériennes, N^{0}8193, Samdi 4 Janvier 1908.

5- La mission scientifique du Maroc, **Revue du Monde Musulman**, quatrième, Ernest Leroux, paris, 1908.

6- Le mobacher, N^{0}5436, Samedi 2 Mars 1912

7- Le petit Oranais, N^{0}5930, 10 Septembre 1912.

8- L'islam, N^{0}136, Mardi 5 Novembre 1912.

9- L'echo D'oran, N^{0}15.043, 15 Mars 1913.

ثانيا: المراجـــــع

أ- باللغة العربية:

1- أباظة نزار، **الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994م.

2- أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 م-1919 م)**، جزئين، تر: حاج مسعود وبلعربي، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ج2.

3- أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 م إلى اندلاع حرب التحرير 1954 م**، تر: محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، مج2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013 م.

4- إحدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 م.

5- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

6- الأشهب محمد الطيب بن ادريس، **السنوسي الكبير عرض وتحليل لدعامة حركة الإصلاح السنوسي**، مطبعة محمد عاطف، القاهرة، 1994 م.

7- بازينة عبد الله سالم، **انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، ط1، 2010 م.

8- البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2012 م.

9- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر من 1830 م-1989 م**، جزئين، دار المعرفة، الجزائر، ط1، 2006 م، ج1.

10- بن شيخ حكيم، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912م- 1936م**، دار المدار، الجزائر، 2013م.

11- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997 م.

12- بوخاوش سعيد، **الاستعمار الفرنسي وساسة الفرنسة في الجزائر**، دار تفتيليت، الجزائر، 2013 م.

13- بوصفصاف عبد الكريم، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع و العذيب في ولاية سطيف1954 م– 1962م**، دار البعث، قسنطينة- الجزائر، 1998 م.

14- بوعزيز يحي، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009 م.

15- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 م– 1954 م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م.

16- بولفة عبد القادر جيلالي، **الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية 1939 م–1945 م**، دار الألمعية، الجزائر، ط1، 2011 م.

17- ثابت أمين محمد سعيدن كريم خليل، **سيرة مصطفى كمال باشا تاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول**، غدارة مجلة اللطائف المصورة، القاهرة، ط1، 1992 م.

18- ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2015 م.

19- جعفور محمد سعيد، **مدخل إلى العلوم القانونية الوجيز في نظرية القانون**، دار هوما، الجزائر، 2004م.

20- الجمل شوقي عطا الله، ابراهيم عبد الله عبد الرزاق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م.

21- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، مر: فرينا السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976 م.

22- الجيلالي عجة، **مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة**، جزئين، برتي للنشر، الجزائر، 2009 م، ج1.

23- الحسن عيسى، **الحرب العالمية الأولى الأسباب، الوقائع والنتائج**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009 م.

24- خرشي جمال، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 م–1962 م**، تر: عبد السلام عزيزي، اشراف ومراجعة: ماضي مصطفى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م.

25- خضير إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 م-1962 م**، جزئين، دار الغرب، الجزائر، 2006 م، ج1.

26- الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ج1.

27- خليفي عبد القادر، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830 م-1962 م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.

28- داغ آدم، **المجتمع المدني والعناصر الرئيسية للخدمات الاجتماعية في الدولة العثمانية**، تر: غادة وافي، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، [د.م.ن]، 2020 م.

29- الدسوقي ناهد ابراهيم، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين(1918 م-1939 م)**،منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001 م.

30- دوطوكفيل ألكسي، **نصوص عن الجزائر في الفلسفة الإحتلال والإستيطان**، تروتق: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.

31- الديراوي عمر، **الحرب العالمية الأولى عرض صور، دار العلم للملايين**، بيروت، ط15، 1997 م.

32- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر(دراسة)**، 4 أجزاء، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014 م، ج1.

33- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر(دراسة)**، 4أجزاء، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015 م، ج4.

34- زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية (1837 م-1939 م)**، جزئين، تر: مسعود الحاج، دار هومة، الجزائر، [د.س]، ج2.

35- زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبانة فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الإقتصادية والإجتماعية 1837 م- 1939 م**، جزئين، دار هومة، الجزائر، 2009 م، ج1.

36- زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، 1914 م-1939 م نجم شمال افريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م.

37- زوزو عبد الحميد، **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 م.

38- زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 م-1900 م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009 م.

39- سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زيادية، دار القصبة، الجزائر، 2006.

40- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، 10 أجزاء، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1998 م، ج4.

41- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، 4 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م، ج4.

42- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1900م**، 4 أجزاء، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1992م، ج1.

43- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900م-1930م**، 4 أجزاء، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1992م، ج2.

44- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930م-1945م**، 4 أجزاء، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1992م، ج3.

45- سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007 م.

46- سعيدوني ناصر الدين، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة**، جزئين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ج2.

47- سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871 م-1914 م)**، جزئين، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2012 م، ج1.

48- سماتي محفوظ، الشبان الجزائريون –الجزائر الفتاة- (مراسلات وتقارير 1837 م-1918 م)، تر: محمد المعراج، عمر المعراج، تالة، الجزائر، 2013 م.

49- سي علي أحمد، **مدخل للعلوم القانونية النظرية والتطبيق في القوانين الجزائرية**، دار هوما، الجزائر، 2009 م.

50- شاكر محمود، **التاريخ الاسلامي–التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، 18 جزء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1996 م، ج14.

51- صاري لجيلالي، قداش محفوظ، **المقاومة السياسية 1900 م–1954 م الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 م.

52- طاس ابراهيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 م–1958 م**، دار الهدى، الجزائر، 2013 م.

53- العبادي محمد يونس، **أوراق للمغفور له الشريف الحسين بن علي (وثائق تجمع لأول مرة)**، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي عمان، 2020 م.

54- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، لبنان، 2014 م.

55- عبد الهادي عادل، **قانون التجنيد أو قانون العبيد**، مكتب أول للمحاماة، الكويت، 2004 م.

56- العبيدي علي، **صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط /الحديث/المعاصر) دراسات تاريخية**، جزئين، النشر الجامعي الحديث، الجزائر، 2020 م، ج2.

57- العسلي بسام، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830 م–1838 م)**، دار النفائس، الجزائر، ط1، 1980 م.

58- العسلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي**، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986 م.

59- عقيب السعيد، **دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955 م–1962 م**، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008 م.

60- العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 م- 1954 م**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة خاصة، [د.س].

61- عمورة عمار، داودة نبيل، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 م الجزائر عامة**، جزئين، دار المعرفة، الجزائر، [د.س]، ج1.

62- عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، ط1، 2022م.

63- الفاسي علال، **الحركة الإستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، طبعة جديدة، 2003 م.

64- فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين لإلى خروج الفرنسيين(814 ق .م – 1962 م)**، دار العلوم، الجزائر، 2002 م.

65- قاسم محمد، حسن حسين، **تاريخ القرن 19 م في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى**، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط6، 1929 م.

66- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 م- 1939 م**، تر: أحمد بن البار، جزئين، شركة دار الأمة، الجزائر، 2011، ج1.

67- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 م-1951 م**، جزئين، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008 م، ج2.

68- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 م-1954 م**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008 م.

69- قداش محفوظ، صاري جيلالي، **الجزائر صمود ومقاومات 1830 م-1962 م**، تر: خليل أوذاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 م.

70- القشاط محمد سعيد، **أعلام من الصحراء**، دار الملتقى، لبنان، ط1، 1997 م.

71- قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 م-1936 م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م.

72- قنانش محمد، قداش محفوظ، **نجم الشمال الإفريقي (1926 م-1937 م)**، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.س].

73- مارس جيم، **الحكم بالسر التاريخ السري بين الهيئة الثلاثية والماسونية والأهرامات الكبرى من يحكم أمريكا والعالم سرا؟!**، تر: محمد منير ادلبي، دار وائل، دمشق، ط1، 2003م.

74- مانجو أندرو، **أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة**، تر: عمر سعيد الأيوبي، كلمة، أبو ظبي، ط1، 2018 م.

75- محساس أحمد، **الجزائر ثورة وديمقراطية**، دار المعرفة، الجزائر، [د.س].

76- محساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003 م.

77- مصالحة تامر، **المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني**، تح: خليل حداد، عبود شربل، مركز مساواة، حيفا-فلسطين، ط1، 2009 م.

78- المعماري محمد حسن جاسم، **أثر الحرب على نفاذ المعاهدات الدولية وما يجري عليه العمل في الدول العربية دراسة مقارنة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2013 م.

79- مناصرية يوسف، **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919 م-1939 م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 م.

80- مياسي ابراهيم، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 م-1962 م**، دار هومة، الجزائر، 2007 م.

81- ميلزر نيلس، القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة، تنسيق:إتيان كوشر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف-سويسرا، أوت 2016 م.

82- هايمن نيل م، **الحرب العالمية الأولى**، تر: حسن عويضة، مر: سامر أبو هواش، كلمة، أبو ظبي، 2011م.

83- هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائرالمعاصرة (1830 م-1962 م)**،ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، ط2، 2016 م.

84- هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 م–1918 م)**، دار هومة، الجزائر، 2007 م.

85- ولد الحسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830 م–1962 م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010 م.

86- يحي جلال، **المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، 4 أجزاء، دار النهضة العربية، لبنان، 1966م، ج3.

87- يحي جلال، **المغرب العربي فترة الاستعمار والتحرر والاستقلال**، 4 أجزاء، دار النهضة العربية، لبنان، 1981م، ج1.

ب– باللغة الأجنبية:

1-Ageron Charle Robert, **Histoire de l'Algérie Contemporaine du l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954**, T2, pars, 1979.

2- Ageron Charles robert, les Algériens, **musulmans et la France 1871–1919**, Presses Universitaires de France, Paris, 1968, tome2.

3- Berstein Serge, Pierre Milza, Hidtoire du xxe Siècle 1900-1945 la fin du monde européen, Hatier, Paris, 1996.

4-Chock Paul, Jean-Jacques Antier, Histoir Maritime Dela Première Guerre Mendial, Editions France Empire, 1992.

5-De ladrière. P, **coup d'oeil sur l'armée dafrique**, Imprimerie militaire, Paris.

et les Débuts de la colonisation (**1827–1871**), Casbah Edition, Alger, 2005,

Faucon Narcisse, **le livre d'or l'algérie**, **éditeurs librairie Algérienne et coloniale**, Paris, tome1, 1889.

6- Granvaud Raphaël, **De l'armée coloniale a l'armée néocoloniale** (**1930 – 1990**), les éditions agone, Paris, 2009.

7- Gueneche Mohammed, **le Mouvement D´indépendance En Algérie entre les Deux Guerre (1919–1939)**, office nationale des publications universitaire, Alger, 1990.

8- Jourdan Ageron Adolphe, Revue Africaine, **Journal Des travaux de la société historique Algérienne**, cinquante Deuxième Année, N^{0}268, Imprimeur libraire de l'académie Alger, 1ertrimestre 1908.

9-Julien Charles ANDRE, **Histoire De l'Algérie contemporaine la conquête et les déluts de la colonisation (1827–1871)**, Casbah Edition, Alger, 2005.

10- Kaddache Mahfoud, Djilali Sari, **L'Algérie dans L'Histoire la résistance politique (1900–1954) Bouleversements Socio–économiques**, officetions publication universitaires, Alger.

11- Kateb Kamel, **Européens indigènes et juifs en Algérie (1830–1962) Représentation et réalités des populations**, El Maarifa, Algérie, 2010.

12- Mehsas Ahmed, **le Mouvement révolutionnaire En Algérie de la 1erguerre mondiale à 1954**, l'harmattan, France, 1984.

13- Quellin Jean, **Histoire de la Seconde Guerre Mondial**, Editions Ouest-France Mémorial pour la paix, Gaen, 1995.

14- Raspail A, **Etude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie**, librairie, militaire, paris, 1910.

15- Recham Belkacem, **les musulmans Algériens dans l'armée Française (1919–1945)**, Harmattan, Paris, 1996.

16- Simon Jasques, **Le MTLD le Mouvement pour le triomphe des libertés** démocratiques (1947-1954) Algérie, l'harmattan, paris, 2003.

17- STORA BENJAMIN, ALG**ÉRIE HISTOIRE CONTEMPORAINE 1830–1988**, CASBAH ÉDITION, ALGER, 2004.

ثالثا: المجلات والدوريات

1- أوسليم عبد الوهاب، "الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي بجبهة التحرير الوطني أفريل-سبتمبر 1956 م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس-، ع1، [د.س].

2- أوعامري مصطفى، " الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920 م-1954 م"، **مجلة الحضارة الاسلامية**، جامعة وهران1، ع29، جوان 2016 م،.

3- آيت حبوش حميد، " قانون التجنيد الاجباري 1912 م دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه "، **الحوار المتوسطي**، مخبر البحوث والدراسات الإستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة وهران 2، مج 9، ع 2، سبتمبر 2018 م.

4- البار صباح، بوقريوة لمياء، " **تجنيد فرق الحركى والقومية ضمن الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، مجلة أفاق علمية، مخبر الجزائر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع، جامعة باتنة 01 – الجزائر ، مج 13، ع5، 2021م.

5- الباز الطيب، " التطورات السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 م-1944 م) "، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكة، الجزائر.

6- بالحاج ناصر، " دور الدعاية العثمانية-الألمانية في رفض التجنيد الإجباري والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914 م- 1918 م)، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية –الجزائر-، ع3، 2008 م.

7- بلفردي جمال، البار صباح، : المجندون الجزائريون صمن الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 م- 1918 م)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ع17، 2017 م.

8- بلقاسم ميسوم،" سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال فترة 1930 م-1945 م"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة -الجزائر- ، ع6، جوان 2013 م

9- بن حمودة مراد، "المنهج الاصلاحي في فكر الشيخ عبد الحليم بن سماية 1866 م-1933 م"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة سيدي بلعباس-الجزائر-، مج3، ع6، ديسمبر 2017 م.

10- بن داهة عدّة،"ثورة بني شقران(1914 م) وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي"، **مجلة عصور الجديدة** ، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران1، ع 11-12، فبراير 2013 م- 2014 م.

11- بن موسى محمد، "سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956م- 1958م"، **مجلة قضايا تاريخية**، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، ع2، 2016 م.

12- بوداود سالم، " التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري الامكانيات والحدود "، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمى لخضر-الوادي-، ع18، أكتوبر 2016 م.

13- بودن غانم،" قضايا الجزائريين في فكر النخبة الاندماجية: التجنيد الإجباري أنموذجا (1908م-1914م)"، **مجلة عصور جديدة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن خلدون- تيارت-، مج8، ع1، 2018/5/10 م.

14- بوزيدي وحيد، زوبير رشيد، "المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية(1954 م-1962م) بين التوظيف العسكري وفقدان الثقة، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مج11، ع2، ديسمبر 2020 م.

15- بوزيدي وحيد، زوبير رشيد، "قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال مرحلة الثورة الجزائرية 1954 م-1962 م من خلال مذكرات محمد زرقيني"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مج17، ع1، جويلية 2021م.

16- بوشو وليد، " التجنيد الإجباري ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى"، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، ع1، جانفي 2019 م.

17- بومديني محمد، "الدعاية الألمانية في الجزائر وتأثيرها على فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية 1939 م-1945 م"، **مجلة دراسات**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، [د.ع]، [د.س].

18- بيرم كمال، " توسع الاحتلال والمقاومة الشعبية بالصحراء الشرقية من خلال مصادر الأرشيف العسكرية تقرير الضابطان بورال وهيربيون 1849"، **مجلة البحوث التاريخية**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة- السنة العاشرة، مج4، ع1، مارس 2020 م.

19- تابتي حياة، **"موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912 م-1914 م عمالة وهران نموذجا "**، **مجلة الآداب**، جامعة تلمسان-الجزائر-، ع13، ديسمبر 2007م.

20- جنيدي مبروك، "حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مج8، ع15، 2018 م.

21- جيلالي حورية، " التداعيات الاجتماعية لقانون التجنيد الاجباري لسنة 1912 م على الاسرة الجزائرية"، **مجلة روافد**، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران-الجزائر، مج5، 01 جوان 2021 م.

22- حمودة ياسين،" إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919 م"، **مجلة القرطاس**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ع4 جانفي 2017 م.

23- دهاش الصادق، " مراقبة وحجز مراسلات المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي 1914م-1930م"، **دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور-الجلفة- مج 10، ع4، السنة العاشرة، ديسمبر 2018م.

24- دويدة نفيسة، قضايا الجزائر من خلال جريدة الاقدام (1919م-1923م)، **مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية**، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، ع40، 2017 م.

25- الربيعي اسماعيل نوري، "صناعة الزعيم (قراءة في العقل الماكيافلي)"، **الدفاتر السياسية والقانون**، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، ع8، جانفي 2013م،.

26- رزيق علي،"مظاهر ورفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ثورة الأوراس 1916 م نموذجا"، **مجلة قضايا تاريخية**، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة –بوزريعة-، الجزائر، ع11، 2019 م.

27- زاوي فكروني، " العقلانية في فكر جيلالي ليابس "، **مجلة دراسات إجتماعية**، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، ع1، ديسمبر 2017 م.

28- سعودي أحمد، "النخبة الاتدماجية في الجزائر ومسألة التجنيد الإجباري (1912 م- 1918 م) وهم الفرنسة وفشل التحديث"،**مجلة العلوم الإنسانية**، المركز الجامعي علي كافي،تندوف- الجزائر، ع4، مارس 2018 م.

29- شاوش بشير يلس، "تقرير باربديث Barbedette حول هجرة تلمسان لسنة 1911 م"، **مجلة أفكار وآفاق**، ع3، 2012 م.

30- شايب قدادرة، " تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية (1945 م-1954 م)"، **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، مج أ، ع30، ديسمبر 2018 م.

31- شايب قدادرة، "أثر اندلا ع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية 1939 م-1942 م دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة 20 أوت 1955 م، سكيكدة.

32- شبوب محمد، " الاحتلال الفرنسي ومسألة استنزاف طاقات وموارد الجزائر خدمة له في جبهات الحرب العالمية الثانية "، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، جامعة مصطفى اسطنبول-معسكر-، مج13، ع1، جوان 2018 م.

33- شبوب محمد، "الجزائر على حكومة فيشي عام 1941 م"، **مجلة قضايا تاريخية**، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة-الجزائر-، ع7، 2017 م.

34- شيخ فطيمة،" الداي حسين باشا آخر شخصية عثمانية تحكم الجزائر"، **الحوار المتوسط**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس- الجزائر-، ع9-10.

35- طرشون نادية،" الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام بين عامي 1899 م و 1899 م من خلال التقارير الرسمية الفرنسية: تقرير محافظ المدينة وتقرير لوسياني"، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران – الجزائر -، 30-31 جويلية/ ديسمبر 2016 م.

36- طيطوش حدة، "الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الاصلاحي (1938 م-1947 م)"، **مجلة العصور الجديدة**، مختبر تاريخ الجزائر كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاسلامية، جامعة وهران 1، مج10، ع1، مارس 2020 م.

37- غانم محمد، " انتفاضة معسكر أو دينامية النضال الشعبي في القرن 20 " **المجلة التاريخية**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، النصف الأول من 1986 م، 1986 م.

38- غرينة عبد النور، "محمد بن رحال وإسهاماته في الحركة الوطنية الجزائرية"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة خنشلة، الجزائر، ج2، ع8، ديسمبر 2017 م.

39- فركوس صالح، "دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثورة الجزائرية (1954م-1962م)"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، مج أ، ع28، ديسمبر 2007 م.

40- قرين مولود، "الدعاية الألمانية-العثمانية والإجراءات الفرنسية في الجزائر سنوات الحرب الأولى (1914 م-1918 م)، **مجلة المعيار**، كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر -، مج 25، ع 20، 2021 م.

41- قريوة لمياء، " مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر"، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، ع4، ديسمبر 2012 م.

42- قشيش فتيحة، " موقف المستوطنون الأوروبيين من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر"، **مجلة مدارات تاريخية**، مج1، ع2، جوان 2019 م.

43- قنان جمال، وآخرون، " نبذة عن حياة بعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية"، **الذاكرة مجلة للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة**، المتحف الطني للمجاهد، الجزائر، ع3، السنة الثانية، 1959 م.

44- قويدر نور الدين،"البعد الوطني لثورة الأوراس 1916 م ومشروع الجمهورية الجزائرية"، **مجلة الإحياء**، كلية العلوم الإنسانية بجامعة باتنة 1-الجزائر-، مج21، ع 28، جانفي 2021 م.

45- قويسم محمد، " مجازر الاحتلال الاستدمار الفرنسي بمدينة قسنطينة عام 1837 م"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة- مج4، ع3، ديسمبر 2020م.

46- لباز الطيب، " مظاهرات الثامن ماي 1945 م في الجزائر(الأسباب والنتائج)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر-، مج 5، ع1، 2021 م.

47- لونيسي ابراهيم، " تحديد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبانة الحرب العالمية الثانية 1939 م-1945 م "، **مجلة المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوقمبر 1954 م، الجزائر، 1954 م، ع4، [د.س].

48- لونيسي إبراهيم، "الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830 م-1845 م بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري"، **مجلة الرؤية**، ع3، السداسي الأول، 1997 م.

49- لونيسي رابح، "انتفاضة سكان واحة الزعاطشة عام 1849 م من خلال مذكرات هيربيون، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي، ع30-31، جويلية-ديسمبر 2016م.

50- مجيدي كمال، "محمد المكي بن عزوز بن مصطفى وأثاره"، **مجلة الذاكرة**، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، ع9، جوان 2017 م.

51- مدربل مصطفى الأمين، "الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى 1914 م-1918 م"، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، الجزائر تاريخ ومجتمع، مج3، ع8، ماي 2020 م.

52- مدور خميسة، " مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936 م-1938 م"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر، ع7، [د.س].

53- مدور خميسة، "أمرية 7 مارس 1944 م، والمعاجلة الديغولية للمسألة الجزائرية"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي -، مج 7،ع3، ديسمبر 2021 م.

54- مقيدش علجية، " قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912 م الظروف- المحتوى-رد فعل الجزائريين "، **دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، جامعة زيان عاشور –الجلفة-، السنة الثانية عشر، مج 12، ع1، جانفي2020 م.

55- مقيدش علجية، "الطريقة الدرقاوية في الجزائر: مفهومها ومواقفها من الاحتلال الأجنبي 1786 م-1914 م"، **مجلة التراث** ، جامعة الجلفة، ع25، [د.س]،

56- هديد إبراهيم، "مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية - وهران عمالة نموذجا –"، **مجلة عصور**، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران – الجزائر -، ع5/4، ديسمبر 2003 م/ جوان 2004 م.

57- مولاي حليمة، "مواقف السكان والنواب التلمسانيين من التجنيد الاجباري أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 م-1918 م)"، **دورية كان التاريخية**، المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، الجزائر، السنة الثانية عشر، ع43، مارس 2019 م،

58- هقاري محمد، " دور سكان ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 24، جوان 2016 م.

59- ولد أحمد عبد القادر، "التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية نموذجا"، **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ع6، جوان 2019 م.

60- ولد البنية كريم، ناقل عائشة، "**فرق** الصبايحية واستغلالها داخل الإستراتيجية الإستعمارية في الجزائر 1830م-1845م "، **المنصة الجزائرية للمجلات العلمية**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – مج 12، ع1، 2019م.

رابعا: الرسائل الجامعية

I- الدكتوراه:

1- بديده لزهر، **الحركة الديغولية في الجزائر (1940 م- 1945 م) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، إشراف: محمد العربي الزبيري، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009 م-2010 م.

2- بن دحمان عمر، **حقوق المواطنة في الفقه السياسي الاسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاسلامية تخصص الفقه وأصوله، قسم العلوم الإسلامية، اشراف: محمد دباغ، غير منشورة، كلية العوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2012 م-2013 م.

3- سبقاق الطاهر، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي بالشام (1918 م-1946 م) بين الالتزامات العسكرية والانتماءات الحضرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، إشراف: أحمد رضوان شرف الدين، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2-أبو القاسم سعد الله-،2017 م-2018 م.

4- سيدي أحمد رامي، **المقومات الشعبية في الجزائر وتونس-دراسة تاريخية مقارنة-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، اشراف: جيلالي بلوفة عبد القادر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2016م-2017م.

5- سيساوي أحمد، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838 م-1871 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: كمال فيلالي، غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013م-2014م.

6- شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 م-1945 م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، اشراف: بوعلام بلقاسم، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانسة والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، 2014 م-2015 م.

7-صافر فتيحة، **حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900 م و1930 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، اشراف: ابراهيم مهديد، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاسلامية، جامعة أحمد بن بلة –وهران-، 2015 م-2016 م.

8- طبعه حورية،**السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870 م- 1954 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل.م.د) تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، اشراف: عبد المالك بوعريوة، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة أحمد دراية-أدرار-، 2018 م-2019 م

9- العايب معمر، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942 م-1962 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف: يوسف مناصرية، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2008 م-2009 م.

10- العيد فارس، **علاقات الجزائرية بالمغرب الأقصى وتونس (1848 م- 1930 م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: حمدادو بن عمر، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1-أحمد بن بلة-، 2016 م- 2017 م.

11- لحول دراجي، **مكانة اللائحة في النظام القانوني الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في القانون، تخصص: القانون الوضعي، قسم الحقوق، إشراف: رحمة شكلاط زيوش، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، 2017 م-2018 م.

12- هامل عبد المنعم، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من (1900 م-1954 م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة(ل.م.د) في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، إشراف: علي بن حويدقة، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس-سيدس بلعباس-، 2015 م-2016 م

II- الماجستير:

1- بجاوي محمد الصالح، **المجندون في الجيش الفرنسي 1830م-1900م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، اشراف: حباسي شاوش، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بوزريعة-الجزائر-، 2005م-2006م.

2- برمكي محمد، **الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1945م – 1962م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، اشراف: عبد المجيد بن نعيمة، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران – السانية، 2009م-2010م.

3- بليل محمد، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 م و1914 م القطاع الوهراني نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم

التاريخ وعلم الآثار، إشراف: ابراهيم مهديد، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران –السانيا–، 2006 م–2007 م.

4- بودريوع صابرينة، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية (1965 م–1978 م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، اشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، 2010 م–2011م.

5- بودلاعة رياض، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954م–1962م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، اشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة–، 2005م–2006م.

6- بوضرساية بوعزة، **الحاج أحمد باي الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم (1826م–1848م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، اشراف: جمال قنان، منشورة، جامعة الجزائر، 1990م–1991م.

7- بويقار السعيد، **فلسطين في الأدب الابراهيمي دراسة تحليلية فنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الآداب شعبة أدب الحركة الوطنية، قسم اللغة العربية وأدابها، اشراف: حسن كاتب، غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة الاخوة منتوري –قسنطينة–، 2007م–2008 م.

8- تابتي حياة، **الحرب العالمية الأولى (1914 م– 1918 م) وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف مهديد إبراهيم غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران –السانيا– 2006.

9- ذياب هشام، **محمد المكي بن عزوز " حياته –مواقفه وأثاره" (1854 م–1916 م)**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف صالح لميش، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف–مسيلة–، 2014 م.

10- رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870 م-1930 م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: لمياء بوقريوة، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2013 م-2014 م

11- زين العابدين علي، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914 م-1962 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة أدرار، 2013 م-2014 م.

12- سلاماني عبد القادر، **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832م-1847م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، اشراف: منور رحيم، منشورة، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران-السانيا-، 2018م-2019م.

13- طيبي رابح، **الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 1 جانفي 2007 م، 31 ديسمبر 2007 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، إشراف: الطاهر بن خرف الله، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 م-2009 م.

14- عامر إبراهيم محمد محمد صادق، **التأصيل العلمي لطبيعة الثورة وأنواعها**، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، اشراف: شريفة فاضل محمد، جمال علي زهران، كلية التجارة، جامعة بورصعيد، [د.س].

15- العقبي حسن موسى محمد، مالك **بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**، رسالة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، اشراف: صالح حسين الرقب، غير منشورة، كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، غزة، 2005 م.

16- الغول الطاهر، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919م-1954م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: عاشوري قمعون، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة حمى لخضر-الوادي-، 2013م.

17- قناص غنيم المطيري، **آليات تطبيق القانون الدولي الانساني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون العام، اشراف: نزار العنبكي، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2009 م-2010 م.

18- مطبقاني حامد صلاح مازن، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931م-1939م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، اشراف: محمد عبد الرحمان برج، منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز 1984 م-1985 م.

19- معزة عز الدين، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 م-1985 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري –قسنطينة-، 2004 م-2005 م.

20- معمري فتيحة، **مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس ابان الفترة الكولونيالية 1900 م-1930 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، اشراف: الجمعي خمري، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011 م-2012 م،

21- منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 م-1962 م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، اشراف: عبد الكريم بوصفصاف، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2005 م-2006 م.

III- الماستر:

1- بن حاج الطاهر حنان، رواف سارة، الصحافة الوطنية الجزائرية (1946 م-1956 م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، اشراف: حبيب قدومة، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015 م.

2- بن قلة رزيقة، **تجليل مضمون الحملات الإعلامية الدعائية لتنظيم داعش دراسة وصفية تحليلية لعينة من الفيديوهات الدعائية "يوتيوب نموذجا"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، قسم علوم الاتصال، إشراف: أمال صفاح، غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-، 2016 م-2017 م.

3- قومي زينب، مباركي العربي، **النخب الجزائرية المثقفة ودورها في مواجهة الاستعمار الفرنسي–الشيخ بن رحال نموذجا 1858 م–1929 م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، اشراف: عبد السلام كمون، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة أحمد درايا –أدرار–، 2018 م-2019 م.

4- عيدين سامية، بوزيان مريم، **عمر بن قدور والقضايا المغاربية من خلال كتاباته الصحفية (1906 م–1927 م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: محمد ياعيش، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– 2016 م-2017م.

5- قادري أمينة، **الأمر والمرسوم الرئاسي كأداة تشريع لرئيس الجمهورية في ظل النظام الدستوري الجزائري–دراسة مقارنة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون عام معمق، قسم التاريخ، إشراف: نصر الدين كازي ثاني، غير منشورة، الملحقة الجامعية –مغنية–، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2015 م – 2016 م.

6– لخضاري رتيبة، **السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري 1830 م–1914 م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، اشراف: أبو بكر الصديق حميدي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، 2013 م-2014 م.

خامسا: المسوعات والقواميس

1- بحليس بهيج، **الحرب العالمية الأولى ونتائجها، موسوعة أحداث القرن العشرين**، دار نوبليس، بيروت، ط1، 2004 م.

2- بيطار فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، 06 أجزاء، دار أسامة للنشر، الأردن، ج1، 2003 م.

3-البيقاعي يوسف محمد، **قاموس الطالب عربي عربي**، مراجعة وتدقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار المعرفة، المغرب، 2006 م.

4- دريغوس فرانسوا جورج وآخرون، **أوروبا من عام 1789 م حتى أيامنا، موسوعة تاريخ أوروبا العام**، 3 أجزاء، تر: حسين حيدر، مر: أ. الهاشم أنطوان، منشورات عويدات، لبنان، ط1، 1995 م، ج3.

5- الزركلي خير الدين، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، 8 أجزاء، دار العلم للملايين، لبنان، ط7، 1986 م، ج3.

6- الشويري جرجس همام، **معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية**، المطبعة العثمانية، لبنان، 1907 م.

7- الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، مر: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008 م.

8- الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، [د.س]، ج1.

9-محاسيس نجاة سليم محمود، **معجم المعارك التاريخية (معارك، غزوات، حروب، ثورات، وقعات، أيام، فتوحات، مذابح) عبر العصور التاريخية منذ فجر التاريخ وحتى عام 2005م**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان.

10- المنجد في اللغة والإعلام، جزئين، دار المشرق، بيروت، ط43، 2008 م، ج2.

11- نبهان يحي محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008 م.

12- بندق وائل أنور، **موسوعة القانون الدولي للحرب**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004 م.

سادسا: الملتقيات

1- يحياوي جمال، " **الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية** "، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقدة بولاية البليدة يومي: 24-25 أفريل 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2007م.

سابعا: المحاضرات

1– عبد الناصر عمر، **محاضرات في مقياس الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا في القرنين 19 م و20 م**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس –تاريخ عام–، السداسي الخامس، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 م –قالمة–، 2019 م–2020 م.

2– فركوس ياسر، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 م–قالمة–، 2018م–2019م.

ثامنا: الحوليات

1– مريوش أحمد، "بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية وانعكاساتها على النخبة الوطنية مابين 1919 م–1943 م"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة–الجزائر، ع9، ديسمبر 2015 م.

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــــــات

العنـــــــــوان	الصفحـة
شكـر وعرفـــان	/
إهـــــداء	/
قائمة المختصرات	/
المقدمـــــة	12-08
مدخل تاريخي: الجذور التاريخية للمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي	
المبحث الأول: الموالين الجزائريين لغزاة مطلع 1830 م	17-14
المبحث الثاني: الفرق العسكرية المشكلة "النظامية- الملحقة" 1830 م- 1841 م	22-18
المبحث الثالث: القوانين التنظيمية لفرق المجندين الجزائريين 1830 م- 1900 م	25-23
المبحث الرابع: اقحام الجزائريين في الحروب الخارجية لفرنسا 1854 م-1898 م	29-26
الفصل الأول: أساسيات حول قانون التجنيد الإجباري الفرنسي 03 فيفري 1912 م	
المبحث الأول: تعريفـــــــه	36-31
المبحث الثاني: أهم المشاريع التجنيدية التي سبقت اصداره (1845 م-1911 م)	43-37
المبحث الثالث: دوافـــــع صـــــدوره	47-44
المبحث الرابع: مضمونـــــه وبدايـــة تفعيلـــه	54-48
المبحث الخامس: أهدافـــــــه	56-55

المبحث السادس: أساليب فرنسا الإغرائية لتجنيد الجزائريين	59-57
الفصل الثاني: ردود الفعل حول صدور قانون التجنيد الإجباري الفرنسي	
المبحث الأول: موقف الجزائريين	68-61
المبحث الثاني: موقف المستوطنين (المعمرين).	69
المبحث الثالث: موقف الساسة والعسكريين الفرنسيين.	73-70
المبحث الرابع: أسس رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري	80-74
المبحث الخامس: موقف السلطة الفرنسية من معارضي التجنيد الإجباري.	84-81
الفصل الثالث: المحطات البارزة للمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي	
المبحث الأول: دور الدعاية الألمانية –العثمانية والدعاية الفرنسية المضادة في تجنيد الجزائريين	90-86
المبحث الثاني: مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى	94-91
المبحث الثالث: مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية	100-95
المبحث الرابع: مشاركة الجزائريين في الهند الصينية	102-101
المبحث الخامس: علاقة المجندين الجزائريين بالثورة التحريرية	106-103
المبحث السادس: أنماط المجندين الجزائريين في الجبهات القتالية والصعوبات التي واجهتهم	110-107
الفصل الرابع: انعكاسات قانون التجنيد الاجباري الفرنسي على الجزائريين	
المبحث الأول: الانعكاسات السياسية	127-112
المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية	134-128
المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية	140-135

المبحث الرابع: الانعكاسات العسكرية	152–141
المبحث الخامس: الانعكاسات النفسية	154–153
الخاتمـــــــة	159–156
الملاحـــــــق	177–161
قائمـــــة المصـــــادر المرجـــع	206–179
فهـــــرس المحتويـــــات	211–208

الملخص:

تناولت هذه الدراسة جانبا مهما من تاريخ الجزائر المعاصر يعكس جزء من السياسة الاستعمارية الفرنسية الانتهازية المطبقة في الجزائر، ممثلة في قانون 03 فيفري 1912 م القاضي بتجنيد الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي وفق قوانين وإستراتيجيات سطرتها الحكومة الفرنسية بهدف خدمة مصالحها وتوفير مواردها البشرية والمالية في المهام الصعبة وعلى رأسها الحروب، الأمر الذي خلف ردود فعل متباينة في الأوساط الجزائرية والفرنسية باعتباره حدثا محوريا في حياة شعبين مختلفين، هذا القانون الذي أدى إلى إحداث انعكاسات بالجملة على مختلف مجالات حياة الجزائريين مما دفع بفرنسا إلى استحداث إصلاحات فورية تماشيا والوضع الراهن لازالت آثارها تطبع الجزائر إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، فرنسا، قانون التجنيد الإجباري، الحرب، الهجرة، الحركة الوطنية الجزائرية.

Abstruct:

This study deals with an important aspect of Algeria´s contemporary history that refleds past of the opportunistic French colonial policy that was applied in Algeria, Represented in the law of 3 February 1912, which judged the recruitment of Algerian youth into the French army, according to laws and Strategies set by the French government, In order to preserve it´s interests and protecte human and financial resources in critical situations, especially wars, which caused different reactions in many levels Algeria and French as a pivotal event in two peoples life, this law led to different anti-reactions on the various domains of Algerian life, prompted France to introduce Immediate reforms according to the current situation whose effects are still apparented in Algeria current day.

Key wards: Algeria, France, Forcible Recruitment law, the war, Immigration, Algerian national movement.